الاثنين 4 تشرين الأول 2021
العدد 4454 السنة السادسة عشرة
lundi 4 octobre 2021 nº 4454 16ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
الانهيار يبلع المؤسّسات والعمال

- **ماهر سلامة**
توحيد أسعار الصرف ومصالح المنظومة
- **آلان بيفاني**
من الطائف إلى الأزمة المالية العالمية

التقارب السوريّ - الأردنيّ يبلغ القمّة: ما قبل عودة دمشق إلى الجامعة العربية؟ [10]

اختراعات «المركزي»: الخسائر تتحوّل إلى أصول! [4]

عسكر لبنان تحت الحصار

[2 ـ 3]

(هينم الموسوي)

قضية

التعليم الرسمي
شكوك حول جدية الهبات الدولية

6

فلسطين

الأميركيّون لـ«حماس»:
إعمار غزة مقابل تثبيت التهدئة

11

اليمن

الإجهاز على «الانتقاليّ» موجّل
جولة كريتر... لا رابح ولا خاسر

12

على الغلاف

الغرب استهدف المقاومة فحاصر عسكر لبنان!

تحذيرات جدية من انهيار يهدد الأجهزة الأمنية والعسكرية اللبنانية بسبب الأزمة المالية والحصار الأميركي. دفع إلى استضافة السفارة الأميركية، أخيراً، لقاء ضم ملحقين أجانب وممثلين عن هذه الأجهزة للبحث في سبل دعم هذه المؤسسات بعدما تجاوز عدد من تركوا الخدمة طوعاً في كل الأجهزة الأمنية الـ 5000 بين ضابط ورتيب وعسكري، بينهم نحو 350 من قوى الأمن الداخلي، فيما القسم الأكبر منهم من الجيش. وقد تبيّن أن بعض الضباط الذين كانوا يشاركون في دورات خارج لبنان أرسلوا طلبات استقالة من السلك العسكري من الخارج.

الاستفسارات الغربية والعربية ركّزت على مسائل لا تتعلق فقط بالأزمة المالية التي تواجهها القوى العسكرية والأمنية، بل على نوعية التسرّب، إذ أن البعض سأل عن الرُّتب والمواقع والاختصاصات والطوائف والميول السياسية. وقد ظهر أن معظم المتسرّبين مسيحيون، يليهم شيعة ودروز، مقابل أقلية سُنية، وأن معظم الضباط الذين تركوا الخدمة يعملون في اختصاصات الطبابة والهندسة ويمكنهم العثور بسرعة على وظائف بديلة. فيما يسيطر إحباط على بعض العسكريين بسبب ما يسمونه «الاستنسابية» في توزيع مساعدات غير مرئية، خصوصاً في الجيش، إذ يتمتع أفراد من القوات الخاصة بمزايا إضافية، بقرار قائد الجيش العماد جوزيف عون حرصاً على عدم الإضرار بقدرة الجيش على التحرّك.

الجديد، هو تلقّي عواصم عربية وغربية «تحذيرات» من انهيار حقيقي في القوى الأمنية والعسكرية ما لم يتمّ تنفيذ برنامج مساعدات طارئ يشمل دعم الرواتب. وبعد سلسلة مشاورات، عُقد قبل نحو عشرة أيام اجتماع في السفارة الأميركية في عوكر، حضره ممثلون عن دول عدة وممثلون عن القوى الأمنية والعسكرية والأجهزة التابعة لها، وجرى خلاله استعراض الحاجات الملحّة لهذه القوى. وبعدما قدّم ممثل كلّ جهاز أمني وعسكري تقريراً عن الحاجات المباشرة لجهازه، لجهة العتاد وقطع الغيار والتجهيزات اللازمة خصوصاً في مجالَي مكافحة الإرهاب والمخدّرات، تطرّق البحث إلى ملف المساعدات المالية المباشرة. وقد وعد الأميركيون بإجراء اتصالات مع حكومتهم ومع دول أخرى، لتوفير مبالغ مالية كبيرة تساعد في تحسين رواتب العسكريين الى ما يوازي إعطاء راتب ثان، وفق برنامج ينضمن التمييز بين المتأهّل والأعزب، وبين نوعية من يخدم في المكاتب أو يعمل على الأرض أو يشارك في مهامّ قتالية أو أعمال أمنية خاصة.

وقال ضباط كبار أمام المسؤولين الغربيين إن الدول العربية لن تزيد المساعدات، وإن ممثلين عن دول خليجية أكدوا في اجتماعات مغلقة رغبتهم بتقديم العون، لكنّهم يخشون إغضاب السعودية التي لا تزال تصرّ على رفض تقديم أي دعم مالي للبنان. وقال هؤلاء إن الموقف السعودي لا يتعلّق حصراً بالموقف من الرئيس سعد الحريري، بل يشمل كل الدولة اللبنانية مع قرار وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان «إبعاد لبنان عن طاولة البحث».

وقد شدّد مشاركون في الاجتماع على ضرورة الاستدامة في

ابراهيم الأمين

أبدت سفارات وملحقون عسكريّون أجانب اهتماماً بـ«التسرّب» من الخدمة في القوى الأمنية والعسكرية، وسعى هؤلاء إلى الاستفسار عن حجم هذا التسرّب، بعد الحديث عن تجاوز عدد من تركوا الخدمة طوعاً في كل الأجهزة الأمنية الـ 5000 بين ضابط ورتيب وعسكري، بينهم نحو 350 من قوى الأمن الداخلي، فيما القسم الأكبر منهم من الجيش. وقد تبيّن أن بعض الضباط الذين كانوا يشاركون في دورات خارج لبنان أرسلوا طلبات استقالة من السلك العسكري من الخارج.

الاستفسارات الغربية والعربية ركّزت على مسائل لا تتعلق فقط بالأزمة المالية التي تواجهها القوى العسكرية والأمنية، بل على نوعية التسرّب، إذ أن البعض سأل عن الرُّتب والمواقع والاختصاصات والطوائف والميول السياسية. وقد ظهر أن معظم المتسرّبين مسيحيون، يليهم شيعة ودروز، مقابل أقلية سُنية، وأن معظم الضباط الذين تركوا الخدمة يعملون في اختصاصات الطبابة والهندسة ويمكنهم العثور بسرعة على وظائف بديلة. فيما يسيطر إحباط على بعض العسكريين بسبب ما يسمونه «الاستنسابية» في توزيع مساعدات غير مرئية، خصوصاً في الجيش، إذ يتمتع أفراد من القوات الخاصة بمزايا إضافية، بقرار قائد الجيش العماد جوزيف عون حرصاً على عدم الإضرار بقدرة الجيش على التحرّك.

الجديد، هو تلقّي عواصم عربية وغربية «تحذيرات» من انهيار حقيقي في القوى الأمنية والعسكرية ما لم يتمّ تنفيذ برنامج مساعدات طارئ يشمل دعم الرواتب. وبعد سلسلة مشاورات، عُقد قبل نحو عشرة أيام اجتماع في السفارة الأميركية في عوكر، حضره ممثلون عن دول عدة وممثلون عن القوى الأمنية والعسكرية والأجهزة التابعة لها، وجرى خلاله استعراض الحاجات الملحّة لهذه القوى. وبعدما قدّم ممثل كلّ جهاز أمني وعسكري تقريراً عن الحاجات المباشرة لجهازه، لجهة العتاد وقطع الغيار والتجهيزات اللازمة خصوصاً في مجالَي مكافحة الإرهاب والمخدّرات، تطرّق البحث إلى ملف المساعدات المالية المباشرة. وقد وعد الأميركيون بإجراء اتصالات مع حكومتهم ومع دول أخرى، لتوفير مبالغ مالية كبيرة تساعد في تحسين رواتب العسكريين الى ما يوازي إعطاء راتب ثان، وفق برنامج ينضمن التمييز بين المتأهّل والأعزب، وبين نوعية من يخدم في المكاتب أو يعمل على الأرض أو يشارك في مهامّ قتالية أو أعمال أمنية خاصة.

وقال ضباط كبار أمام المسؤولين الغربيين إن الدول العربية لن تزيد المساعدات، وإن ممثلين عن دول خليجية أكدوا في اجتماعات مغلقة رغبتهم بتقديم العون، لكنّهم يخشون إغضاب السعودية التي لا تزال تصرّ على رفض تقديم أي دعم مالي للبنان. وقال هؤلاء إن الموقف السعودي لا يتعلّق حصراً بالموقف من الرئيس سعد الحريري، بل يشمل كل الدولة اللبنانية مع قرار وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان «إبعاد لبنان عن طاولة البحث».

وقد شدّد مشاركون في الاجتماع على ضرورة الاستدامة في المساعدات، نظراً إلى العجز في مالية الدولة وصعوبة الوصول قريباً إلى حلول تُتيح تحسين أوضاع العسكريين. ويجري الحديث عن مساعدة أولية تساوي قيمتها نصف أساس الراتب تُدفع بالليرة، على أن تشمل كلّ الضباط والعسكريين. فيما جرى تعديل نظام الخدمة وفقاً لما عُمل به خلال أزمة كورونا، مع استثناءات إضافية. حيث بات بإمكان العسكري أن يخدم أسبوعاً ويغيب أسبوعاً أو عشرة أيام بحسب موقع خدمته، على أن تغطّي الشرطة العسكرية النظر عن أيّ عمل إضافي يمارسه العسكري، خصوصاً مَن يملكون مهارات مهنية، على أن يُترك للعسكري تقدير ما إذا كانت الأعمال الإضافية تشكل خطراً على المؤسسات العسكرية والأمنية أو تتعارض مع الواجب الوظيفي.

وقد عبّرت قيادتا الجيش وقوى الأمن الداخلي عن رغبتهما بالحصول على مساعدات مالية مباشرة للعسكريين من مختلف الفئات، وهو أمر دونه مشكلات كبيرة، أبرزها أن الحكومة ليست في وارد اتخاذ قرار برفع رواتب العسكريين دون غيرهم من موظّفي القطاع العام، كما أن المساعدات الخارجية لا تزال في غالبيتها على شكل هبات تتضمّن مساعدات لوجستية للقوى العسكرية وكميات كبيرة من المواد الغذائية والطبية توفر على الجيش الإنفاق من موازنته، علماً أن الأهم بالنسبة إلى بعض القطع العسكرية هو توفير قطع الغيار والمواد الخاصة بالصيانة، وهو أمر تعمل الولايات المتحدة على توفيره من خلال جيوش دول تعمل ضمن حلف شمال الأطلسي، أو تستفيد من دعم الجيش الأميركي، ما يجعل هذه الجيوش تقدم ما يمكّنها الاستغناء عنه من معدّات للجيش اللبناني.

واكد أكثر من مصدر، بينهما من المؤسسة العسكرية، حصول قيادة الجيش على دعم بالدولار الأميركي النقدي، وإن دعماً مماثلاً وصل إلى أجهزة أمنية أخرى من بينها الاستخبارات والأمن العام وأمن الدولة وقوى الأمن الداخلي وشعبة المعلومات، وُضع في خانة مبادلته بفواتير شراء معدّات، إذ تشتري هذه الأجهزة معدّات تُفوتر بالدولار وتُقدم إلى الأميركيين الذين يحتاجون إلى هذه الآلية لتبرير صرف الأموال أمام الكونغرس الأميركي. علماً أن الموازنات السرية الخاصة بالاستخبارات العسكرية الأميركية لا تزال تعمل في أكثر من مكان من العالم بما في ذلك لبنان.

ولم يتّضح بعد ما إذا كانت قيادات عسكرية وأمنية قد حصلت على دعم مباشر بالدولار الأميركي، وهو أمر يردّده عسكريون يؤكدون أن ضباطاً ورتباء «محظيين» حصلوا على دعم خاص، وقد بُرر ذلك بأنه تمّ من المصاريف السرية لقاء خدمات وأعمال لا يمكن الإفصاح عنها.

الأميركيون والبريطانيون سألوا عن احتمال تعرّض المؤسسات العسكرية والأمنية إلى انتكاسة جرّاء الانهيار المالي، علماً أن هؤلاء سمعوا من ضباط بارزين في الجيش وقوى الأمن الداخلي بأن الوضع المالي لمقاتلي حزب الله وضباطه أفضل بمرات عدة من الوضع المالي لعديد القوى العسكرية والأمنية، وأنه في حال اعتبر الغرب أن حصاره يهدف إلى ضرب حزب الله فقد أدّى إلى العكس. وهو ما عاد وأقرّ به الأميركيون الذين يحاولون صياغة سياسات جديدة، خصوصاً بعد بدء وصول المازوت الإيراني إلى لبنان، وخشيتهم من توسّع العملية لتشمل البنزين وربما الفيول لمحطات الطاقة والمواد الغذائية والدواء، وهذا من شأنه الإضرار بحلفائهم الذي يشكون أمام الغربيين والسعوديين والإماراتيين من نقص التمويل.

علماً أن معظم الغربيين يعرفون بعد التدقيق أن السرقات وهدر الأموال من جانب حلفائهم من الأسباب الرئيسية وراء توقّف بعض العواصم عن الدعم. وقد وصل الأمر بأحد الأمنيين الأميركيين إلى القول إن دعم جمعيات مدنية أقل كلفة وأكثر فعّالية من دعم جهات حزبية بعينها.

ويروي ضابط كبير عن لقاء جمعه بأحد الأجانب تناول تأثير الأزمة على نفوذ القوى الأمنية والعسكرية وهيبتها، إزاء حزب الله على وجه الخصوص. وأضاف أنه سأل ضيفه عمّا إذا كان التضييق نجح في ضرب الحزب وإضعافه، ولفته إلى أن مقاتلي الحزب يخضعون لدورات تدريب وتأهيل مستمرة، وهي دورات تحتاج إلى موازنات على صعيد التغذية والطبابة وخدمة المشاركين في التدريبات أو المناورات وعلى صعيد توفير الذخائر والآليات. في مقابل تراجع القدرة التأهيلية لدى القوى الأمنية والعسكرية الرسمية إلى حدّها الأدنى، إضافة إلى أن مقاتل حزب الله يحصل على راتب يكفيه وعائلته ويسمح له بمساعدة آخرين، كما يحصل على وسائل دعم مختلفة في ما يتعلق بالغذاء والتعليم والطبابة والنقل، فيما تتراجع هذه الخدمات لدى مختلف القوى الأمنية والعسكرية.

وعليه، فإن الجميع يترقّب نتائج الزيارة التي ينوي قائد الجيش العماد جوزيف عون القيام بها إلى الولايات المتحدة قريباً، وما إذا كانت ستوفر له دعماً استثنائياً، علماً أن السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا كانت أقرّت بأن بلادها غذّت الحساب الخاص لقيادة الجيش في مصرف لبنان بعشرات الملايين من الدولارات الطازجة، لكنها قالت إن آلية الإنفاق مرتبطة بالفواتير المقابلة ولو المؤجّلة، مشيرة إلى هوامش واسعة جداً أمام قائد الجيش لتقرير وجهة إنفاق هذه الأموال.

من جهة أخرى، حذّر مسؤول بارز في قوى الأمن الداخلي من أن تعطّل التمويل المباشر لوحداته العاملة في مكافحة المخدّرات أو الإرهاب، سينعكس سلباً على عمل الجهاز، مشيراً إلى أن «موازنة أصغر مهرّب لتمرير صفقاته توازي مئة ضعف موازنة القوة الأمنية التي تعمل على مطاردته»، وأن الخطر هو من انتشار الرشوة في صفوف القوى الأمنية والعسكرية، وهو ما لوحظ في بعض عمليات مكافحة تهريب المخدّرات وتسهيل خروج مطلوبين للعدالة من لبنان.

وبحسب ضباط كبار في قوى الأمن الداخلي، فإن المشكلة قابلة للتفاقم أكثر بسبب تعطّل قسم كبير من آليات المخافر والمفارز التي تتحرك عادة في المناطق كافة. وهناك صعوبة كبيرة في توفير أموال الصيانة أو شراء قطع الغيار. ويقول هؤلاء إن الاجتماعات التي عقدها المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان مع سفراء عرب وأجانب انتهت إلى حصول قوى الأمن على مساعدات غذائية وطبية وهبات مالية محدودة ذهبت إلى صندوق التعاضد الخاص بقوى الأمن، فيما لم تُترجم الوعود الكثيرة إلى أفعال جدية، رغم أن القوى السياسية الحليفة للولايات المتحدة ولدول الخليج لفتت انتباه هذه الدول إلى أن ما يجري يجعل القوى الأمنية والعسكرية اللبنانية في حالة شلل.

لقاء أمني – دبلوماسي في عوكر لدرس مشروع دعم مالي مباشر لرواتب العسكريين

دعم سلة الغذاء

بعد تفاقم الأزمة، أدخلت قيادة الأمن العام تعديلات على برامج الدعم الإضافي والتقديمات التي كان يحظى بها ضباط المديرية وعناصرها، مثل حسم نسبة من بونات البنزين الشهرية التي يحصل عليها الضابط في الخدمة أو في التقاعد، وتقليص حجم المساعدة الاجتماعية التي كان يحصل عليها العسكريون من صندوق خاص يتغذى من عائدات العلاقات العامة وبعض الهبات. وتأثرت الأقسام المعنيّة بالمعلومات والتحقيق في المديرية نتيجة تقلص قيمة المصاريف السرية التي كانت المديرية تحصل عليها أسوة ببقية الأجهزة، وخصوصاً أن المخبرين لم يعد يناسبهم العمل مقابل مبالغ كانت تساوي سابقاً بين 200 و300 دولار شهرياً وأصبحت الآن تساوي أقل من 40 دولاراً. فيما توجد مشكلة كبيرة في القرطاسية والورق والمحابر في عدد كبير من المراكز الأمنية، ما يؤثّر على سير العمل.

وأوقف الأمن العام إصدارات بلاغات التحري والفرار بحق الذين تركوا الخدمة من دون سابق إنذار أو خلافاً للقانون، وامتنع عن ملاحقتهم كما كان يحصل في الأحوال العادية، علماً بأن عدد الذين تركوا الخدمة قليل جداً قياساً ببقية الأجهزة الأمنية والعسكرية.

ومنذ أكثر من سنة، توزع المديرية كل ثلاثة إلى أربعة أشهر دعماً مالياً للعسكريين يعادل 50 في المئة من أساس الراتب للمتأهل، و25 في المئة للأعزب. ولكن، منذ ثلاثة أشهر، تقرر صرف مساعدات شهرية تتراوح نسبها بين 10 و15 في المئة من أساس الراتب على العسكريين من مختلف الرتب.

وفي سياق مساعدة العناصر والضباط، بادرت قوى الأمن الداخلي والأمن العام والجيش إلى تقديم بونات حصص غذائية بأسعار مدعومة. وتعرض المؤسسة الأمنية سلّة غذائية للحاجات الأساسية بسعر يوازي ثلث سعرها في السوق. كما يستخدم قادة وحدات ومسؤولو مراكز إقليمية علاقاتهم لتوفير بونات غذائية ومساعدات عينية تُمنح مجاناً أو بأسعار زهيدة.

دول خليجية تعتذر عن عدم دعم القوى العسكرية بسبب قرار السعودية منع المساعدات (هيثم الموسوي)

الأهالي و«الأهالي» يدعمون العسكريين

في بعض المناطق، حيث توجد مواقع ونقاط ثابتة للجيش، تبادر لجان أهلية وبلديات الى تزويد العسكريين ببعض الحاجيات الضرورية كالطعام والشراب. واللافت، بحسب أحد العاملين في قوات الطوارئ الدولية في الجنوب، أن «الأهالي»، ويقصد عادة بهذا التعبير الوحدات المدنية في المقاومة الإسلامية، يوفرون لبعض النقاط الإنارة والمواد الغذائية والمياه وبعض المحروقات، ويجري ذلك بطرق غير مباشرة من خلال العلاقات الخاصة بين ضباط ومسؤولين في المقاومة في تلك المناطق.

كما أشار مسؤول فلسطيني الى أن بعض قيادات عسكرية فلسطينية في المخيمات الفلسطينية تعرض مساعدات أحياناً على عناصر القوى العسكرية المنتشرين عند أبواب المخيمات، مشيراً الى أن المقاتلين الفلسطينيين يتلقّون رواتبهم بالدولارات التي تصرفها السلطة الفلسطينية أو الفصائل الأخرى، ما جعل أوضاعهم أكثر راحة من أوضاع العسكريين اللبنانيين.

يشار أيضاً الى أن بعض الضباط الذين يملكون علاقات مع أصحاب تعاونيات كبيرة أو مراكز تموين يعمدون الى طلب مساعدات لعسكريين في مراكز الخدمة أو لعسكريين لم يعد راتبهم الشهري يكفي لأسبوع واحد.

وفي وزارة الداخلية، افتتح مطبخ يومي في المقر العام لتقديم وجبات طعام يومياً لعشرات العسكريين، إضافة الى صالون حلاقة مجاني للعناصر في الخدمة.

وفي سرية حرس رئاسة مجلس النواب، استفاد العسكريون من دعم خاص وفّرته حركة «أمل» لمحازبيها وعائلات تخصّصها تمثّل في دفعة مالية قيمتها 400 ألف ليرة، إضافة الى حصص غذائية.

لا تأخذ مسدسك... لا تبعه!

في خطوة لافتة، ومخالفة لقوانين وأعراف عمل العسكريين، اتخذت وحدة القوى السيارة في قوى الأمن الداخلي قراراً بسحب المسدسات من العناصر أثناء مغادرتهم مركز الخدمة العسكرية خشية قيامهم ببيعها أو الادعاء بأنها تعرضت للسرقة أو الفقدان باعتبار أن ثمن المسدس الواحد يزيد على ثلاثين مليون ليرة، أي ما يعادل راتب العسكري لسنتين تقريباً.

وقد اتّخذ القرار قائد فوج السيار المركزي المقدم روجيه عازار وقائد فوج التدخل السريع المقدم وسام فاخوري. وأثار القرار استياء العناصر لكونه تشكيكاً في أمانتهم، فضلاً عن أنّ عنصر الأمن يفترض أن يكون مسدسه بحوزته في كلّ الأوقات، فكيف في ظل هذه الظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة؟ ورأى هؤلاء أنّ القيادة فضّلت قيمة السلاح على سلامة العنصر.

قضية اليوم

اختراعات مصرف لبنان: تحويل الخسائر إلى «أصول»

هناك بند في موازنة مصرف لبنان اسمه بند «الأصول الأخرى»، وهو يتضمّن قسماً كبيراً من خسائره، أو ما يُسمّى «الفجوة» التي بلغت قيمتها 67 مليار دولار في نهاية تموز 2021، بعدما كانت خطة التعافي المالي قد حدّدتها بنحو 43,8 مليار دولار في نيسان 2020. لهذا الحساب قصّة تبدأ بمطالعة صادرة في عام 2002 عن الدائرة القانونية في مصرف لبنان لتُفتي بجواز اختراع هذا البند

ليا القزي

حصلت «الأخبار» على وثيقة تؤكّد أن مصرف لبنان يعمل على إخفاء خسائره، على الأقل منذ عام 2002. فقد اختبر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ومن دون رأي المجلس المركزي أو عرض الموضوع على مفوّض الحكومة، حساباً في موازنته اسماه «الأصول الأخرى» وسجّل فيه غالبية ما يتكبّده من خسائر، ثم قسّمه لاحقاً ليصبح حسابين (الأصول الأخرى والأصول الناتجة من عمليات تبادل الأدوات المالية). الوثيقة تشير إلى أن سلامة أراد ورقةً يتسلّح بها لقوننة إجراء غير شرعي خارج الأصول المحاسبية. وهكذا حصل، إذ نال من مدير الشؤون القانونية في مصرف لبنان بيار كنعان، فتوى تؤكّد أنّ «الأصول الأخرى» هي خسائر أنكر تحقّقها طوال الفترات الماضية.

في 7 تموز 2003، صدر عن مديرية الشؤون القانونية كتابٌ يحمل الرقم 11/2524 مستهلّ بعبارة «جواباً على سؤالكم (رياض سلامة) الشفهي، حول إمكانية استهلاك الخسائر التي أصابت مصرف لبنان نتيجة إصداره سندات بالدولار الأميركي لاستبدال جزء من محفظته من سندات الخزينة بالليرة والعملات الأجنبية فضلاً عن إصداره شهادات إيداع مصرفية لفترات واستحقاقات متتالية». ويخلص الكتاب، إلى الإجازة للحاكم بتسجيل الخسائر

> **لم يعرض سلامة إخفاء الخسائر على المجلس المركزي أو على مفوّض الحكومة**

في حساب خاص. هذه الإجازة بنى عليها سلامة، ليفتح حساباً اسمه «الأصول الأخرى». هذا التمادي في المخالفة بدأ بتوجيه السؤال شفهياً وليس خطياً، فضلاً عن عدم «عرض الموضوع على المجلس المركزي لمصرف لبنان، أو إعلام مفوّض الحكومة به»، يقول أحد الأعضاء السابقين في المجلس المركزي. أما في المضمون، «فلا يجوز طلب رأي قانوني بما يخصّ أمر محاسبي، ولا سيما بوجود معايير عالمية للمحاسبة. إذا كان لا بُدّ من استيضاح، فالجهة الصالحة هي وحدة المحاسبة وشركتا التدقيق العالميتان اللتان يتعامل معهما مصرف لبنان. مُجرّد السؤال، يعني أنّ طريقة سلامة غير مألوفة حسابياً وتثير علامات استفهام».

يُدير الدائرة القانونية في «المركزي»، بيار كنعان وقد أُحيل إلى التقاعد منذ سنوات، ولكنّه يستمر في رئاسة الدائرة القانونية بصيغة التعاقد. كنعان مُقرّب من الحاكم ويُطلَق عليه في مصرف لبنان لقب «الفاخوري»، لامتهانه إدارة أذن الجرّة كما يطلب سلامة. المطالعة حول «الأصول الأخرى» إحدى مآثره. فهو يستند في مطالعته، إلى المادة 70 من قانون النقد والتسليف، وتحديداً واجب مصرف لبنان الحفاظ على سلامة النقد، شارحاً كيف لجأ هذا الأخير إلى إصدار سندات بالدولار الأميركي لاستبدال جزء ممّا يحمله من سندات بالليرة والعملات الأجنبية، «إنجاحاً لمؤتمر باريس 2». ويعترف كنعان بأنّ هذه العمليات ستُكبّد مصرف لبنان نتيجة خسائر، عبر قوله: «ولمّا كان الإطفاء الفوري لهذه الخسائر سيُعيق إنجاح هذه التدابير، وبالتالي سيؤثّر سلباً على النتائج المُبتغى التوصّل إليها خدمةً للمصلحة العامة، ولمّا كانت المبادئ المحاسبية التجارية غير واجبة التطبيق قانوناً بالنسبة إلى مصرف لبنان، يعتبر أحد المسؤولين الماليين السابقين أنّ اجتهاد بيار كنعان «يُجيز لسلامة تحت عنوان سلامة النقد، القيام بكلّ شيء. ماذا عن مهامّه الأخرى؟ وماذا عن خسائره التي نتجت عن ممارساته التدميرية للاقتصاد؟». ولكنّ المطالعة في الوقت نفسه «تنسف أكاذيب سلامة عن أنّ ترحيل الخسائر هو إجراء محاسبي مُعتمد، وتُدعّم ما ورد في ورقة شركة «لازار» عن أنّ الخسائر بدأت تتراكم منذ ما قبل عام 2002. أما الأهم، فإنّها تكشف بداية إخفاء الفجوة في حسابات مصرف لبنان». الاعتراف بأنّ بند «الأصول الأخرى» هو خسائر مُحقّقة «يعني أنّ مطلوباته أكبر من موجوداته، ويُفترض بحسب المعايير العالمية أن يُسجّل ذلك بشكل واضح في الموازنة».

لم يقتصر الأمر على ذلك، ففي تشرين الثاني 2015، وبالتزامن مع بدء «الهندسات المالية»، اخترع سلامة بنداً جديداً سمّاه «الأصول من عمليات تبادل الأدوات المالية»، نقل إليه قرابة 12 مليار دولار من الخسائر في بند «الأصول الأخرى». في خطة التعافي المالي لحكومة حسّان دياب وشركة «لازار» للاستشارات، ورد أنّ خسائر مصرف لبنان تبلغ أكثر من 40 مليار دولار. أما بحسب آخر موازناته المنشورة لنهاية أيلول 2021، فإنّ مجموع الخسائر (بندَا «الأصول الأخرى» و«الأصول من عمليات تبادل الأدوات المالية») بلغ قرابة الـ67 مليار دولار، وفق سعر صرف 1507,5 ليرات لكل دولار.

خسائر مصرف لبنان تأتي نتيجة «سنوات من العمليات المالية الخاسرة التي أدارها، وقد تسارع هذا التراكم في إطار الهندسات المالية التي بدأت في عام 2016 (بدأت بطريقة «غير رسمية» سنة 2015 مع إجراء عمليتين لمصلحة مصرفي عوده وميد، قبل أن تشمل الهندسات 35 مصرفاً بين عامَي 2016 و2017)»، كما ورد في خطة التعافي المالي. في العادة، تلجأ البنوك المركزية العالمية لتأخير احتساب الخسائر، ربطاً بأرباح ستُحقّقها في المستقبل، لكن في الحالة اللبنانية، تقول الخطة إنه «عَكْف على استخدام هذه الممارسة المحاسبية على مدى فترة زمنية أطول بكثير، وبات إجمالي الخسائر غير المُحقّقة يُمثّل جزءاً لا يُستهان به من إجمالي أصول مصرف لبنان المُبلَغ عنها، وهو مبلغ ضخم لا يُمكن مقارنته بأي حالة أخرى في العالم».

ما قام به «المركزي» هو ليس فقط حالة فريدة بين البنوك المركزية العالمية، بل حتى إنّ مصرف لبنان بإدارة سلامة، لا يعترف أساساً بوجود خسائر، ولا يُدرجها في خانة الالتزامات. فهو أصدر بياناً العام الماضي لتُبرّر بأنه «لا خسائر لدى البنك المركزي»، وما يُحكى عنه هو العوائد الناتجة من الفرق بين كلفة طباعة العملة وقيمتها الاسمية، أي ما يُسمّى بـ«عوائد سكّ العملة - Seigniorage». وحدّد في بيان آخر أنّ «التكاليف المُرحّلة هي بسبب تدخّل البنك المركزي لدعم مالية الحكومة تحت ضغط زيادات أجور موظفي القطاع العام والتداعيات الاقتصادية لتدفّق اللاجئين السوريين منذ سنة 2011». لا يتضمّن بند «الأصول الأخرى» سوى خسائر مصرف لبنان المُحقّقة بسبب عملياته، ولكنّ سلامة يُحاول التضليل عبر إشاعة أنّه يتضمن ديوناً على الدولة، كشراء المحروقات لمصلحة كهرباء لبنان. يُخبر الوزير السابق منصور بطيش أنّ «مصرف لبنان كان يُحوّل الدولارات لشراء المحروقات، وتدفع له المالية المبلغ بالليرة اللبنانية. بعدها صار سلامة يُعطي الدولة الليرات مقابل استحواذه على سندات دين بالعملة الأجنبية (ليس مقابلها تدفّقات حقيقية)، بل عمد إلى تسييل قسم منها في السوق. ما يعني عملياً، أنّ الدولة سدّدت ديونها بالدولار». إلا أنّ سلامة عمد عن قصد إلى «تسجيل نحو 18 مليار دولار ثمن شراء محروقات لمصلحة مؤسسة الكهرباء». يستند بطيش إلى دراسة للاقتصادي توفيق كسبار أظهر فيها أنّ وزارة المالية زوّدت مصرف لبنان «بين عامَي 2009 و2019 مبالغ تصل إلى 17,5 مليار دولار. الحكومة من خلال وزارة المالية هي التي موّلت مصرف لبنان بالدولار وليس العكس». الكذبة الأولى هي إذاً أنّ خسائر مصرف لبنان ناتجة عن استدانة الدولة، ويُضيف بطيش: «الكذبة الثانية أنّ جزءاً من الخسائر ناتج من الدفاع عن العملة الوطنية. سلامة دافع عن سياسة تحفيز الاستيراد الاستهلاكي وليس المواد المفيدة للاستثمار، وزاد العجز في ميزان المدفوعات (صافي الأموال التي تخرج وتدخل إلى البلد)، وليس لحماية العملة. أما تثبيت سعر الصرف فأتى لاعتبارات خاصة بالمنظومة القائمة ومصالحها».

إعادة تفعيل الاقتصاد وإطلاق القطاعات الإنتاجية، لا تتحقّق من دون عوامل عدّة أبرزها الاعتراف بالخسائر ومعالجتها. بند «الأصول الأخرى» يُشكّل جزءاً من سياسة سلامة النقدية التدميرية للمجتمع، ومواجهة هذه الممارسات الشاذّة لا تنجح من دون أن تأتي ضمن خطة إصلاح متكاملة، يكون أحد أهم بنودها إعادة هيكلة مصرف لبنان والمصارف.

بند «الأصول الأخرى» هو بداية إخفاء الفجوة في مصرف لبنان (هيثم الموسوي)

جواب خطي على سؤال شفهي

سنة 2006، أرسلت مديرية الشؤون القانونية في مصرف لبنان جواباً يحمل الرقم 11/5205 بناءً على «السؤال الشفهي» للحاكم رياض سلامة، إذا كان بإمكانه استخدام الفرق بين كلفة طباعة العملة وقيمتها لإطفاء خسائر. ورد في المطالعة:

«لا ترى المديرية مانعاً قانونياً يحول دون إمكانية قيام مصرف لبنان باتخاذ التدابير والإجراءات المُبيّنة أدناه والمعتمد قسم كبير منها من قبل مصارف مركزية مختلفة:

- فتح فصل ضمن الموجودات تحت تسمية «أوراق نقدية جديدة مُصدرة» توازي قيمته الفارق بين كلفة طباعة الأوراق والقيمة الاسمية لها
- فتح فصل احتياطي تحت تسمية «احتياطي أوراق نقدية مُصدرة» تكون قيمته موازية للفارق بين كلفة طباعة الأوراق النقدية والقيمة الاسمية لها
- تسجيل القيمة المتراكمة للفارق ما بين الأوراق النقدية المُصدرة وكلفة طباعة هذه الأوراق في الفصلين المذكورين أعلاه
- تخفيض فصل الاحتياطي المذكور مقابل أية أعباء مالية قد يتحمّلها مصرف لبنان

ما يرد في المطالعة القانونية هو خديعة محاسبية أراد سلامة تطبيقها، عبر تسجيل الفارق بين طبع الليرة وقيمتها الاسمية في خانة الموجودات وحساب «الأصول الأخرى» واعتبارها ربحاً له، وبالتالي إطفاء خسائر بهذه المبالغ. في الجولات السابقة مع صندوق النقد الدولي، رفض ممثلوه اعتماد هذه الطريقة، وكانت إحدى النقاط الخلافية بين «الصندوق» ورياض سلامة.

تقرير

اجتماعات الغاز والكهرباء بين القاهرة وعمّان

واشنطن متحمّسة «خشية» ترك الساحة للخصوم

غادر وزير الطاقة وليد فياض إلى مصر، أمس، في جولة تشمل الأردن، ويلتقي خلالها نظراءه المصري والأردني والسوري برفقة وفد فني وإداري لإنجاز ترتيبات تنفيذية لإطار الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في اجتماع رباعي عُقد سابقاً في عمان، ومثّل لبنان فيه الوزير السابق ريمون غجر.

في مصر، يعقد الوفد اللبناني لقاءات مع وزير البترول والثروة المعدنية طارق الملا ووزير الكهرباء والطاقة المتجددة محمد شاكر والرئيس التنفيذي للهيئة المصرية العامة للبترول عابد عزّ الرجال. كما يلتقي لجاناً فنية معنية بنقل الغاز عبر الخط العربي الى لبنان، مروراً بالأردن وسوريا، ويبحث في احتمال شراء لبنان كميات من الفيول لاستخدامها في إنتاج الطاقة الكهربائية.

وكانت المداولات والمراسلات مستمرة بين الجانبين حتى مساء الجمعة، على أن يتركّز البحث على بدء خطة تنفيذية لنقل الغاز، والاتفاق على الكمية والسعر.

في البند الأول، هناك جزء كبير من الأعمال أُنجز بالفعل، ويُنتظر أن تتم المصادقة، خلال أسبوعين على أبعد تقدير، على آلية المباشرة بنقل الغاز بعدما أعلنت سوريا والأردن الجهوزية لمرور النفط عبر أراضيهما إلى لبنان، حيث تتواصل عمليات الإصلاح للوصلة بين نقطة الدبوسية الحدودية ومعمل دير عمار.

وفي البند الثاني، يريد لبنان إتمام صفقة لنقل كمية متفق عليها في اجتماع عمان السابق (سيطلب زيادتها قليلاً ربطاً بتحسين كفاءة معمل دير عمار)، على أن يصار الى التفاهم على سعر خاص. المصريون يتحدثون عن «سعر الكلفة»، بينما يريد لبنان التفاوض على ما يسمى «السعر الاستراتيجي» الذي يجعل الاتفاق دائماً ولفترة طويلة، ولا يضطرّه الى البحث عن أسعار أفضل لاحقاً، وهذا يوجب تقديم القاهرة تنازلات في هذا المجال. وربما تقوم أطراف خارجية بدور في تشجيع المصريين على مزيد من التسهيلات.

مساء الثلاثاء، ينتقل فياض والوفد المرافق الى عمان للقاء وزيرة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية هالة زواتي، على أن يضمهما لقاء ثلاثي مع وزير الكهرباء السوري غسان الزامل للبحث في ملف استجرار الطاقة الكهربائية المنتجة في الأردن الى لبنان عبر الشبكة السورية. وسيتم التفاوض على آلية تنفيذية تتضمن الاتفاق المالي، لجهة كلفة هذه الكمية بعد تحديدها (حوالى 270 ميغاواط) ربطاً بقدرة الشبكات على النقل، علماً بأن العملية ستستغرق بضعة أشهر قبل إصلاح كل الأعطال على الشبكة داخل الأراضي السورية.

وعلمت «الأخبار» أن الحكومة الأردنية أبلغت لبنان وسوريا قرارها مساعدة دمشق على تقديم كل التسهيلات التقنية لدعم التصليحات بما في ذلك قطع الغيار وبعض الفنيين. ويبدو أن الأردنيين في عجلة من أمرهم، كما هي حال المصريين، وسط مخاوف لدى الجانبين من حصول تبدل في الموقف الأميركي، وخصوصاً أن عمان والقاهرة شعرتا بأن دعم البيت الأبيض لا يلقى حماسة لدى الكونغرس الذي قد يمارس ضغطاً لعدم الموافقة على نقل الغاز بحجة منع سوريا من الاستفادة من إعفاءات خاصة بقانون قيصر.

> **لبنان لم يتلقّ أي عرض رسمي من روسيا والصين أو من شركات من البلدين للعمل في مجال الطاقة**

أما في ما خص تمويل مشروعَي شراء الغاز والكهرباء، فإن البحث يجري حالياً مع البنك الدولي مباشرة، ومع دول تملك تأثيراً عليه، وخصوصاً الولايات المتحدة. وعلمت «الأخبار» أن لبنان أوضح للجانبين أن حاجته ملحّة واستراتيجية لمعالجة ملف الطاقة خلال وقت قريب، وأن على البنك الدولي توفير المبالغ المتوجبة في ظل عدم قدرة لبنان على توفير التمويل من موجوداته الآن، وأن ربط التمويل بتنفيذ «ورقة البنود الثمانية» للإصلاحات في قطاع الطاقة قد يؤخّر العملية لأن الوضع قد لا يسمح بتنفيذ كامل البنود، وخصوصاً تلك التي تحتاج الى توافقات سياسية كبيرة قد يكون من الصعب التوصل إليها الآن.

مصادر معنية في بيروت وعمان والقاهرة تعوّل على حاجة الأميركيين الى تنفيذ هذه الخطوة سريعاً، بسبب خشية «جدية» لدى واشنطن من أن عدم قدرة الحكومة اللبنانية على معالجة أزمة المشتقات النفطية وملف الكهرباء قد يسمح للخصوم، من حزب الله في لبنان الى إيران وروسيا والصين، بالمبادرة الى تقديم علاجات عملانية بكلفة أقل، وبالتالي استخدام هذا الملف لتعزيز نفوذ خصوم أميركا في لبنان.

يشار هنا الى أن الحكومة اللبنانية تنفي تلقّيها أي عرض رسمي وشامل من الحكومتين الروسية والصينية أو شركات روسية وصينية للعمل في مجال الطاقة، وأن ما يجري الحديث عنه هو أفكار جرى تداولها على أكثر من صعيد، لكنها لم تصل الى مستوى العرض الرسمي المتكامل.

(الأخبار)

الانقطاعات الشاملة للكهرباء مستمرّة

كهرباء لبنان لم تعد قادرة على تثبيت استقرار الشبكة. عشرات الانقطاعات الشاملة للكهرباء يشهدها البلد بسبب النقص الشديد في الفيول، ما يؤدي إلى انخفاض التغذية إلى أقل من 500 ميغاواط، وهو الحد الأدنى الذي لا يمكن للمؤسسة أن تحافظ على الاستقرار تحته. الانقطاعات لا تعني فقط توقّف التغذية في كل لبنان، بل تعني أيضاً إلحاق أضرار كبيرة بالمعامل، ما يساهم في تسريع الحاجة إلى عمليات الصيانة التي لا تتوفر الأموال اللازمة لها أصلاً. ولمعرفة مدى خطورة الانقطاعات، يتضمّن عقد شركة MEP المشغّلة لمعملَي الجية والزوق الجديدين، على سبيل المثال، بنداً جزائياً يفرض على الشركة دفع غرامات كبيرة في حال تسبّبت بالانقطاع الشامل لخمس مرات في السنة. هذا يؤشر إلى أن الانقطاع 16 مرة خلال الأسبوعين الماضيين هو، بالمعايير التقنية، كارثة على القطاع. لكنّ الأسوأ أن أحداً لا يستطيع أن يضمن أن لا تتكرر هذه الانقطاعات مراراً في الفترة المقبلة بسبب نقص الفيول.

وعلى المنوال نفسه، أجبر تأخّر باخرة الفيول «غراد ب» التي تزود معملَي الزوق والجية، المؤسسة على تشغيل معملَي دير عمار والزهراني بقدرتهما القصوى لزيادة التغذية وتثبيت الشبكة، ما أدى إلى استنزاف المتوفر من مخزون الديزل أويل.

يوم أمس، بدأت المؤسسة تفريغ الشحنة الثانية من اتفاقية التبادل مع العراق، ما يعني أنه خلال يومين (بعد إجراء الفحوصات اللازمة للشحنة) سيعاد تشغيل معملَي الزوق والجية، مقابل تخفيض إنتاج معملَي الزهراني والزوق، أي أن الإنتاج لن يتحسّن، لا بل إن شبح الانقطاعات الشاملة لن يغيب، فالمؤسسة صارت بين خيارين أسوؤهما مرّ: إما أن تشغّل مجموعات الإنتاج بما يتوفر من مخزون يؤمّن قدرة إنتاج تبلغ 600 ميغاواط تضمن بموجبها استقرار الشبكة وتخاطر بنفاد المخزون بالكامل، أو تخفّف من وتيرة الإنتاج فتزيد احتمال الانقطاعات الشاملة. وهي قرّرت، بحسب بيانها، اللجوء إلى الخيار الأول. ولا أفق في ظل هذا الواقع، سوى في إسراع مصرف لبنان بتحويل الـ 100 مليون دولار إلى المؤسسة. لكن حتى هذا الخيار لا يمنع العتمة، التي يشكل فقدان المؤسسة السيطرة، لمصلحة قوى الأمر الواقع، أحد أسبابها.

وبحسب مصادر معنيّة، فإن المبلغ لم يُقرّ بصفته سلفة خزينة إلى المؤسسة كما أشيع بعد جلسة مجلس الوزراء، بل هو مجرد تحويل لأموال تملكها المؤسسة بالليرة اللبنانية. فكهرباء لبنان نتيجة تراكم الأموال لديها بالليرة، صارت تملك نحو 200 مليار ليرة. ولذلك، فقد أكّدت أنها لا تحتاج إلى سلفة بل تحتاج إلى تحويل مصرف لبنان لأموالها إلى الدولار، انطلاقاً من أنها مؤسسة عامة ولا خيار أمامها سوى الحصول على الدولار من مصرف القطاع العام، وهو ما ساهم مجلس الوزراء في حصوله من خلال قراره.

قضية

عودة التعليم الرسمي
الهبات الدوليّة جديّة أم آمال وهميّة؟

فاتن الحاج

منذ إعلان وزير التربية، عباس الحلبي، حصول القطاع التربوي على هبة تفوق 70 مليون دولار مشروطة بفكّ إضراب الأساتذة والعودة الحضورية إلى المدارس الرسمية، لم تخرج أي من الجهات الدولية المانحة، ولا سيما البنك الدولي واليونيسف والحكومة البريطانية، للإقرار بهذه الهبة، وهو ما أثار الشكوك في شأن جديتها، وفي إمكان أن تكون مجرد زرع أمل وهمي أو طعماً، أو بالحد الأقصى تمنيات وزارة التربية والحكومة، على غرار الوعود السابقة ومنها الوعد بإعطاء 7 دولارات «فريش» زيادة على بدل ساعة المراقبة في الامتحانات الرسمية، بعدما كانت 10 دولارات.

حتى الآن، يلف الغموض كل الكلام عن المساعدات والهبات الدولية المقدمة للقطاع التربوي، إذ لا أرقام نهائية بشأن آلية توزيع الهبة وماذا تتضمن بالضبط وهل تكفي لتغطية الكتب والقرطاسية والبدلات الإضافية للمعلمين والمصاريف التشغيلية للمدارس؟ أم أن الكتاب المدرسي الرسمي ستطبعه اليونيسف مجاناً ولا يدخل ضمن هذه الحسبة؟ وكم ستكون حصة المعلمين من الهبة؟ وماذا عن استمرارية الحل، إذ يمكن أن يعين الدعم المنتظر المعلمين والمدارس شهراً أو شهرين فقط، وبالتالي ما العمل في الأشهر الأخرى؟

أجواء الوزارة تشير إلى أن الآلية ستنجز اليوم وستناقش مع روابط الأساتذة مساء أو غداً على أبعد تقدير، وهي تفترض أن العرض سيكون مُرضياً للأساتذة على وجه الخصوص وسيعيدهم إلى الصفوف. عشية الموعد المقرر لبدء العام الدراسي في المدارس والثانويات الرسمية في 11 تشرين الأول الجاري، يبدو الجميع في مأزق: الوزير الذي ألزم نفسه بتاريخ محدد لانطلاقة العام الدراسي من دون أن يضمن الجاهزية لدى المدارس والمعلمين؛ وروابط المعلمين والأساتذة التي ألزمت نفسها منذ البداية بسقف عالٍ للتحرك بدأ بمقاطعة أعمال التسجيل والتدريس، بدلاً من أن تلجأ إلى تنفيذ خطوات متدحرجة تبدأ مثلاً بالإضراب لأسبوع ومن ثم لأسبوعين، مروراً بالاعتصامات وصولاً إلى المقاطعة، وهي تعلم، وتحديداً رابطة أساتذة التعليم الثانوي، أنها لا تستطيع أن تعود إلى قواعدها وتحتكم إلى الجمعيات العمومية من دون تحقيق مكاسب للأساتذة حتى لو كانت هناك ضغوط سياسية لفك الإضراب، لأن النتيجة ستكون معروفة سلفاً وهي التوصية بالاستمرار بالمقاطعة، علماً بأنها على أبواب انتخابات نقابية جديدة لمجلس المندوبين والهيئة الإدارية للرابطة ابتداءً من تشرين الثاني المقبل.

> آلية توزيع الهبات الدولية المفخخة للقطاع التربوي غير واضحة

وعن حرمان ابن المدرسة الرسمية من التعليم، يعلق أحد الأساتذة الثانويين: «عملياً، لم ينطلق العام الدراسي طبيعياً في عدد لا بأس به من المدارس الخاصة وتحديداً تلك التي لم تدفع لمعلميها زيادة على رواتبهم ولا سيما الدرجات الست المقرّة في قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46 /2017، وهؤلاء مثلنا لا يستطيعون الوصول إلى مدارسهم، وإن كانت هذه المدارس قد استفادت من إضراب الأساتذة في التعليم الرسمي واستقطبت بعض الطلاب. نحن في خندق واحد مع الأهالي، فنحن أهل أيضاً، وبعض أبناء الأساتذة يتعلمون في الثانويات الرسمية، ولا نرضى أن يكون تلامذتنا وأولادنا خارج الصفوف، لكن بعملية حسابية بسيطة، يمكن أن تتبين الحكومة ووزير التربية مدى قدرتنا على الذهاب إلى مدارسنا، وإمكانية مدارسنا نفسها أن تفتح فعلاً بصناديق خاوية ومن دون كهرباء ومازوت وقرطاسية».

رئيس رابطة المعلمين الرسميين في التعليم الأساسي الرسمي حسين جواد، أشار إلى أن كل ما يجري تداوله لجهة إعطاء الأستاذ 80 دولاراً وفق سعر الصرف في السوق السوداء أو زيادة 70 في المئة على أجرة ساعة التعاقد للأساتذة المتعاقدين «لا يزال في إطار الكلام، إذ لم يزودنا وزير التربية في الاجتماع الأخير معه باي أرقام، فيما لم يعطنا وزير المال، يوسف الخليل، أيضاً جواباً نهائياً بشأن استمرار إعطاء نصف راتب شهرياً، ورفع بدل النقل إلى 60 ألف ليرة، ولم نأخذ أي وعد بتحسين وضع الاستشفاء».

وقال جواد إن الروابط ستركز، في حوارها مع الوزير، على دعم صناديق المدارس المفلسة، ودفع المستحقات «المكسورة» خلال السنتين الماضيتين ولا سيما في مدارس تعليم اللاجئين السوريين، والتي يفترض أن تسددها الجهات المانحة ولم تدفعها حتى الآن.

وإذا جرى التسليم بأن تصحيح الرواتب متعذّر حالياً، فإن المعلمين ينتظرون، بحسب جواد، جواباً واضحاً لفك إضرابهم، بشأن قيمة المساعدة المالية التي سيحصل عليها كل منهم والية دفعها. وأشار إلى أن رابطة «الأساسي» أبدت حسن نية في تمرير أعمال التسجيل وامتحانات الإكمال، ابتداء من هذا الأسبوع، لكنها ستعيد النظر بقرارها في ما يخص التسجيل والتدريس، بناءً على المعطيات التي سيقدمها لها الوزير هذين اليومين.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

تقرير

«الوطني الحرّ»: رئاسة «اللبنانيّة» والعمداء سلّة واحدة

الكلام عن تعيين قريب لرئيس الجامعة اللبنانية، وتحديداً في ملف الجامعة لم يوضع على جدول أعمال مجلس الوزراء بعد، والأولوية اليوم هي للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي».

وفيما لفت مهنا إلى أن هناك مرشحين جديين اثنين للرئاسة تتداول القوى السياسية المعنية بالتعيين بهما، هما القاضي في مجلس شورى الدولة المنتدب إلى رئاسة الجامعة الأستاذ المتعاقد وليد جابر، وعميد كلية العلوم بسام بدران، يتوقع أن يرفع وزير التربية خمسة أسماء وليس ثلاثة، تضمّ مرشحَين أو ثلاثة شيعة يختارهم الثنائي الشيعي، والباقي من طوائف أخرى. يُذكر أن ملف العمداء سيشهد شدّ حبال خصوصاً أن عدداً من المرشحين للعمادات يخرجون إلى التقاعد بعد سنة أو سنة ونصف سنة، وبعضهم لا يُنهي ولاية كاملة (4 سنوات). لذا فإن الثنائي الشيعي يفضل إنجاز ملف الرئاسة أولاً، لكونه أقلّ تعقيداً، ولا يمكن ترك الجامعة في حالة تصريف أعمال حتى يجري الاتفاق على العمداء. وخصوصاً أن هناك توجّهاً لدى المعنيين بالتعيين لعدم التمديد للرئيس أيوب.

إلى ذلك، أكّد مهنا أنه ستكون «لدينا ملاحظاتنا بشأن مواصفات الرئيس العتيد سنضعها على الطاولة وسنطرح بعض الأسئلة التي نريد إعطاءنا أجوبة عليها».

(الأخبار)

تقرير

تجميد عقود 50 مراقباً صحّياً
الأبيض يقضي على «فلول العهد السابق»؟

راجانا حمية

لم ينتظر وزير الصحة العامة فراس الأبيض، الكثير من الوقت للبدء بمهامّه كوصي على الوزارة، إذ بدأ باتخاذ القرارات منذ اليوم التالي لدخوله، حيث عمد إلى تجميد عمل 50 مراقباً صحياً تعاقدت معهم الإدارة في عهد الوزير السابق حمد حسن، للمساعدة في مواجهة فيروس كورونا، إن كان لناحية المساعدة في أخذ العينات أو متابعة المصابين في المنازل، إلى حين بتّ مجلس الوزراء بوضعهم القانوني.

ما إن وقّع الوزير القرار، حتى تبلّغ هؤلاء «أمر» مغادرة مراكز عملهم. لم يكن ثمة مجال للوصول إلى الوزير، حيث يشير بعض الذين غادروا إلى أنهم لم يُوفقوا برؤيته لمعرفة السبب «لأنه لا يستقبل أحداً». ولذلك، لم يبادروا إلى أي خطوة بعدما أبلغوا من الإدارة بأن «أحداً لا يستطيع فعل شيء لأنه قرار وزير». مع ذلك، يشير بعض العاملين في الوزارة إلى أن القرار خلّف ضياعاً، «خصوصاً أن هؤلاء كانوا يعملون طيلة أيام الأسبوع، فيما المراقبون في الممالك كانوا يعملون مداورة... ويبلحق كل واحد يومين بالأسبوع».

مع ذلك، تشير مصادر وزارة الصحة إلى أن الوزير الجديد لم يخطئ، إذ إنه من الناحية القانونية اتخذ قراراً «سليماً»، حيث إن عقود هؤلاء المراقبين كانت محددة بعام قابل للتجديد. ولما انتهت عقودهم، وقّع الوزير السابق حسن قرار استمراريتهم، على أن يُستتبع هذا التوقيع بتوقيع آخر لوزير المالية، إلا أن ذلك لم يحصل. وقد جرى التعامل معهم بحكم الأمر الواقع، نظراً إلى الحاجة إليهم في إطار المساعدة خلال أزمة كورونا. ومع وصول الوزير الأبيض، سلك الأخير القرار الأسهل الذي يقضي بتجميد قرار التجديد ورمي الكرة في ملعب رئاسة الحكومة. هكذا، نفض مسؤولية هؤلاء عن كاهله، محمياً بالقانون. لكن، واقعاً، يستغرب البعض سبب بدء الأبيض عهده بقرار كهذا، خصوصاً أنه ليس أولوية مقارنة بملفات أخرى تحتاج إلى الحسم السريع. ويتساءل البعض عمّا إذا كانت هذه محاولة لـ«تنظيف الدار» من «فلول العهد السابق»؟ ويستندون في ذلك إلى أن الحاجة لم تنتفِ إلى المراقبين الصحيين المتعاقدين، لناحية أن أزمة كورونا لم تنته، وإن خفّت أعداد الإصابات، أضف أن ما يتقاضونه لا يُعدّ ذا قيمة، إذ إنهم «يقبضون بدل أتعاب بحدود مليون ونصف مليون ليرة». ويأخذ أحد المستشارين القانونيين السابقين في عهد حسن على الوزير الجديد لجوءه إلى «تصفية حقوق المتعاقدين بدلاً من إنصافهم والاستفادة منهم في أزمة كورونا التي لا يمكن تقدير اتجاهها الحالي مع بداية فصل الشتاء». أضف إلى ذلك أن أعداد المراقبين الصحيين في الممالك لا تكاد تغطي الحاجة الفعلية، فهل يحمل القرار في طيّاته «وزر الانتماءات الطائفية لهؤلاء؟».

> القرار ليس أولوية مقارنة بملفات أخرى تحتاج إلى حسم سريع

وقّع الوزير السابق حمد حسن قرار بقاء المراقبين في وظائفهم لكنه لم يُستتبع بتوقيع وزير المالية (مروان بو حيدر)

استراحة

كلمات متقاطعة 3851

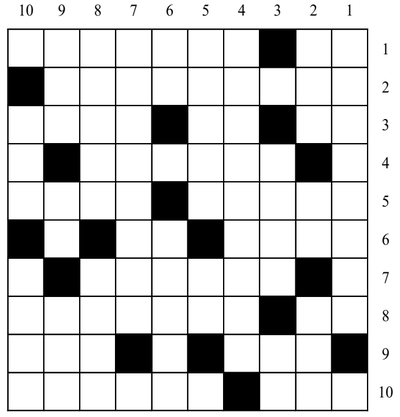

افقيا

1- مادة قاتلة – حي عريق في دمشق – 2- فنان لبناني راحل – 3- تقال في لعبة الطاولة – للتعريف – افرّ – 4- ثوبي الواسع – 5- وقاحة – بقعة في الصحراء فيها فيه ماء ونبات – 6- تلقائي وعفوي – سئم وضجر – 7- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – 8- إله – جمهورية روسية عاصمتها ياكوتسك – 9- من مشتقات الحليب – رئيس الطهاة بالأجنبية – 10- مدينة لبنانية – إمارة صغيرة في أوروبا بجبال البيرينه تشرف على حكمها فرنسا وإسبانيا

عمودياً

عموديًا 1- ملحن لبناني – 2- حاكم مملكة – إسم بوذا في الصين – لون أزرق بالأجنبية – 3- ساكن قربي – إحسان – 4- إحدى الإمارات العربية المتحدة – 5- ممثلة مصرية – ضمير متصل – 6- برد – بائس لا يملك شيئاً – 7- مدينة مكسيكية ومنتجع سياحي عالمي – 8- ولاية برازيلية على الأطلسي عاصمتها سالفادور – مدينة في الصين – 9- في العود – شعور – سنة بالأجنبية – 10- بدلة عسكرية – أقدم مدن فلسطين التاريخية

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- طبل – سندباد – 2- ريهانا – وجر – 3- ملّ – هوندا – 4- اج – دودج – بج – 5- نباح – شوح – 6- الجرم – رن – 7- جر – سرّي – كيا – 8- يفرّ – قر – 9- اثينا – جب – 10- درب التبانة

عمودياً

1- طرزان – جواد – 2- بي – جبار – ثر – 3- لهم – ال – شبب – 4- الدحسن – نا – 5- سن – جريال – 6- ناهد شريف – 7- وجوم – رجب – 8- بون – با – 9- اجدب – ريق – 10- دراجة نارية

sudoku 3851

	9					7	8	
7	6		5		1		4	
2					7		3	
		1		2		6		
3		6				5		4
		9		7		3		
	3		1					9
	1		4		6		5	7
	8	5					1	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3850

3	6	2	9	1	8	5	7	4
7	9	5	4	2	6	8	3	1
1	4	8	3	5	7	9	6	2
2	5	9	8	4	3	6	1	7
6	1	7	2	9	5	4	8	3
8	3	4	6	7	1	2	5	9
5	2	6	1	3	4	7	9	8
4	7	3	5	8	9	1	2	6
9	8	1	7	6	2	3	4	5

مشاهير 3851

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر دولة تشيلي (1904-1973) يُعتبر من أشهر الشعراء وأكثرهم تأثيراً في عصره. نال العديد من الجوائز التقديرية أبرزها جائزة نوبل في الآداب

6+7+8+5+1+7 = عاصمة أفريقية ■ 2+9+4+3 = ماركة سيارات ■ 8+11+10 = بيت ومنزل

حل الشبكة الماضية: **حميد الشاعري**

إعداد
نعوم مسعود

يلعب منتخب لبنان مع الإمارات اليوم عند الساعة 18,30 ضمن المجموعة الثانية (حسن بحسون)

الكرة اللبنانية

طه في تحدٍّ جديد مع المنتخب الأولمبي

يخوض منتخب لبنان الأولمبي لكرة القدم اليوم عند الساعة 18.30 بتوقيت بيروت مباراته الأولى ضمن بطولة غرب آسيا للمنتخبات دون 23 عاماً في مدينة الدمام السعودية حين يواجه منتخب الإمارات. هي المباراة الأولى للمنتخب الأولمبي بقيادة المدير الفني جمال طه. حيث تأتي البطولة تحضيراً لتصفيات كأس آسيا دون 22 عاماً

يواصل منتخب لبنان الأول تمارينه للقاء العراق يوم الخميس (الدوحة - طلال سلمان)

عبد القادر سعد

يخوض المدرب الوطني جمال طه تحدياً جديداً على صعيد المنتخبات الوطنية، فبعد الإشراف على المنتخب الأول وقيادته إلى نهائيات كأس آسيا 2023 وإلى التصفيات النهائية لكأس العالم 2022، ها هو طه يسعى إلى تأهيل منتخب دون 22 عاماً إلى نهائيات كأس آسيا. سيناريو يتكرر مع «الغزال الأسمر» كما كان يُلقب، فهو تسلّم المهمة من الروماني ليفيو تشيوبوتاريو في المنتخب الأول، وهو يتسلّم المهمة حالياً من المدرب جمال الحاج وأيضاً في استحقاق آسيوي تأهيلي.

مهمة طه الآسيوية صعبة في المجموعة الثانية التي ستقام منافساتها في طاجيكستان، من 21 تشرين الأول وحتى 1 تشرين الثاني 2021 وتضم إلى جانب لبنان إيران والنيبال إضافة إلى البلد المضيف. تكمن الصعوبة في تأهّل منتخب واحد عن كل مجموعة إلى جانب أفضل أربعة منتخبات حلّت في المركز الثاني. وفي ظل وجود إيران في مجموعة لبنان ستكون المسؤولية كبيرة على عاتق طه ولاعبيه لتحقيق إنجاز المنتخب الأول والتأهل إلى نهائيات كأس آسيا التي ستقام في أوزبكستان.

من هنا ستكون بطولة غرب آسيا التي ستنطلق اليوم ويلعب لبنان ضمن المجموعة الثانية إلى جانب الإمارات وفلسطين والعراق. الافتتاح سيكون أمام منتخب الإمارات اليوم عند الساعة 18,30 بتوقيت بيروت على أن يلعب لبنان مباراته الثانية بعد غد الأربعاء عند الساعة 20,45 أمام فلسطين، ويختتم منافسات الدور الأول يوم الجمعة بلقاء العراق عند الساعة 21,30.

اختار طه 20 لاعباً (17 لاعباً و3 حراس) للمشاركة في البطولة كما تنص قوانينها بعكس قوانين التصفيات الآسيوية التي تنص على مشاركة 23 لاعباً (20 لاعباً و3 حراس). أمرٌ إيجابيٌ من جهة ويحمل بعض السلبية من جهة أخرى. فحضور 20 لاعباً وليس 23 يمنح فرصاً أكبر للاعبين للمشاركة، لكن في الوقت عينه قد يكون مُقلقاً لسببين: الأول خوض لبنان لثلاث مباريات في ظرف خمسة أيام قد يُسبب إصابات تستدعي الاستعانة بلاعبين في مراكز معينة قد لا تكون متاحة في ظل تقليص العدد. كما أنه في ظل جائحة كورونا واحتمالات إصابة لاعبين بالفيروس، سيجد الجهاز الفني نفسه أمام معضلة تأمين بدلاء للاعبين المصابين.

> يخضع منتخب السيدات لمعسكر داخلي في بحمدون تحضيراً لتصفيات كأس آسيا في الهند

حتى الآن تسير الأمور بشكل طبيعي قبل لقاء اليوم الذي سيكون الأول لطه مع المنتخب الأولمبي. فهو تسلّم إدارة المنتخب خلفاً للمدرب المستقيل جمال الحاج منذ فترة قصيرة وأشرف على ثلاثة تمارين فقط وهو عدد قليل بالنسبة إلى أي مدرب. لكن ما هو مريح أن قسماً كبيراً من اللاعبين كانوا مع طه في المنتخب الأول ضمن معسكر تركيا في شهر آب وبالتالي فإن المدرب يعرف لاعبيه بشكل جيد. سبب آخر لمعرفة اللاعبين عن قرب من قبل طه هو أن معظم اللاعبين هم من أساسيّي أندية الدرجة الأولى وهو أمرٌ يحصل للمرة الأولى. سبب ذلك النظام الذي وضعه الاتحاد اللبناني بإلزام الأندية بإشراك لاعبين دون 22 عاماً لعدد معين من الدقائق، ما منح هؤلاء اللاعبين فرصة المشاركة في منافسات الدرجة الأولى في الموسم الماضي وهذا الموسم وبشكل كبير. فاقل لاعب ضمن المنتخب الأولمبي شارك مع ناديه بما لا يقل عن 600 دقيقة في الموسم الماضي إلى جانب المشاركة في مباريات هذا الموسم في أسابيعه الثلاثة الأولى.

الأمر الإيجابي الآخر في المنتخب الأولمبي الحالي أن عدداً لا بأس به من اللاعبين هم من مواليد 2001، في حين أن المنتخب الأولمبي هو لمواليد 1999-2000. من هؤلاء اللاعبين: محمد ناصر، حسن سرور، علي الحاج (غير متواجد مع المنتخب بسبب إصابته بالرباط الصليبي) علاء عزو، عبد دكرمنجي، محمد حيدر، مكسيم عون وفيليب أيوب. صحيح أن بعضهم ليس مع المنتخب في بطولة غرب آسيا، لكنهم سيكونون حاضرين في التصفيات الآسيوية في طاجيكستان. وعليه، ستكون بطولة غرب آسيا في السعودية فرصة ممتازة للمدرب طه لتحضير منتخبه للتصفيات، كما ستكون فرصة له لمشاهدة لاعبين يتواجدون معه للمرة الأولى وهم الحارس طارق ناجيا (أيضاً مواليد 2001) المحترف في إنكلترا وقلب الدفاع طوني مكايل المحترف في كندا ولاعب خط الوسط حسين غملوش الذي يلعب في الكويت.

نشاط المنتخبات اللبنانية ليس محصوراً بالمنتخب الأولمبي، فالمنتخب الأول أيضاً يتحضّر في قطر لمباراته مع منتخب العراق يوم الخميس ضمن التصفيات النهائية لكأس العالم، حيث وصل إلى الدوحة وخاض تمرينه الأول بقيادة المدرب التشيكي إيفان هاسيك.

منتخب السيدات أيضاً يستعد لخوض منافسات التصفيات المؤهلة إلى نهائيات كأس آسيا في الهند بقيادة المدرب وائل غرز الدين. وهو يخضع حالياً لمعسكر إعدادي في بحمدون، حيث زار رئيس لجنة الكرة النسائية في الاتحاد اللبناني أسعد سبليني المعسكر مطلعاً على آخر التحضيرات. ونوّه سبليني بجهود الجهاز الفني والإداري للمنتخب مؤكداً دعم الاتحاد اللبناني برئيسه هاشم حيدر وأعضاء اللجنة التنفيذية على مختلف الصعد فنياً ولوجستياً لتحقيق النتائج المرجوّة.

وتمنى سبليني التوفيق للمنتخب في مشواره الآسيوي الذي ينطلق منتصف الشهر الحالي، مشيراً إلى أن المنتخب اللبناني يمتلك عناصر موهوبين جداً قادرين على المنافسة ومقارعة المنتخبات الأخرى وتحقيق نتائج إيجابية.

وكان لبنان قد وقع في المجموعة الرابعة إلى جانب الإمارات، ميانمار وغوام وستستضيفها قيرغزستان بعد تعذّر الدول المشاركة في المجموعة على استضافة المباريات.

سلة العرب

بيروت عصيّة أمام تحدّيات البطولة العربيّة

شربل كريم

أكّد فريق بيروت أنه من المرشحين الأقوياء للفوز بلقب بطولة الأندية العربية لكرة السلة المقامة في مدينة الإسكندرية المصرية حتى التاسع من الشهر الحالي، وذلك بعدما حقّق فوزه الثالث على التوالي وهذه المرّة على حساب المنامة البحريني (99-88)، في قاعة نادي الاتحاد السكندري.

«بيروت» دخل البطولة بفريق شبه جديد مع دخول عدد كبير من الوافدين إلى التشكيلة، على رأسهم الأجنبيان لاعب ارتكاز منتخب لبنان المجنّس آتر ماجوك والأميركي أنطوني مايلز، والمحليون سيرجيو الدرويش، هايك غيوقجيان، مازن منيمنة، جيرار حديديان ونديم سعيد. لكن رغم أن هذه المجموعة

> يلعب نادي بيروت مساء اليوم مباراة تحديد صدارة المجموعة بمواجهة الكويت الكويتي

لم تلعب سويّاً أي مباراة رسمية، فقد ارتقى مستوى الانسجام لديها مباراة بعد أخرى وصولاً إلى المواجهة مع وصيف بطل الدوري البحريني الذي فرض تحدّياً قوياً منذ بداية المباراة وحتى نهايتها. الطريقة التي تعامل بها «بيروت» مع المباراة بقيادة مدربه أحمد فران كانت ذكيّة جداً، إذ عالج أي تغيير في المقاربة الفنية لمنافسه بحسابات خاصة ودقيقة، وذلك وسط توفيق لافت من جميع المسافات، إذ حتى ماجوك (16 نقطة) تمكّن من التسجيل في مناسبتين من خارج القوس، مستفيداً من اعتماد المنامة على دفاع المنطقة في أحيان كثيرة. ماجوك نفسه لعب دوراً كبيراً تحت السلة رافعاً شعار «ممنوع المرور» في مواجهة عملاقي المنامة الصربي فلاديمير ستيماتش (20 نقطة) والأميركي ديفن إيبانكس (34 نقطة)، مستفيداً من الدعم الدفاعي الذي آمّنه فران بتبادل غيوقجيان وحديديان مساعدته، في وقت لعب فيه الأول دوراً مهماً هجومياً خصوصاً في الربع الثالث بتسجيله 3 ثلاثيات من أصل 4 له في اللقاء الذي أنهاه برصيد 19 نقطة.

تألّق النجوم المحليون في فريق بيروت فساهموا بقوة بالفوز على المنامة

بدوره، كان المنامة خطراً من نواح عدة، وخصوصاً في ظل وجود حسن إبراهيم الذي نجح في تسجيل 3 ثلاثيات في الربع الثاني (سجّل 13 نقطة) ومعه القائد محمد حسين (10 نقطات)، وذلك في موازاة سعي المدرب القبرصي ليونور غرافيل لتدوير تشكيلته حيث اعتمد على كل أفرادها، لكن من دون أن يتمكن من ايجاد الحلول الهجومية الكثيرة بعكس فريق العاصمة اللبنانية.

هنا برز اسم الدرويش الذي أثبت أنه من طينة النجوم الكبار الذين يمكنهم حمل أي فريق وتالياً المنتخب اللبناني على أكتافهم، إذ إلى جانب تسجيله 18 نقطة صنع الاستعراض مرةً جديدة على أرض الملعب إن كان من ناحية التسجيل أو التمرير، مؤكداً أنه أكثر من لاعب بدور محدد بل هو قائد فعلي وعنصر يمكنه ترجيح كفّة المباراة في أي وقت.

«بيروت» الذي يتميّز اليوم بقوة محلية توازي بتأثيرها ما يفرزه دور الأجانب من أرقام لافتة، بدا سريعاً جداً بوجود مايلز أيضاً، والذي كان أفضل مسجّلي الفريق بـ 22 نقطة، ليتخطى حاجز الـ 20 نقطة للمباراة الثانية على التوالي بعدما دكّ سلة الغرافة بطل قطر بـ 22 نقطة في المباراة الماضية.

إذاً هو التوازن الصعب إيجاده في فترة زمنية قصيرة، لكنّ «بيروت» بأدائه الكبير أعاد إلى الجمهور اللبناني الحنين إلى الماضي وذكريات فوز الحكمة بأوّل لقب خارجي في البطولة العربية عام 1998 ومن ثم احتفاظه به في السنة التالية، وطبعاً أعاد الذكريات إلى فوز الرياضي بـ 5 ألقاب خارجية ليقف خلف الاتحاد السكندري (7 ألقاب) على لائحة أكثر المتوّجين باللقب، والذي لن يكون بعيداً عن منال «بيروت» في حال واظب على الإصرار والتضحية على أرض الملعب، حيث يبدو المنافسون الأقوياء كثراً في هذه النسخة من البطولة الإقليمية.

ويخوض «بيروت» مباراته الأقوى والأخيرة، لتحديد صدارة المجموعة الرابعة، اليوم الساعة الثامنة مساءً بتوقيت العاصمة اللبنانية بمواجهة الكويت الكويتي الذي فاز على الغرافة القطري (90، 69).

رحيل

مارسيليا تودع رئيسها التاريخي

توفي الوزير والرئيس السابق لنادي مارسيليا الفرنسي لكرة القدم، رجل الأعمال برنار تابي أمس الأحد عن 78 عاماً بعد صراع مرير مع مرض السرطان. وبعد ساعات من إعلان عائلته خبر الوفاة، توالت ردود الفعل التي كان أبرزها من رئيس الوزراء جان كاستكس الذي حيّاه «مقاتلاً»، واعتبر أن برنار تابي «كان دائماً شديد الالتزام ضد اليمين المتطرف، ولكن بشكل خاص لأسباب ناديه، مدينته (مارسيليا)، وشركته أيضاً. باختصار، رجل ملتزم جداً قدم كل شيء، وأعتقد أننا رأيناه أيضاً ضد المرض».

واعتبر نادي أولمبيك مارسيليا الذي ضاعف أنصاره في الأيام الأخيرة دعمهم لمن أطلقوا عليه لقب «الرئيس»، في تعليق على «تويتر» أن رحيله «سيترك فراغاً كبيراً في قلوب عشاق مارسيليا وسيبقى إلى الأبد أسطورة النادي». وأضاف النادي «أولمبي إلى الأبد! خسر برنارد تابي معركته الأخيرة ضد خصم معروف أنه لا يهزم. كانت المعركة طويلة ومريرة. ولكن انتهى بها الأمر إلى الجانب السيئ. مجسّداً النجاح، الفوز، النصر، ترك بصمة في الأسطورة الأولمبية. إلى الأبد».

من جهته، قال مالك النادي الأميركي فرانك ماكورت: «أودّ أن أشيد ببرنار تابي، الرجل صاحب شجاعة مميزة وحيوية رائعة والذي بصمَتْ فترة رئاسته تاريخ مارسيليا، حيث صار النادي من الأساطير الأوروبية. خالص تعازيّ لأسرته وأحبابه».

وكتب لاعبه السابق الدولي الإنكليزي كريس وودل على تويتر: «ارقد بسلام برنار تابي، يا له من رجل. أسطورة». أما مدرب مارسيليا السابق رولان كوربيس فعلق بدوره على تويتر قائلاً: «كان برنار تابي متقدماً على أشياء كثيرة، وكان يتمتّع بمستوى فكريّ استثنائي! كان من الممكن أن يكون وزيراً للإعلام... كنت محظوظاً لتلقي اتصالات هاتفية من ابن، خلال الليل، لأخذ رأيي في كرة القدم!». ومن جهته وعده العمدة الاشتراكي لمارسيليا بينوا بايان بأن المدينة «ستكون عند الموعد لتقديم تكريم شعبي يليق به».

وعاش برنار تابي الذي شغل منصب وزير في عهد الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران حياة متعدّدة الألوان والأنماط بصفته فناناً ومقاولاً وقيادياً رياضياً ورجل سياسة، فكانت حياته غير طبيعية تخلّلتها بعض المشاكل القضائية. وترأس برنار تابي نادي مارسيليا من 1986 إلى 1994، وهو النادي الفرنسي الوحيد حتى الآن الذي أحرز دوري أبطال أوروبا وذلك عام 1993 على حساب ميلان الإيطالي (1-صفر). في العام ذاته توّج بلقب الدوري الفرنسي لكنه جُرّد منه بعد قضية الرشوة الشهيرة بين نادي مارسيليا وفالنسيان، وأسقط النادي الجنوبي إلى الدرجة الثانية ولم يتمكن من الدفاع عن لقبه الأوروبي، كما حكم عام 1997 على رئيسه تابي بالسجن لمدة 8 أشهر والمدير العام السابق للنادي جان بيار برنيس لمدة سنتين مع وقف التنفيذ. أدين بعدها في قضايا أخرى بتهمة إساءة استخدام أصول الشركات والاحتيال الضريبي على وجه الخصوص، ما أدى إلى إفلاسه وفقدان جميع صلاحياته.

رحله تابي عن 78 عاما (أ ف ب)

الحدث

التقارب السوريّ - الأردنيّ يبلغ القمّة

عُقدت اجتماعات أردنية - سورية مكثّفة، خلال الأسابيع القليلة الماضية، تحت عناوين اقتصادية - أمنية - سياسية. انتقلت بمستويات العلاقات بين عمّان ودمشق من الأُطر البرلمانية والشعبية على مدار سنوات الحرب، الى المباحثات الوزارية بعد تمنّع أردني طويل. أعقبها أخيراً فيضٌ من اللقاءات، وصولاً إلى اتصال مباشر أجراه الرئيس السوري بشار الأسد، أمس، مع الملك عبد الله الثاني. هو، في واقع الأمر، خطوةٌ أخيرة في سياق ما جرى الاتفاق عليه، ومقدّمة للقاء قريب قد يسفر عن ترتيبات لعودة دمشق إلى الجامعة العربية

جاء التقارب الأردني - السوري مدعوماً بالضرورة بقرار ضمني إقليمي وغربي (أ ف ب)

عمّان - **الأخبار**

منذ زيارة الملك الأردني عبدالله الثاني، لواشنطن، في تموز الماضي، وزيارته لموسكو من بعدها، اكتملت ملامح الخطوات الأردنية المُلحّة لترتيب العلاقة مع الجارة «اللدودة» دمشق، وفقاً للتطورات على أرض الواقع، واختلاف اللاعبين والمموّلين للحرب، وحسم ميزان القوى في الجنوب السوري لمصلحة محور المقاومة. وعلى رغم اعتبارها، في إحدى مراحل الحرب، السفير السوري، بهجت سليمان، ضيفاً غير مرغوب فيه، تمكّنت عمّان من المحافظة على خيط العلاقات الدبلوماسية مع دمشق، مبقية على قناة اتصال، أثرت أن تكون روسية بدلاً من القناة المباشرة مع سوريا، لمناقشة التطوّرات الأمنية التي كانت ولا تزال تشكّل أولوية أردنية على الجبهة الشمالية الواسعة.

جاء التقارب الأردني - السوري

> **سيكون التركيز الأردني - السوري العلني على ملفات الكهرباء والغاز والنقل والماء وإعادة الإعمار وعودة اللاجئين**

مدعوماً بالضرورة بقرار ضمني إقليمي وغربي، وإن كان المدخل اقتصادياً لتقديم بديل عن الدعم الإيراني في مسألة الطاقة للبنان، ذلك أنّ التفاهمات الأردنية - الأميركية - الروسية على استمرار هدوء الجبهة السورية الجنوبية، كانت المحرّك الفعلي، في ظلّ الأولويات المختلفة لإدارة جو بايدن، وتفضيلها تقليص الحضور العسكري الأميركي في المنطقة وإعادة توزيع قواتها بعيداً من مناطق التوتر وقريباً من أماكن التدخّل. وبناءً على ما تقدّم، جاء اتفاق التعاون الدفاعي الذي وقّعته واشنطن مع عمّان بداية العام الحالي، وأفصحت عنه الأخيرة في آذار الماضي. وضمن إعادة الانتشار الأميركي، تبقى قاعدة التنف نقطة لا يسهو عنها الجانب الأردني، إذ يعتبرها من النقاط الحساسة في منطقة الجنوب السوري الممتدّ، ما يستوجب مراقبة أردنية حثيثة للحدود التي أمّنتها واشنطن بالمعدات والتدريب اللازم لحرس الحدود الأردني، الذي يعلن بشكل مستمرّ عن إحباط عمليات تهريب مخدّرات يتمّ الترويج لها في الإعلامَين العربي والغربي على أنها عمليات هدفها تمويل القوات الإيرانية ومقاتلي «حزب الله» في المنطقة، مع التزام عمّان بالإعلان عن عمليات ضبط المخدّرات دون اتهام جهة محدّدة بها.

وفق تطوّرات الأحداث خلال الأسبوع الماضي، أعلن الديوان الملكي الأردني إصابة ولي العهد الأمير حسين، بفيروس «كورونا». وتبعاً لذلك، دخل الملك والملكة في حجر صحي احترازي. ونظراً إلى تولّي عبدالله مع مدير مكتبه، وزير الخارجية أيمن الصفدي، زمام السياسة الخارجية الأردنية، كان لا بدّ من إعطاء هامش أكبر لحركة رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة، والذي يشغل منصب وزير الدفاع أيضاً، للتحرّك ضمن الخطوات الأردنية التي يمكن وصفها بالوساطة مع دمشق. وعليه، استقبل الخصاونة وفداً وزارياً سورياً ضمّ وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل، وزير الموارد المائية تمام رعد، وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد قطنا ووزير الكهرباء غسان الزامل. وجاء اللقاء بعد قرار وزارة الداخلية الأردنية إعادة فتح معبر جابر - نصيب أمام المسافرين والبضائع، إضافة إلى إعلان الخطوط الملكية الأردنية عودة رحلاتها من وإلى دمشق، وهو أمر لم تعترض عليه واشنطن. بعد ذلك، توجّه الخصاونة على رأس وفد وزاري أردني بشكل مباشر إلى بيروت، حيث التقى الرئيس ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري، وعقد اجتماعاً مع نظيره نجيب ميقاتي، قبل أن يتوجّه إلى القاهرة لاستكمال المباحثات الخاصّة بتزويد لبنان بالغاز المصري عبر الأردن وسوريا، إضافة إلى استكمال الربط الكهربائي، وهو مشروع تعوّل عليه عمّان بشكل كبير للخروج من الحالة الاقتصادية المتراجعة في البلاد منذ ما قبل تداعيات الأزمة الوبائية.

لذا، فإن الاتصال بين الرئيس السوري بشار الأسد والملك عبدالله، ما هو إلا خطوة أخرى في سياق ما جرى الاتفاق عليه، ويبدو أنه مقدّمة للقاء قريب سيسفر عن ترتيبات لعودة دمشق إلى الجامعة العربية، بعد فشل المحاولات الأردنية - المصرية لإتمام الأمر في القمة العربية الماضية التي انعقدت في بغداد.

خلال الفترة المقبلة، سيكون التركيز الأردني - السوري العلني على ملفات الكهرباء والغاز والنقل والماء بشكل أساسي، وبشكل جدّي على موضوع إعادة الإعمار وعودة اللاجئين. أما الملفّ الأمني الذي يتعلّق بتعقيدات الوضع في الجنوب السوري في ظلّ تواجد القوات الإيرانية ومقاتلي «حزب الله» إلى جانب الجيش السوري، في موازاة منظومة الدفاع الجوي الروسية، فستجري النقاشات حوله في الغرف المغلقة، وستعلَّق كامل المرحلة المقبلة على التفاهمات في الموضوع الأمني حصراً، خاصّة أن استمالة دمشق لناحية عمّان ستكون لها انعكاسات، ولا سيما أن الأخيرة تمثّل المصالح الأميركية وبعض المصالح الخليجية في المنطقة. ولا يخرج الأمر عن تفاهمات مع تل أبيب القلقة من طهران، والساعية إلى توجيه ضربات لمقاتليها وبنيتها التحتية في الجنوب السوري، وهذه جبهة لا تريدها عمّان ولا واشنطن ولا حتّى دمشق.

مخيّم «الهول»... العراق يستعيد بعض مواطنيه

دمشق - **محمود عبد اللطيف**

أفادت مصادر مطّلعة «الأخبار» بأن التحضيرات جارية لإخراج دفعة جديدة من اللاجئين العراقيين من مخيّم «الهول» في ريف الحسكة الشرقي نحو الأراضي العراقية، بعد إتمام عملية أولى، قبل أسبوعين، نُقلت بموجبها 115 عائلة إلى مخيّم «الجدعة» في محافظة نينوى. وبحسب مصادر قريبة من إدارة المخيّم التابعة لـ«قوات سوريا الديموقراطية»، فإن التأخير في عملية نقل اللاجئين العراقيين إلى بلدهم ناجم عن الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حول مكان توطين هؤلاء، إذ اقترح أوّلاً نقلهم إلى قرى تقع في نطاق الحدود الإدارية المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، قبل اتفاق الجانبين على مخيّم «الجدعة». ويشكّل العراقيون النسبة الكبرى من سكّان مخيّم «الهول» الذي يُعدّ أخطر بقعة جغرافية في الأراضي السورية، نظراً إلى ارتفاع معدّل جرائم القتل المرتكبة بحقّ المدنيين فيه، وعمليات التصفية التي تستهدف عناصر الحراسة التابعة لـ«قسد». ويبلغ تعداد قاطنيه، حالياً، نحو 60 ألفاً، منهم 30 ألف عراقي، و11 ألفاً يحملون 60 جنسية مختلفة وموجودون في جناح خاص يسمّى بـ«جناح الأجنبيات»، والبقية من حاملي الجنسية السورية. وبعد تطبيق اتفاق الباغوز الذي سلّم «داعش» بموجبه آخر معاقله الرسمية في الأراضي السورية لـ«قسد»، في 19 آذار 2019، ارتفع عدد سكّان المخيّم من 10 آلاف إلى 72 ألفاً، غالبيتهم من عائلات عناصر التنظيم. في هذا الوقت، سمحت «الإدارة الذاتية» بإعادة توطين نحو 9 آلاف سوري في مناطق دير الزور والرقة وريف حلب الشرقي، فيما وافقت على خروج نحو ألفَي عراقي في دفعات سابقة، كان آخرها في شهر أيار الماضي، حين دخلت مجموعة حافلات من معبر حدودي قرب ناحية سنجار الواقعة قبالة مدينة الشدادي في ريف الحسكة الجنوبي، وانتقلت إلى المخيّم الواقع على بعد 45 كيلومتراً إلى الشرق من مدينة الحسكة، لتعود الحكومة العراقية، أخيراً، وتنقل 115 عائلة (487 فرداً)، على أن يكون تعداد الدفعة المقبلة مشابهاً، بعدما أبدت 100 عائلة رغبتها في العودة. وفي هذا الإطار، كشفت مصادر مطّلعة لـ«الأخبار»، أن نحو 11 ألف عراقي من المرتبطين بـ«داعش» رفضوا العودة إلى بلدهم، خشيةً من الملاحقة القانونية. وشهد، أب

يشكّل العراقيون النسبة الأكبر من قاطني مخيّم «الهول» (أ ف ب)

> **رفض نحو 11 ألف عراقي مرتبطين بـ«داعش» إعادتهم إلى بلدهم خشية الملاحقة القانونية**

في المخيّم، فيما أعادت بريطانيا أربعة أطفال، ويُعتقد أن 60 طفلاً لا يزالون في سوريا. وتشير إحصاءات يوردها التقرير إلى أن 83% من عملية الترحيل جرت في اتجاه أوزبكستان، كوسوفو، كازاخستان وروسيا.

لتهريب... والهروب

وفق مصادر «الأخبار»، أحبطت «قوات سوريا الديموقراطية» عدداً كبيراً من محاولات الهروب من المخيّم الذي يوصف بأنه «معتقل»، كون المعاملة فيه تساوي بين المرتبطين بـ«داعش» وغيرهم. وتختلف محاولات الهروب من حيث الشكل؛ فالبعض يعمد إلى تقديم مبالغ مالية طائلة لحرّاس المخيّم لتسهيل هروبه ليلاً، فيما يلجأ آخرون إلى سائقي صهاريج نقل المياه الذين يعملون لمصلحة المنظمات الناشطة داخل المخيم، ليتمّ تهريبهم عبر خزانات سرّية مجهّزة في أسفل الصهريج. ولكن أيّاً من عائلات التنظيم لا تحاول مغادرة المخيم قبل الاتفاق مسبقاً مع أحد المهرّبين، ليقوم بنقلها إلى الأراضي العراقية أو التركية أو المناطق السورية التي تسيطر عليها القوات التركية في شمال حلب. ويأخذ الطريق نحو العراق شكلَين: الأوّل عبر محاولة اجتياز الحدود شرق بلدة الهول القريبة من المخيّم؛ والثاني عبر محاولة الوصول إلى مناطق ريف الحسكة الجنوبي قبل الدخول إلى الصحراء العراقية للانتقال إلى الأنبار. وغالباً ما تكون عملية التهريب محفوفة بالمخاطر ومرتفعة التكاليف، إلّا أن عائلات التنظيم تحصل على تمويل ذاتي من أقاربها خارج سوريا عبر الحوالات المالية التي يتم تسلّمها من خلال مكاتب الصرافة المنتشرة في المخيم بموافقة «قسد». وفي هذا السياق، تفيد المعلومات بأن «سوق المخيّم» يحتوي على 11 مكتباً للصيرفة، فيما يحظى «جناح الأجنبيات» بوجود شركة ناشطة في داخله. ولا توجد تقديرات دقيقة لحجم الأموال المحوّلة شهرياً، إلّا أن النشاط التجاري ضمن «جناح الأجنبيات» تحديداً، يشير إلى إمكانية صرف كل عائلة ما بين 300 إلى 600 دولار شهرياً لشراء حاجيات لا تؤمّنها المنظمات.

فلسطين

الأميركيّون لـ«حماس»: إعمار غزة مقابل تثبيت التهدئة

> تخوض مصر حالياً مفاوضات مع حركة «حماس» منسّقة مع الأميركيين، بهدف تثبيت الهدنة القائمة مع دولة الاحتلال في قطاع غزة، استناداً إلى ما تعتبره القاهرة تغيُّراً في الموقف الأميركي، خصوصاً أن الإدارة تضع هذا الهدف شرطاً أوّلاً للتساهل في موضوع إعادة الإعمار، وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للغزيّين

غزة - **رجب المدهون**

تعقد قيادة حركة «حماس» في الداخل والخارج اجتماعات مع المسؤولين المصريين، بعد أيام من لقاء جمع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إلى مستشار الأمن القومي الأميركي جايك سوليفان، وبحث الطرفان في خلاله عدّة قضايا، من بينها غزة وسُبل المحافظة على الهدوء في القطاع. وتستعدّ الحركة في هذا الوقت، إلى عقد الاجتماع الأوّل للمكتب السياسي بكامل هيئاته في الداخل والخارج في العاصمة المصرية، إذ علمت «الأخبار» من مصادر «حمساوية» أن المصريين دعوا قيادة الحركة، بعد لقاء السيسي - سوليفان، إلى إجراء مباحثات في القاهرة، استناداً إلى الموقف الأميركي بخصوص الوضع في القطاع، وهو ما استغلّته «حماس» للطلب من المصريين استضافة اجتماع مكتبها السياسي. طلبٌ لاقى ترحيباً من الجانب المصري، كون الاجتماع الذي سيُعقد هو الأوّل الذي يشارك فيه أغلب أعضاء المكتب السياسي، وسيترأسه رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية، وقائد الحركة في غزة يحيى السنوار، وقائدها في الضفة المحتلّة صالح العاروري، وفي الخارج خالد مشعل، بالإضافة إلى 19 عضواً.

وبحسب المصدر، ثمّة توقّعات بأن تُقدّم السلطات المصرية مبادرة سياسية لحركة «حماس» للتهدئة مع الاحتلال، تستند إلى رغبة الإدارة الأميركية في عدم تصعيد الأحداث في الأراضي الفلسطينية، أو حدوث مواجهات عسكرية، إذ يتطلّع البيت الأبيض إلى تهدئة الأوضاع وإعادة إعمار غزة وضمان حالة من الهدوء على حدود القطاع. ولفت المصدر إلى أن الحركة ستتعاطى بإيجابية مع هذا الطرح، وستدرس ما يقدّمه المصريون وتتباحث في شأن ما سيقدّمه لها من جانبهم خلال اجتماع المكتب السياسي. وستُجري قيادة «حماس» محادثات مع المسؤولين المصريين حول عدد من الملفات المتعلّقة بالوضع السياسي للقضيّة الفلسطينية والمصالحة والانتهاكات في القدس والضفة المحتلّة، بالإضافة إلى ملفّات قطاع غزة، وتحديداً إعادة الإعمار والتحسينات الاقتصادية للقطاع والتهدئة مع الاحتلال، فضلاً عن ملفّ الجنود الأسرى لدى المقاومة. وفي هذا الإطار، قال الناطق باسم «حماس» في غزة، حازم قاسم، إن «مباحثات وفد حماس في القاهرة تتركّز على العلاقات الثنائية مع الأشقاء في مصر، وتطويرها بما يخدم مصالح شعبنا الفلسطيني، وتتضمّن ملفّات تتعلّق بتحسين الأوضاع الإنسانية، وتخفيف الحصار الإسرائيلي على القطاع وإعادة الإعمار». وكان السيسي قد اتفق مع سوليفان، الأسبوع الماضي، على استمرار التشاور والتنسيق لضمان مواصلة تثبيت وقف إطلاق النار واستمرار التهدئة الحالية في قطاع غزة، كشرط لتحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية للفلسطينيين.

من جهتها، كشفت مصادر في «الجهاد الإسلامي» أن الحركة تلقّت دعوة رسميّة من الجانب المصري لزيارة القاهرة من أجل التباحث في عدد من الملفّات المهمّة، مشيرةً إلى أن الدعوة سُلّبت بعد إحياء «الجهاد» الذكرى الـ34 لانطلاقتها، والتي توافق السادس من الشهر الجاري. وبالتزامن مع زيارة وفد «حماس» الذي جاء جزء كبير منه من قطاع غزة، يزور القاهرة وفد من رجال الأعمال الفلسطينيين في القطاع، في إطار زيارة كان مخطّطاً لها مسبقاً، وتمّ إرجاؤها بسبب انتخابات «اتحاد المقاولين الفلسطينيين». ويضمّ الوفد 15 شخصية من قطاعات مختلفة، سيلتقي بالمسؤولين عن ملفّ إعادة الإعمار، وممثّلين عن الملفّ الفلسطيني في جهاز المخابرات العامة. وسيبحث بعض الشخصيات ضمن الوفد في القضايا المتعلّقة بالبضائع التي يُسمح بدخولها إلى غزة، وتعزيز التبادل التجاري بما يشمل التصدير من القطاع إلى مصر، إلى جانب ملفّات اقتصادية تهدف إلى تحسين الوضع الحياتي للغزيّين.

> **يتطلّع البيت الأبيض إلى تهدئة الأوضاع وإعادة إعمار غزة وضمان حالة من الهدوء على حدود القطاع**

لفة توقّعات بأن تُقدم السلطات المصرية مبادرة سياسية لـ«حماس» للتهدئة مع الاحتلال (أ ف ب)

وتوازياً، كشفت مصادر عبرية أن الاتحاد الأوروبي سيقدّم دعماً بقيمة ستة ملايين يورو لتطوير معبر كرم أبو سالم التجاري لتلبية احتياجات الاستيراد والتصدير في القطاع، إذ سيؤدي المشروع الجديد إلى توسيع ممرّ الشاحنات وتجديد البنية التحتية. وتفيد المصادر بأن بروكسل تتوقّع أن يُجهّز المعبر بأنظمة مسح إلكترونية متطوّرة من أجل حفظ تفريغ محتويات الشاحنات، بما يتوافق مع شروط الجانب الإسرائيلي، وذلك بعد إزالة نظام سابق تبرّعت به هولندا بسبب تشكيك جيش الاحتلال في قدرته على الكشف.

شهدت مديرية كريتر في محافظة عدن معارك ضارية بين «الانتقالي» وفصيل منشقّ عنه (أ ف ب)

اليمن

جولة جديدة من المعارك شهدتها مديرية كريتر في عدن. هذه المرّة بين مكوّنين يتبعان «المجلس الانتقالي الجنوبي». تمكّنت السعودية من التفاهُ إلى أحدهما، مستغلّة التباينات الحاصلة في صفوف الفصيل المدعوم إماراتياً. وعلى رغم اشتغال الرياض، منذ مدّة، على خطّة لتقليص نفوذ «الانتقالي» في المناطق الجنوبية، إلّا أن تفاقم الأحداث نبّه خصومها إلى ماكان يُعدُّ لهم. لتخسر جولة في معركة يُتوقّع أن تتجدّد وتأخذ أشكالاً مختلفة، وسط إصرار المملكة على تضييف الخناق على وكلاء حليفتها الإماراتية

الإجهاز على «الانتقاليّ» مؤجّل: جولة كريتر... لا رابح ولا خاسر

لقمان عبدالله

لا يكفي أبناء المحافظات اليمنية المحتلّة معاناتهم من جرّاء غياب الخدمات، والانهيار إلحادّ في أسعار العملة المحلية، وتوقُّف الرواتب منذ أشهر، فضلاً عن اتّساع معدّلات الفقر والبطالة، ليفاجَأ أهالي عدن بتفجُّر الوضع الأمني في مديرية كريتر. وبدل أن يستجيب التحالف السعودي - الإماراتي لمطالب المتظاهرين الذين خرجوا، في الأسابيع الماضية، احتجاجاً على سياسات التهميش والإفقار التي تُنفّذ في حقّ المواطنين والأحزاب السياسية، تجاهلها وأمعن في تأزيم الوضع الأمني، محوّلاً الأحياء السكنية إلى ساحات حرب بين مكوّنات تُؤتمر بأوامر الرياض وأبو ظبي.

وتختلف معركة كريتر هذه المرّة عن المرّات السابقة، إذ إنها كانت محصورة، في ما مضى، بين طرفين، هما: ما يسمّى بـ«الشرعية» اليمنية المدعومة من السعودية، و«المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم من الإمارات. إلّا أن ظاهر المعركة الحالية في كريتر، هو اقتتال «الانتقالي» مع فصيل منشقّ عنه، بعدما نجحت الرياض في اللعب على التناقضات الحاصلة بين مكوّناته، واختراقه من خلال شخصيات وقيادات وازنة ومؤثّرة. ويبدو أن ما حصل في المديرية هذه، جرى الإعداد له منذ مدّة، غير أن الخطّة المعدَّة من قِبَل النظام السعودي، والقاضية بتقليص نفوذ «الانتقالي» من خلال شراء الولاءات بالمال والمكاسب الشخصية والسياسية، بُترت واقتصرت على كريتر لتُنبِّه هذا الفصيل إلى خطورة ما يحضّر له، وإن كان مسؤولون فيه انتقدوا قيادتهم لتأخّرها في فهم هذا السيناريو، ملقين باللائمة على القيادة ومن خلفها أبو ظبي.

يدرك الجميع، بمَن فيهم المسؤولون السعوديون، أن المودّة بين «المجلس الانتقالي» خصوصاً والجنوب عموماً، مفقودة مع المملكة، وذلك لاعتبارات تاريخية، يضاف إليها فقدان السعوديين التعاطي بأهلية مع الجنوبيين. وبناءً على ما تقدّم، عمدت الرياض إلى تجزئة ملفّ «الانتقالي»، والنفاذ إلى هذا الفصيل عبر استغلال التباينات الحاصلة بين الأطراف والشخصيات المكوِّنة له، وقد نجحت جزئياً في مخطّطها، ولا سيما أن بعض أعضاء «المجلس الرئاسي»، أعلى هيئة قيادية في «الانتقالي»، خضع للسلطة السعودية، وبات يشكّل أداة ضغط من الداخل. هذا ما أكده نشطاء جنوبيون قالوا إن «أحداث كريتر ليست إلّا مقدّمة لأحداث أكبر جرى التخطيط لها من قِبَل دول لتّعمّ الجنوب، عبر استغلال نقاط الضعف داخل الانتقالي، وهشاشة التركيبات العسكرية والولاءات الضيّقة لبعض قيادات القوات الجنوبية المحسوبة عليه لإضعاف ولائها الوطني للجنوب». وتُعدُّ الأحداث الحالية في كريتر، بمثابة جرس إنذار لـ«الانتقالي»، بعدما سحب الجانب السعودي البساط من تحته. ولكن ما يمنع الإجهاز عليه وإزالته من المشهد الجنوبي، سببان: الأوّل بروز حالة الغداء التاريخي بين الجانبين السعودي والجنوبي، إذ إن كلاً من المملكة والجمهورية الشعبية الديمقراطية اليمنية خاضتا عدّة حروب على خلفيات حدودية وسياسية، والثاني أن التحالف بين الرياض وأبو ظبي مربوط بخيط رفيع جداً، يحفظ المكتسبات الإماراتية، وعلى رأسها وجود «الانتقالي» تحت رعايتها. ولعلّ عودة رئيس حكومة ما يسمى الشرعية، معين عبد الملك، منتصف الأسبوع الماضي، إلى قصر معاشيق الرئاسي في عدن بحماية سعودية، ومن دون تنسيق مع «الانتقالي»، أربكت الأخير، وإن رخّب، ظاهرياً، بوصول الحكومة، التي أعلن وزراء فيها، بوضوح، أنهم سيعملون على تنفيذ كامل مندرجات «اتفاق الرياض»، وعلى رأسها الشقّ الأمني الذي يرفضه «الانتقالي» بشدّة.

وشهدت مديرية كريتر في محافظة عدن معارك ضارية بين قوات «المجلس الانتقالي» وفصيل منشقّ عنه، بقيادة إمام النوبي، أحد القادة السابقين لألوية «الحزام الأمني» المموّل إماراتياً، والآتي من منطقة ردفان التي ينحدر منها الكثير من القادة في صفوف قوات «الانتقالي».

> شهدت مديرية كريتر في محافظة عدن معارك ضارية بين قوات «المجلس الانتقالي» وفصيل منشقّ عنه

ويدّعي الأخير أن النوبي يقود جماعة «إرهابية» ارتكبت جرائم قتْل في حقّ المواطنين، إذ تمّت إقالته من منصبه في عام 2019، بعد اتهامه بتعذيب المعتقلين في السجون السرّية التي تديرها أبو ظبي في جنوب اليمن. وإلى اتهامه بالإرهاب، بدأ الإعلام التابع لـ«الانتقالي» بالتحريض على النوبي الذي وصفه بـ«إمام الصلوي» نسبةً إلى منطقة الصلو في محافظة تعزّ. وقد قُتل شقيق إمام النوبي، القائد الميداني في «اللواء 13 صاعقة دعم وإسناد» عواد النوبي، في منطقة العلم بينما كان في طريقه إلى مدينة عدن لقيادة وساطة بين شقيقه و«المجلس الانتقالي»، فيما أصيب شقيقٌ آخر له في المكان نفسه.

ويبدو أن قوات «الانتقالي» فوجئت بحجم المقاومة المسلّحة من قِبَل جماعة النوبي، ما اضطرّها إلى طلب تعزيزات ضخمة لمواصلة المعركة، إضافة إلى إغلاق مداخل عدن من جميع الجهات. وبحسب رئيس دائرة العلاقات الخارجية لـ«الانتقالي»، أحمد عمر بن فريد، فإن أحداث كريتر أثبتت أن العمل الاستخباري لدى «الانتقالي» يساوي «صفراً»، من جهتها، أفادت مصادر صحافية، بأن جماعة النوبي سيطرت على حيّ الطويلة قبل أن تتمكّن قوات الأمن التابعة لـ«الانتقالي» من اقتحامه والسيطرة عليه، مرجّحةً أنه حالياً في حماية قائد قوات التحالف السعودي في عدن.

وكالعادة، يعمل وكلاء «التحالف» المحليون على توظيف الأحداث في عدن كلٌّ وفق أجندته الخاصّة؛ إذ ركّزت سردية «الشرعية» على عدم أهليّة «الانتقالي» في إدارة المحافظات الجنوبية، متّهمةً إيّاه بالتبعية لدولة الإمارات وتنفيذ سياستها القائمة على تعزيز النزاعات المناطقية في الجنوب. وفي هذا السياق، قال وكيل وزارة الإعلام، محمد قيزان، في تغريدة عبر موقع «تويتر»، إن «ما حدث في كريتر أمس، وقع قبل أيّام في الشيخ عثمان، وسيحدث غداً في التواهي والمعلا والبريقة»، مضيفاً أن «كل منطقة في عدن أصبحت وكراً لزعيم عصابة معه أسلحة ثقيلة وأنصار يتبعونه». أما «الانتقالي»، فاعتبر أن هناك ارتباطاً بين «المجاميع المسلّحة الخارجة عن القانون والنظام التي تسبّبت بأحداث كريتر» وبين الشرعية اليمنية، لافتاً إلى أن «الأحداث الأخيرة جاءت للتغطية على فضائح وخيانات الشرعية في شبوة ومأرب. وكتب أحد النشطاء البارزين في «الانتقالي»: «من غزوة خيبر إلى غزوة كريتر، تعرّت عورات قادة الشرعية في شبوة ومأرب، وبلعوا انستهم عمّا يجري في تلك المناطق. أرادوا حرْف الأنظار عن خيانتهم وخستهم بتحقيق اختراق في عدن علّه يُنسي الناس ما فعلوه».

وفيات

زوجة الفقيد: ايفون الياس جبّور
03/711713
ابناه: طوني وزوجته شيرين الصبّاح وعائلتهما 03/819819
جهاد وزوجته كيكا حجّار وعائلتهما 03/332224
ابنته: تانيا زوجة النائب إبراهيم كنعان وعائلتهما 03/304056
شقيقاه: عائلة المرحوم رزق طنوس سعاده
عائلة المرحوم محسن طنوس سعاده
شقيقاته: عائلة المرحومة حسنا زوجة المرحوم سركيس غاتا
عائلة المرحومة ايفيت زوجة المرحوم منصور حنا ليشع
عائلة المرحومة نزهة زوجة جوزيف الراهب (في المهجر)
جوليات زوجة المرحوم ميشال لحّود وعائلتها
وعموم عائلات سعاده، جبّور، الصبّاح، حجّار، كنعان، غاتا، ليشع، الراهب، لحّود، فنيانوس، القارح والأهل والأنسباء في الوطن والمهجر ينعون إليكم فقيدهم المرحوم
وجيه طنوس سعاده
(بو شكور)
يُحتفل بالقدّاس والجنّاز لراحة نفسه اليوم الإثنين 4 تشرين الأول، الرابعة بعد الظهر في كنيسة مار يوسف، زغرتا.
تُقبل التعازي اليوم الإثنين 4 الجاري ابتداءً من العاشرة صباحاً لغاية السابعة مساءً في قاعة الكنيسة، ويوم غدٍ الثلاثاء 5 الجاري في منزل الفقيد الكائن في كفرزينا من العاشرة لغاية السابعة مساءً، وبعد غدٍ الأربعاء 6 الجاري ابتداءً من الحادية عشرة لغاية السابعة مساءً في قاعة كنيسة مار الياس انطلياس.

لإعلاناتكم المبوبة في الاخبار
71-513571
01-759500
كل 4 اسطر
100.000
ليرة لبنانية
كل سطر إضافي
20.000
ليرة لبنانية

إعلانات رسمية

اعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة ضريبة الدخل- المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت – شارع بشارة الخوري الطابق الاول لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلا بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني الخاص بوزارة المالية.

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
محفوظ رينيوابلز هولدنغ ش.م.ل	2962812	RR194628545LB
ورثة يوسف بطرس شباط	59478	RR194628554LB
باسم محمد الساعاتي	678890	RR209789688LB
كاريزما ت.ف.بروداكشنز اوف شور ش.م.ل	1522262	RR209790111LB
غراسي ايلي الخوري	580380	RR209790814LB
رماح	132038	RR209791315LB
حسن ابراهيم شاتيلا	68918	RR209823605LB
شركة بروموزا ش.م.ل	5717	RR209830323LB
العاصي رويال فود التجارية ش م ل	2780651	RR209830385LB
اوصاف خليل غريب	32138	RR209830442LB
غسان انطوان رزق	2733589	RR209830495LB
محمد عبد الرحمن الجيزي	241012	RR209830589LB
اي كاي شيبينغ & تريدينغ ش.م.ل اوف شور	2614272	RR209830632LB
علي مصطفى سلما	454650	RR209830650LB
قنازع هولدينغ	265576	RR209832134LB
آبار بتروليوم سرفيسز ش.م.ل اوف شور	2539745	RR209834016LB
دار الخيال ش.م.ل Dar AL Khayal S.A.L	2972381	RR209834020LB
و م ر غلوبال ش.م.ل اوف شور	1012919	RR210278457LB
فيليب فوزي مخيبر	105695	RR210280243LB
جورج كرنيك فرا	2663943	RR210281646LB
جان مخايل مراد	547673	RR210281941LB
شركة ميرا (اوف شور) ش.م.ل	2458942	RR210281990LB
منال محمد علي القوزي	2045612	RR210482311LB
جميل محمد علي القوزي	1265179	RR210482325LB
زهية خليل ابوصالح القوزي	2043175	RR210482342LB
ميرفت خليل القوزي	2043189	RR210482356LB
جهاد خليل القوزي	581249	RR210482360LB
جلال خليل القوزي	242830	RR210482395LB
بشير جميل القوزي	81631	RR210482400LB
نجاح جميل القوزي	676502	RR210482413LB
سهام جميل القوزي	676490	RR210482427LB
سلوى جميل القوزي	676498	RR210482435LB
سمير عبد الحفيظ القوزي	3008614	RR210482444LB
جميل عبد الحفيظ القوزي	1960391	RR210482458LB
محمد كمال عبد الحفيظ القوزي	269882	RR210482461LB
عائده عبد الحفيظ القوزي	1034632	RR210482475LB
غادة عبد الحفيظ القوزي	1274539	RR210482489LB
لينا عبد الحفيظ القوزي	142603	RR210482492LB
رولا عبد الحفيظ القوزي	377878	RR210482501LB
عائشة عبد الحفيظ القوزي	3008619	RR210482529LB
زكريا مصطفى كعكي	1843990	RR210482532LB
بسام مصطفى الكعكي	78537	RR210482546LB
دلال محي الدين كعكي	2049693	RR210482550LB
مروه كمال الدين الطرابلسي	2833274	RR210482563LB
رانيا سعيد شهيب	292842	RR210490233LB
لينا سعيد شهيب	292838	RR210490247LB
دانا سعيد شهيب	2621790	RR210490255LB
رينا فادي شهيب	3318952	RR210490264LB
فادي سعيد شهيب	135333	RR210490278LB
شركة ميديا تراست ش.م.ل	6605	RR210490318LB
كريم فادي شهيب	3178991	RR210490525LB
هلال درويش الحسامي	193530	RR210499011LB
مصطفى محمد اللوند	609229	RR210501466LB
1544 الباشورة ش.م.ل	1267505	RR210502104LB
زياد احمد عز الدين	1309687	RR210502930LB
اكستريم المنيوم ارشيتكت ش.م.م	2118885	RR209832222LB
عبد الرحمن حسن قوزي	259906	RR209832236LB
جان روجيه عساف	1773183	RR210280637LB
لينا عزيز ابي عاد	1145005	RR210280645LB
نيكول جان عساف	2176156	RR210280654LB
كالين روجيه عساف	1773181	RR210280668LB
مارون جان عساف	63648	RR210484887LB
شركة عبدو وجان عساف	63645	RR210484895LB
نادر حسيب ابو شقرا	1551885	RR210855556LB
رويدا عدنان عفرة	3315545	RR210488787LB
وليد عدنان مرعي	2027259	RR209822260LB
غلوبال ترنسبورتيشنز سوليوشنز ش م ل اوف شور	2447961	RR209830782LB
شركة غلوبال برنس انتربرايز ش م ل اوف شور	2489512	RR209830796LB
غلوبال سرفيسيز ش.م.ل (أوف شور)	3195167	RR209830805LB
ديفاينا سيرفسيز ش م ل اوف شور	3036283	RR209830853LB
عبد الرحمن احمد فهمي الغزاوي	56713	RR209830990LB
خلدون خالد سنو	1240675	RR209831037LB
فادي الياس سعادة	31685	RR209831071LB
طنوس جرجس طنوس غانم	1263617	RR209831099LB
انطوان خليل كبوش	69446	RR209831160LB
سميرة ابراهيم حداد	32297	RR209831187LB
ورثة اديب الياس ابو غنام	39655	RR209832324LB
كريم نجيب نبهان	71060	RR209832355LB
اندره نجيب نبهان	190696	RR209832369LB
اندره جاك قصاب	202940	RR209832372LB
وليد وديع برديويل	36515	RR209833639LB
تامكو ترايدينغ للاستيراد والتصدير ش.م.ل. اوف شور	3036356	RR209834152LB
تنمية الاعمال الدولية ش.م.ل. اوف شور	3009443	RR209834166LB
حازم مصطفى عيتاني	193991	RR209834285LB
داوا انترتانمنت ش.م.ل	1738424	RR210277916LB
شركة ايغبت ش.م.ل اوف شور	1803309	RR210481695LB
فرع لشركة اجنبية TUV HELLAS (TUV NORD)S.A	596374	RR210484839LB
شركة في غروب ش م ل اوف شور	2350027	RR210484856LB
ترانس افريقا ترايدينغ سرفسيز ش م ل اوف شور	2148646	RR210484873LB
جود حاتم حيدر	471744	RR210486928LB
ال سي بي انشورنس بروكردج هاوس ش.م.ل	1112049	RR210486931LB
AD INVEST SAL OFFSHORE	1182773	RR210486959LB
شركة ماريل تاور ش م ل اوف شور	2199824	RR210486980LB
شركة انغو سامي ش.م.ل اوف شور	2802487	RR210486993LB
غلوبال سرفيسيز ش.م.ل (أوف شور)	3195167	RR210487000LB
شركة ميدكير سوليشنز ش.م.م.	513353	RR210487013LB
اوف شور OMEGA CAPITAL AND INVESTMENT	2547654	RR210487058LB
شركة اوربت غروب كومباني اوف شور ش م ل	2390608	RR210487061LB
درة العراق ش.م.ل اوف شور	2620780	RR210487075LB
شركة انترناسيونال كنسلتنس اند نيكوشييشون ش.م.ل اوف شور	783679	RR210487089LB
جنرال كونسالتينغ غروب (جي سي جي) ش م ل اوف شور	2512615	RR210487716LB
جمال حسان بليق	43647	RR210487747LB
مصطفى عبد الغني منيمنه	52357	RR210487755LB
شركة كونسبتا ش.م.ل اوف شور	1665176	RR210487804LB
ال سي بي انشورنس بروكردج هاوس ش.م.ل	1112049	RR210487818LB
Gulf Scientific Corporation SARL	1732852	RR210498550LB
C C PRESS SARL	2687545	RR210498563LB
مجموعة دفاع 21 للنشر ش.م.م	708289	RR210498988LB
نور الدين محمد الشامي	93685	RR210500528LB

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ
مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
تكليف 778

اعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة كبار المكلفين، المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت – كورنيش النهر – مبنى وزارة المالية – الطابق الأول لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار اليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
اي-تيل ش.م.ل.	1469523	RR199510937LB	17/08/21	06/09/21

تبدأ مهلة الإعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 793

سينما

الاستعمار، والهيمنة الإمبريالية التوسعية، واستغلال موارد الشعوب والمقاومة والمشاغل البيئية، ممزوجةً بالرموز والإحالات الفلسفية والسياسية، وبالميثولوجيات الدينية والحضارات القديمة... كلّها عناصر حضرت في ملحمة فرانك هيربرت التي أنجزها في عام 1965. الرواية التي استعصت على مخرجين نوابغ، انتقلت أخيراً إلى الشاشة على يد المخرج الكندي. النتيجة قطعة تنتمي إلى أكشن الفضاء، لكنّها محمّلة بروح السينما الشاعرية، مع وعود بسلاسل مقبلة.

الرواية التي فتنت الأجيال وبقيت عصيّة على الاقتباس

دوني فيلنوف: «ديون» أوبرا فضائيّة مفعمة بالاكشن

هناك سببان لمشاهدة «ديون» (2021) على أكبر شاشة يمكن العثور عليها. أولاً، لأنّ الصورة مدهشة إلى درجة أنّه حتى أكبر شاشة لا يمكن أن تكون كافية. ثانياً، لأنّ القصة مستمرة، ونريدها أن تستمرّ لأنها بدأت للتو (أو هذا إحساسنا طوال الشريط). «ديون» لدوني فيلنوف، الذي طرح أخيراً في الصالات، لا يغطي سوى الجزء الأول من رواية فرانك هيربرت (راجع الكادر أدناه). ولكي يُنصف هذا الإرث الأدبي الذي يحمله على كتفيه، لا يزال أمام المخرج الكندي الكثير من الأحداث ليخوضها في الصحراء، وشخصيات يكشفها ببطء وعمق وقضايا متشعّبة ومتناسلة.

لا ضرورة للخوض في القصة، لأنّه يستحيل تلخيصها في بضعة أسطر، خصوصاً أنّ الرواية محمّلة ومشحونة بالرموز والقضايا الدينية، والسياسية، والميثولوجية، والفلسفية، والعلمية، والإنسانية، وحتى الحيوانية... لذلك، فتلخيصها سيفقدها بريقها. لكن لكلّ من لم يقرأ الرواية، لا داعٍ للقلق، سيقدّم الفيلم القصة كما جاءت في الكتاب. المعارك السياسية واضحة، من دون أن تطول أو تدخل في أساطير معقدة للغاية، ولا هروب من المونولوجات الداخلية التي طبعت الرواية. فيلم فيلنوف كلاسيكي يعتمد على الخيال البصري والمؤثرات السمعية البصرية الخاصة، والأزياء والشعر والمكياج والمنازل والكواكب والأسلحة والمركبات، إنه عبارة عن مزيج متعدد من الثقافات والحضارات، أهمها الحضارة العربية التي تميّز الرواية. على الرغم من طوله (ساعتان ونصف الساعة)، لم يفلت الشريط من يدي المخرج أبداً: ذروة من التألق والعبقرية السينمائية والأدبية، إلى جانب حمل العبء (غير المحسوس تقريباً) المتمثل في تكرار الأنماط الدرامية الموروثة من القصص النموذجية لـ «المخلّص» بما في ذلك المكون المسيحي أو الإسلامي والديني

> ذروة من التألق والعبقرية السينمائية والأدبية

بشكل عام، فرض فيلنوف علينا أسلوباً يبعدنا جذرياً عن الأبطال الذين يشكّلون روح الفيلم والرواية. يتم التعامل مع الشخصيات من خلال الكاميرا (وعلى الورق) ببرودة، يحرمها من كل الدفء البشري تقريباً، حتى في أكثر اللحظات البطولية والعاطفية. اختار المخرج هذه الطريقة ليس لمحو الشخصيات، بل لتقديم القصة والجزء الأول من الرواية على أنها قطعة خيال علمي منشغلة بالصراعات الجيوسياسية أكثر من الصراعات العاطفية التي يتضمّنها في الكتاب والتي سوف تبدأ مع الأجزاء المقبلة من الفيلم. لولا هذا السرد المبسّط الذي طبع الجزء الأول، لما كان «ديون» قادراً على أن يكون واحداً من أروع العروض السينمائية في السنوات الأخيرة، على الرغم من أنّ الفيلم (الجزء الأول) لا يقارب الجانب البيئي بشكل مباشر، ولا الشخصيات بعمق كبير كما ذكرنا سابقاً، إلا أنه يتعمق في نقده للإمبريالية المستوحاة من الصراعات في منطقتنا. وهذا عنصر حاضر في الرواية، ولكنّ أحداثاً كثيرة وقعت منذ الستينيات من القرن المنصرم (صدرت الرواية عام 1965)، إنّها قصة قوة إمبراطورية استعمارية تسعى إلى استغلال الموارد الطبيعية لإقليم ما، فتقرّر شنّ الحروب وارتكاب الإبادات الجماعية لتحقيق ذلك (لم يتغيّر شيء منذ فجر التاريخ!)...

يُعد «ديون» وفيّاً للرواية، نقل فيلنوف النص الأصلي إلى السينما ولم يفسره. قدمه كما هو، ولم يحاول دمج فكرته الخاصة. أوبرا الفضاء هذه، مليئة بالحركة، قريبة إلى سينما أكشن الفضاء وفي الوقت نفسه محمّلة بروح السينما الشاعرية. تركنا فيلنوف بعد ساعتين ونصف الساعة نرغب في المزيد، في الغوص بشكل أعمق. وعلى الرغم من ضخامة الإنتاج والإبهار السينمائي، فمن غير المرجح أن يصبح الفيلم قطعة كلاسيكية أبدية ومرجعيّة في الخيال العلمي. لكن مَن يدري؟ فآخر كلمات الفيلم كانت: «هذه مجرد بداية».

تيموثيه شالاميه وريبيكا فيرغسون في الفيلم

من لينش إلى خودوروفسكي... قصة «عويصة»

كتب فرانك هيربرت «ديون» عام 1965 على جزأين. ثم مع توالي السنوات، أنجز خمس تتمات. تدور أحداث «ديون» في مستقبل بعيد جداً، وتحديداً عام 10191، حيث الأسر النبيلة تسيطر على كواكب وتسكنها، والمجرة يسيطر عليها إمبراطور. كجزء من مؤامرة سياسية مُضمرة، يضطر الدوق ليتو، كبير أسرة اتريدس، للخروج من كوكب كالادان الفردوسي لاستعمار كوكب أراكس الصحراوي، المعروف باسم «ديون» بأمر من الإمبراطور. المناخ في «ديون» معادٍ بشكل مخيف. المياه نادرة جداً، إلى درجة أنه كلّما خرج سكانها من بيوتهم، يتوجّب عليهم ارتداء ملابس ضيقة تحفظ رطوبة الجسم وتعيد تدوير تعرّقهم لجعله مياهاً صالحة للشرب. العدو الأكبر لأسرة اتريدس هي أسرة هاركونان. اعتادت هاركونان على استعمار «ديون» لأنّ هذا الكوكب الصحراوي ذو أهمية استراتيجية. صحراؤه الجنوبية هي المكان الوحيد في المجرّة، حيث يتم استخراج سلعة ذات قيمة خيالية تسمّى «التوابل». الأخيرة ذات خصائص كثيرة ومفيدة تشمل تفعيل نوع من الإدراك المكاني والزماني لدى طيّاري المركبات الفضائية بين النجوم. وبدونها، سينهار نظام الاتصالات والنقل بالكامل في الإمبراطورية. تسبّب «التوابل» الإدمان بشكل كبير وتملك آثاراً جانبية تتمثل في تحويل عين المستخدم إلى اللون الأزرق الغامق. يعد استخراج التوابل أمراً خطيراً، ليس بسبب مخاطر العواصف الرملية وهجمات الدود فحسب، ولكن أيضاً لأنّ الضوضاء تجذب الديدان الرملية العملاقة، التي يبلغ طولها مئات الأمتار، وهي تسافر عبر الكثبان الرملية مثل الحيتان عبر المحيط.

هل تخلّت عائلة هاركونان عن «ديون»؟ بالطبع لا. هذه المؤامرة السياسية ستنتج خيانةً ومأساةً وحمّام دماء، ينجو منه فقط الشاب بول (تيموثي شالاميه في فيلم فيلنوف)، ابن الدوق ليتو ليهرب في الصحراء الشاسعة برفقة والدته (تجسّدها ريبيكا لويزا فيرغسون ساندستروم). بول يتمتع بعلامات نضوج كوني، ويشكّ الناس في أنّه قد يكون «المهدي» أو «المسيح» أو «المخلّص» الذي تنبأت به الأساطير القديمة. والدته، جيسيكا، هي من رؤّاد قوة نسائية في النظام الأبوي للمجرّة، منضمة إلى أخوة دينية انخرطت فيها الأخوات في السحر منذ آلاف السنين، وشكلت عملية تحديد نسل، قد يكون بول نتيجتها. قصة عظيمة شابتها خيبات أمل سينمائية كبيرة. في عام 1983، حاول المخرج الأميركي ديفيد لينش اقتباس الرواية إلى الشاشة الكبيرة، والنتيجة كانت كارثية. تدخّل المنتجون كثيراً، وقُيّدت حرية لينش الإبداعية بشكل كبير. فشل المشروع وصرّح لينش يومها إنّ الفيلم كان تجربة كارثية كادت أن تكلّفه مسيرته المهنية. قبله، كان المخرج التشيلي اليخاندرو خودوروفسكي أول من أراد نقلها إلى السينما، ولكن أفكار المخرج الذي أراد جمع فنانين كباراً من الأكثر إثارةً وجنوناً في عصره ليمثلوا في الفيلم أمثال سلڤادور دالي، وأورسون ويلز، لم يتم تمويلها من قبل هوليوود. تعرّض الفيلم للكثير من العقبات والمشكلات، التي شكلت نواة وثائقي «خودوروفسكي ديون» (إخراج فرانك بافيتش ـ 2013).

Dune في الصالات

سينما

بكتبها شفيق طبارة

«العميل» دانيال كريغ... حان «وقت الموت»

الفيلم الخامس والعشرون من سلسلة جيمس بوند، مظلم مليء بالحزن والآلام والدموع والعاطفة (لو وصفنا أي فيلم لبوند هكذا قبل اليوم، لقيل إننا دخلنا الصالة الخطأ). من بين جميع الـ007، كان دانيال كريغ/ جيمس بوند، الأكثر تعرّضاً للتعذيب، الرجل الذي يأخذ نفسه على محمل الجد، الجاسوس الذي يحمل حقيبة ظهر تزداد ثقلاً مع كل فيلم. بوند/ كريغ، يراكم ويضيف، مع كل فيلم يبدو كأنه يصبح أقصر وأكثر قوة.

«لا وقت للموت» (2021) يمثّل وداعه المعلن. الفيلم ليس فقط أخطر ملحمة لبوند، ولكنها أيضاً قريبة جداً من مفهوم المأساة. «لا وقت للموت» يختتم مرحلة بوند مع دانيال كريغ، المرحلة الوحيدة التي تم تنظيمها على شكل ملحمة، مع قصص مترابطة وشخصيات تنتقل من فيلم إلى آخر لتكمل القصة الطويلة. المخرج الأميركي كاري فوكوناغا أعطى بوند خلفية نفسية أكثر من أي وقت مضى. بين مشاهد الأكشن يتوقف بوند قليلاً ويبحث عن مخاوفه الشخصية وآلامه. إن كان بوند في أحد الأيام آلة قتل مجهولة ليس لها ماضٍ ولا مستقبل، باستثناء مهمة جديدة تسند له، فإن بوند الجديد أُضيف إليه طابع إنساني مختلف عن صورته النمطية وأعطاه أسباباً للعيش.

لن ندخل في قصة الفيلم لأنها تكشف الكثير، تبدأ بوند المتقاعد وتنتهي بأجمل وداع لدانيال كريغ. في النصف الأول من الفيلم، نشعر بالراحة لأننا على أرض مألوفة. مشاهد الحركة اعتدناها ولا تزال تبهرنا، مثل المطاردة في أول الفيلم في شوارع ماتيرا الإيطالية. من بعدها، ينتقل الجاسوس إلى كوبا، حيث تتألق أنا دي أرماس بدور بالوما، بنور خاص بها. هنا النقطة الوحيدة التي يقترب فيها الفيلم من «كازينو رويال» (2006)، حيث يظهر بوند كما عهدناه دوماً: أنيق، خبيث، مضحك وبالطبع لا يرحم. لا جديد حتى الآن. كل شيء يعمل كالساعة، نبقى ملتصقين بالمقعد من البداية إلى النهاية، نتابع المعارك والمطاردات وإطلاق النار وكل ذلك تحت حجة مألوفة في أفلام بوند: سلاح دمار شامل في أيدي أسوأ الأشخاص، واليوم هو ليوتيفر سافين. لكن في منتصف الفيلم، يتخذ الشريط منعطفاً: يعمّق فوكوناغا القصة لإفساح المجال أمام شفق جيمس بوند. للمرة الأولى، نرى بوند تحت رحمة القدر، الصورة والمناظر الطبيعية ملطّخة بالأسود، تم تغيير ضوء إيطاليا وكوبا وجامايكا ليناسب حزن النروج وجنازة جزيرة

> كل شيء متوازن بين فيلم حركة كلاسيكي ومعاصر

الكوريلس. «لا وقت للموت» هو نهاية القوس الذي بدأ مع «كازينو رويال»، وارتفع مع «كوانتوم أوف سولاس» (2008)، و«سكاي فول» (2012)، و«سبكتري» (2015). قوس أعطى لبوند قوةً إنسانية وإحساساً حقيقياً لم يكن يملكه من قبل. بوند اليوم يمشي وحده باتجاه غروب الشمس، لم يعد يملك عشيقة في كل ميناء، ويفكر في تكوين أسرة.

تحافظ مشاهد الحركة على روح أفلام جيمس بوند، لا نقص في السيارات والسباقات والمدافع والرشاشات وأدوات بوند الخاصة. ولكن «لا وقت للموت» يركز على إرث بوند، على بوند الجديد. يحافظ على جوهر سينما «البلوكباستر» المتمثل في الانفجارات والفشار، مع دعوة للتصديق على التغيير الثقافي التي ترفع هوليوود شعاره هذه الأيام. لم يعد الرجل البطل هو من يمتلك العضلات أو يحمل المسدس الطويل. إن الرجل الخارق الجديد على اتصال بمشاعره، حنون، يحمي من يحب، ويبكي أيضاً. وهو على استعداد للتضحية بمركزه لضمان السعادة والعدالة للآخرين. هو بوند الجديد، الحقيقي والواقعي. لا نقول هذا لأنّ بوند تغيّر كلياً، لا. ولكن في هذا الفيلم بالتحديد، كان بوند قريباً إلى الإنسان أكثر منه إلى الآلة.

«لا وقت للموت» ليس تنازلاً عن شخصية بوند التي تعودنا عليها، وهو ليس تقدمياً ولا ثورياً. فقط قدّم الشخصية بطريقة جديدة، ولا بأس بالتطور. ولكن في الوقت عينه، لا يزال بوند هو المركز، القوة، الحاكم، والعالم يقف ويسقط معه، ولو أنه لا يمارس الجنس مع كل امرأة تتحرك، ولا يقتل بلا رحمة، ويترك الجميع وراءه.

«لا وقت للموت» ملحمة مدتها ثلاث ساعات تقريباً (الأطول في تاريخ السلسلة)، مليئة بالحركة والرصاص. لا تزال الـ«استون مارتن» الخاصة ببوند مضادة للرصاص وتطلق الرصاص والدخان. لا يزال بوند يحب الفودكا مارتيني وبالطبع Shaken, not stirred . لا يزال بإمكانه أن يقتل بساعته، وأن يحافظ على روحه المرحة. في «لا وقت للموت»، كل شيء متوازن بين فيلم حركة كلاسيكي ومعاصر. كان دانيال كريغ يستحق جولة جديدة مع بوند، ولكن الفيلم هو وداع كبير ومهيب ومستحق. لا ينبغي التخلي عن بوند بعد ستين عاماً و25 فيلماً. لا يزال بوند هو نفسه، ولو طرأت تغييرات قليلة عليه. حتى لو لم يكون لدينا وقت للموت، فإن هذه الـ163 دقيقة تستحقّ كل شيء بالتأكيد.

No Time to Die في الصالات

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 4 تشرين الأول 2021 العدد 4454

صورة وخبر

أُسدل أوّل من أمس السبت الستار على فعاليات الدورة الخامسة والثلاثين من «مهرجان جرش للثقافة والفنون» في الأردن التي أقيمت على مدى عشرة أيام تحت شعار «جرش مزيّنة بالفرح»، في توقيت استثنائي نظراً إلى تداعيات جائحة كورونا. شملت نسخة 2021 أنشطة منوّعة في مناطق مختلفة، أبرزها الموقع الأثري في جرش وعمّان وعجلون والسلط والكرك ومادبا والزرقاء والمفرق. الحدث الذي كرّم الشاعر الراحل جريس سماوي، استضاف أكثر من 70 فناناً محلياً وعربياً وأجنبياً، قدّموا عروضاً مسرحية وموسيقية وشعرية وراقصة. (خليل مزرعاوي ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

الثمن

أُبغِضُ الحياةَ وناسَ الحياة، ولكنني لا أريدُ مغادرتَها.
كلّ ما أريدهُ، الآنَ وفي كلّ آن،
أن أشهدَ، بأُمّ عيني، موتَ الذين جعلوني أُبغضُ الحياة... الحياةَ التي لا أرغبُ في مغادرتِها.
: أريدُ ثمنَ نفسي.

دعاء

إلَهي! إلهَ الأزهارِ والفراشاتِ والأشجارِ والعصافيرِ والعناكبِ والبشر...
إنْ كنتَ عادلاً ومُشفقاً على أبنائكَ ورعايا دولتِك:
ساعةَ تَحينُ قُرعةُ الموتِ بين مَن أُحِبُّ ومَن أُحِبّ
إجعلني أوّلَ الراحلين.

أي هوية في ظل الاحتلال؟

في إطار سلسلة «إعادة قراءة الهوية في السياق الاستعماري»، يدعو «مركز الأبحاث الفلسطيني» و«مركز خليل السكاكيني الثقافي» اليوم الإثنين لحضور الندوة الثالثة تحت عنوان «تشكل الهويات ونزاعاتها في السياقات الكولونيالية» عبر منصة «زوم». يقدّم الندوة الباحث والأكاديمي التونسي منير السعيداني (الصورة)، على أن يتولّى الباحث والأكاديمي الفلسطيني أباهر السقا مهمة محاورته. تطرح السلسلة سؤال الهوية في نطاقه الاستعماري، محاولةً التصدي لأشكلة الهوية من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

«تشكل الهويات ونزاعاتها في السياقات الكولونيالية»: اليوم الإثنين ـ الساعة السادسة مساءً بتوقيت بيروت ـ منصة «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا)

الرقابة تخنق «التنفيسة» وسماسرة الحرية يسرقونها

ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي بإيقاف المديرية العامة للأمن العام اللبناني لسهرة عوض عوض (الصورة) الموسيقية ـ الغنائية في سياق الدورة التاسعة من «ملتقى الشباب في مسرح المدينة» (مِشكال) في «مسرح المدينة». يوم الجمعة والسبت الماضيين، كان يفترض أن يتابع الجمهور «تنفيسة» التي تتناول هموم اللبنانيين اليوم بمشاركة عدد من الممثلين والمغنين والموسيقيين. لكن بعد تقديم العرض الأوّل، حضر عناصر من الأمن العام إلى خارج الفضاء البيروتي الشهير، طالبين التحدّث إلى عوض عوض. سألوه عن إجازة العرض التي ينص قانون الرقابة المسبقة على الأعمال الفنية الحصول عليها. هذا ما تؤكده مؤسسة «مسرح المدينة» نضال الأشقر في اتصال مع «الأخبار». وتضيف «عوض أسماها «تقريباً مسرحية» على الملصق وبما أنّها ليست مسرحية فعلية، لم نعتبر أنّنا بحاجة للاستحصال عن إجازة عرض من جهاز الرقابة». لكن أمام إصرار العناصر على الأمر، تم الاكتفاء بعرض العمل لليلة واحدة، قبل أن يخرج الشباب المشاركون فيه لاحقاً إلى الشارع ويؤدّوا مجموعة من الأغنيات المدرجة ضمنه. وبينما تشدّد الأشقر على رفضها التام لكل أشكال الرقابة على الفن والثقافة، تستغرب بطلة مسرحية «مجدلون» (أوقفتها الرقابة في 1969 وأخرجت الممثلين من على الخشبة، لكنهم أكملوا العرض في الشارع) كيف يُسمح لـ «فاسدين وسارقين بقول ما يريدون على الشاشات في وقت يكون على الفنانين الاستئذان للتعبير عن أنفسهم وعن هموم شعبهم». وبعدما انتشر مقطع فيديو من العرض على وسائل التواصل الاجتماعي واعتبر بعضهم بأنّ العمل ينتقد رئيس الجمهورية، ما أدى إلى منع عرضه، نفى لنا عوض عوض في اتصال معه أن يكون ذلك سبب المنع، قائلاً: «لا تتعرّض المسرحية للرئيس ولا لأي سياسي بشكل مباشر. هناك شخصية خيالية في العرض تدعى «أوكاشو» تمثّل السلطات القمعية في أي مكان في العالم. لكن كل شخص فسّر هذا الأمر على هواه». وأكّد على ما قالته الأشقر بأنّ سبب المنع هو عدم حصول العمل على اجازة عرض. قد يوضع ما جرى في إطار «سوء التفاهم» نظراً إلى الاختلاف في تصنيف «تنفيسة»، لكنّ الأكيد أنّ إلغاء الرقابة المسبقة على الأعمال الفنية مطلب ينادي به المبدعون منذ الأزل في هذه البلاد، التي زادت الخناق على حرية الإبداع والتعبير. فرغم كثرة التحرّكات الداعية إلى تعديل القوانين البالية التي تحكم العملية في لبنان في السنوات الأخيرة، لا يزال المسلسل مستمرّاً ولا تزال المعركة في بدايتها.

ليلة الكلارينيت في السيوفي

تأسست فرقة PORTA CHIUSA في عام 2009 على يد ثلاثة عازفي كلارينيت، هم: بايد كونكا، مايكل تيكه وهانس كوخ. اشتهر الثلاثي (الصورة) بتقديم مقطوعات موسيقية معاصرة.
على موقعها الإلكتروني، تشدّد الفرقة على أنّ مشروعها الخاص هذا مهمّ للغاية «يسمح لنا بتحقيق رؤى موسيقية ممكنة فقط بواسطة ثلاث آلات كلارينيت. قد يُنظر إليها على أنّها مقيّدة، لكنّها تثبت أنّها قادرة على إثراء عملنا». في 22 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، تحيي الفرقة حفلة مميّزة في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية) بالتعاون مع مارك إرنست (باصون).

حفلة PORTA CHIUSA مع مارك إرنست: الجمعة 22 تشرين الأوّل ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

الإثنين 4 تشرين الأول 2021 العدد 167
Lundi 4 Octobre 2021 no167

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة
عن أهداف توحيد أسعار الصرف ومصالح المنظومة

03
حساب الـ 36 شبه فاضي

04
أمين صالح
92٪ من الدين العام فوائد متراكمة

05
إيلي يشوعي
من يعوّض على المودعين؟

08
آلان بيضاني
من اتفاق الطائف إلى الأزمة المالية العالمية

الانهيار يبلع المؤسّسات والعمال

في الفترة الممتدة من 2016 لغاية نهاية 2020، تراجعa عدد المؤسسات التي تصرّح عن ضرائبها لدى وزارة المال بنحو 173 ألف مؤسسة، فيما تراجع عدد العاملين المصرّح عنهم في بيانات وزارة المال أيضاً بنحو 540 ألف عامل. هذه المعطيات ليست نهائية إنما لها مدلولات واضحة متصلة بنتائج الانهيار ومفاعيله المتواصلة على الاقتصاد والمجتمع.

يُعزى هذا التوقف عن التصريح الضريبي للشركات، إلى 5 عوامل أساسية:

- إغلاق المؤسّسات، لكن لا يمكن التأكّد من حجم هذه الموجة التي تبدو كبيرة للغاية رغم أن عملية الإغلاق تتطلب وقتاً طويلاً ومعاملات بيروقراطية متعدّدة في وزارة المال والسجل التجاري وسواها.
- يتوقع أن يكون بعض المؤسسات متعثّراً، لكنه لم يأخذ قراراً بالإغلاق النهائي، بل يأمل أن يعاود العمل لاحقاً بعد استقرار الأسواق، ولا سيما استقرار سعر صرف الليرة في مقابل الدولار.
- يتوقع أن يكون بعض المؤسسات قد أوقف نشاطاته الفعلية المصرّح عنها وانتقل إلى العمل في السوق غير النظامية، أو ما يسمى السوق «الرمادية» حيث ليس مفروضاً عليه التصريح عن نشاطاته وأعماله وأرباحه وعدد موظفيه...
- يتوقع أن عدداً من المؤسسات استفاد من التمديدات المتكرّرة لمُهل التصريح الضريبي التي تقوم بها وزارة المال بين الفترة والأخرى، وبعضها أيضاً لا يكترث إذا تخطّا مهلة ما، لأن كلفة الغرامات لم تعُد كبيرة قياساً بما يمكن أن يحققه من أرباح في العمل السوقي على أساس دولار السوق الحرّة.
- هناك إشكالات واسعة بين مدققي المحاسبة وبين شركات الأعمال. المشكلة تكمن في تسعير الأعمال وأجرة التدقيق التي يبدو أن هناك خلافاً كبيراً حولها يسمح لكلا الطرفين بالمماطلة في التصريح الضريبي، انطلاقاً من كونه يستفيد من واحد أو أكثر من البنود السابقة.

على أي حال، إنّ توقّف المؤسسات عن التصريح الضريبي لا يلغي أن هناك مؤسسات مستفيدة من الانهيار، وأخرى لديها أوضاع متدهورة. فقدرة النظام بشكل عام على ضمان الأرباح من تثبيت سعر الصرف تقلّصت إلى الحدود التي تجعله يصرف عدداً من الموظفين ويعمل في «الظل» ليكتفي بما يحققه من أرباح، بعيداً من تسديد ضريبة الأرباح ـ المتدنّية بمعدل 17%، أو الخضوع لمخاطر تقلبات سعر الصرف مقابل الاستفادة من عامل تعددية أسعار الصرف.

الأمر نفسه ينطبق على الانخفاض الحاصل في عدد العاملين الذين تصرّح عنهم المؤسّسات لوزارة المالية. فمن الصحيح الاستنتاج بأن عدداً مهماً صُرف من العمل، لكن الصحيح أيضاً الاستنتاج بأن هناك نسبة صغيرة منهم انتقلت إلى العمل بشكل غير نظامي، أي إلى مؤسّسات غير نظامية لا تصرّح عنهم لوزارة المالية ولا للضمان الاجتماعي. وكل هؤلاء العمّال، خسروا التقديمات المدفوعة لهم والتغطية الصحية والتقديمات المدرسية والتقديمات العائلية... خسروا الكثير حتى مع انتقالهم إلى العمل في «الظل» أو كما يسمّى «الاقتصاد الرمادي». ومن الصحيح أيضاً الاستنتاج بأن بعض هؤلاء العمال استقال من العمل بدافع الهجرة أيضاً.

في المقابل، خسرت الدولة حاصلات ضريبية كانت تتوجّب على أرباح المؤسسات، وحاصلات كانت تترتّب على مداخيل العمال. والخسارة الأكبر قطاعياً كانت من نصيب المؤسسات الصناعية والمؤسسات التي تقدّم خدمات سياحية أو إنشاءات أو تجارة تجزئة وسواها، إذ إن كبار المكلفين لم يتأثّروا بهذا التراجع، ولم يطرأ على عددهم أيّ تغيير يذكر، رغم أن عدد العاملين لديهم سجّل تراجعاً نسبياً.

تمثّل هذه الخسارة في عدد المؤسسات الخاضع للضريبة أكثر من ثلث المؤسسات في لبنان. المؤسسات النظامية تمثّل وفق التقديرات نحو نصف المؤسّسات الإجمالية العاملة في الاقتصاد اللبناني. وغالبية المؤسّسات التي توقفت عن العمل هي مؤسّسات صغيرة ومتوسطة، أي لا يتجاوز عدد عمالها الـ 10 لأن نسبة عدد العمال المصرح عنهم يزداد مع تقلص عدد المؤسسات وعدد الموظفين. بمعنى آخر، إن المؤسّسات الأكبر حجماً التي توظّف عدداً أكبر من العمال، وهي التي كانت الأكثر استفادة من «تساهل» النظام الضريبي مع أرباحها و«سخاء» النظام في توليد هذه الأرباح، توافرت لديها قدرات أعلى للاستمرار. بينما المؤسّسات الصغيرة تدمّرت بسرعة نظراً إلى هشاشة بنيتها الناتجة من عدالة النظام الضريبي معها. ولا شكّ بأن هذه الأرقام، بمعزل عن تفاصيلها، تشير إلى أن الأقل دخلاً والأكثر فقراً هم من يدفعون ضريبة الانهيار. المفاعيل القاسية أصابتهم مباشرة، بينما كانت «ألطف» مع أولئك الأكثر تمويلاً والأكثر ربحية. بهذه المفاعيل، اتّسعت أكثر فجوة اللامساواة في الدخل والضريبة، فيما ازداد التركّز في الثروة أيضاً.

توحيد أسعار الصرف أي معايير؟ أي مصالح؟

في 4 آب الماضي، رسمت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييف مساراً واضحاً لما سيطلبه صندوق النقد الدولي من لبنان مقابل برنامج إنقاذي. هذا المسار يتضمن اربع نقاط من بينها توحيد سعر صرف الليرة وتكريس نظام موثوق للنقد. ومع تأليف الحكومة اللبنانية وتشكيل لجنة التفاوض مع الصندوق، اصبحت الاستعدادات لمناقشة عملية التوحيد بنداً حتمياً على جدول الاعمال بما فيها الانعكاسات على الخزينة والقطاع المصرفي. عملية توحيد سعر الصرف يجب أن تأخذ في الاعتبار الهدف منها وآليات تنفيذها سواء بشكل فجائي او تدريجي. ووسائل منع المضاربات والمتلاعبين بالسوق... هذا المقابل يجيب على خمسة اسئلة عن عملية التوحيد

ماهر سلامة

حالياً، أصبح سعر الصرف الحرّ، أو ما يُشار إليه بسعر «السوق السوداء»، يتحكّم بمعظم المعاملات التجارية، ولا سيما بعد رفع الدعم الذي فرضه مصرف لبنان بقرار ضمني أو معلن على كل السلع، باستثناء الدواء. إضافة إلى ذلك، هناك «سعر الصرف النظامي» الذي تستند إليه الدولة اللبنانية في حسابات الخزينة أي الجزء الأكبر من الاقتصاد. والسعر الذي يتشكّل بعد توحيد أسعار الصرف هو السعر الذي يلتقي حوله عرض وطلب العملات الأجنبية في السوق الحقيقية وليس في السوق الاصطناعية كالتي يحاول مصرف لبنان إنشاءها حالياً عبر اتفاق بينه وبين المصارف الكبرى والصرافين الكبار. هذه المحاولة سقطت أمام أول امتحان تجسّد في رفع الدعم ليعود سعر الصرف في السوق الحرّة إلى 17 ألف ليرة بعد انخفاض مصطنع إلى 13 ألف ليرة.

الإعلان المسبق او اللاحق؟

يؤدّي توحيد أسعار الصرف في السوق، إذا كان معلناً مسبقاً، إلى ردود فعل تخلقها توقّعات الأطراف الاقتصادية الفاعلة في السوق. يشير ريتشارد أغينور وروبرت فلود في دراسة بعنوان «توحيد أسعار الصرف» إلى أن عملية التوحيد تصبّ في واحد من مسارَين: إذا كان السعر الموحّد المعلن أقل من السعر الموجود في السوق، يتّجه الفاعلون الاقتصاديون لشراء العملة المحلية أو الأصول المقوّمة بها بغية استغلال الفرق في السعر لتحقيق الأرباح أو للحفاظ على قيمة الأصول التي بحوزتهم. أما إذا كان السعر الموحّد المعلن أعلى من السعر الموجود في السوق، فتتجه الأطراف الاقتصادية إلى شراء العملة الأجنبية أو الأصول المقوّمة بها بهدف تحقيق الأرباح أو حفظ القيمة أيضاً.

بنتيجة ذلك، ينخفض أو يرتفع سعر السوق الموازية فور إعلان توحيد سعر الصرف أو عندما تتشكّل التوقّعات في السوق تجاه مستوى السعر الذي يتوقّعه حاملو النقد للسعر العائم، بحسب أغينور وفلود. الإعلان وتشكّل التوقّعات بحاجة إلى عامل أساسي جداً لضبط عملية التوحيد والهدف منها، هو الثقة. فعلى سبيل المثال، إذا كشف مصرف لبنان، اليوم، عن نيته توحيد أسعار الصرف بسعر 13000 ليرة للدولار بينما يبلغ السعر في السوق الموازية نحو 17 ألف ليرة، لن يؤدّي الإعلان إلى انخفاض سعر السوق الموازية إلى حدود السعر المعلن. وذلك لأن الثقة في المصرف المركزي باتت معدومة، وبالتالي فإن الثقة بتقييمه للسعر الحقيقي للعملة غير موجودة. إلا في حال قرر المصرف التدخّل في السوق، من خلال ضخّ الأموال بالسعر الذي حدّده أو حتى أقل، غير أن هذه العملية تنافي أحد أهداف توحيد سعر الصرف وهو الحفاظ على احتياطات العملات الأجنبية. هناك مسألة مهمّة تقع في صلب عملية توحيد سعر الصرف، وهي تكمن في أن عملية التوحيد تخلق ارتفاعاً بسيطاً في معدلات التضخّم، لأن أسعار السلع تعكس، في غالبيتها، سعر الصرف الموجود في السوق الموازية، ولا سيما إذا لم تكن هناك سلع مدعومة من قبل الدولة تتأثر أسعارها بتوحيد سعر الصرف. وفي المقابل، إن توحيد أسعار الصرف لا يعني بالضرورة التخلّص من التضخّم والانخفاض في سعر صرف العملة المحلية. لأن هذه الخطوة، إذا لم تأتِ مع حزمة خطوات مالية ونقدية في سبيل تحقيق سياسة واضحة على صعيد

الاقتصاد الكلّي، تكون خطوة ناقصة وغير فعّالة.

تدريجي او فجائي؟

يمكن أن يتحقّق توحيد أسعار الصرف عبر طريقتَين:

- الأولى من خلال خطة تدريجية تحرّر سعر الصرف على مراحل.
- الثانية عبر تعويم سعر الصرف بشكل مباشر بحيث يتلاقى سعر الصرف العائم مع سعر الصرف الموجود في السوق الموازية، ما يؤدي إلى إلغاء جميع الأسعار الأخرى التي تحدّدها الدولة.

في هذا الإطار، يرجّح صندوق النقد الدولي الطريقة المباشرة في توحيد سعر الصرف، لأنه يعتبرها أقل كلفة على الاقتصاد من الطريقة المتدرجة. فعلى حدّ تعبير الصندوق، إن عملية التوحيد التدريجية هي بمثابة «الموت عن طريق ألف جرح». لذا، بالنسبة إلى صندوق النقد فإن تحرير سعر الصرف بشكل مباشر يخفّف من الخسائر التي تخلقها أسعار الصرف المتعددة. أفضل وقت لتنفيذ عملية التوحيد هو أسرع وقت تتم فيه.

ومن المهم الانتباه إلى أن عملية التوحيد التدريجية تؤخّر «تطبيع» السوق الموازية للنقد. وبالتالي يفتح هذا الأمر المجال لقيام الأطراف الاقتصادية باستغلال الفروق في أسعار الصرف، من خلال ادخار وتخزين العملات الأجنبية، إلا إذا كان المصرف المركزي قادراً على التلاعب بأسعار الفائدة بشكل تكون فيه نسبة الانخفاض في سعر العملة المحلية، خلال عملية التوحيد التدريجي، لا تضاهي الفائدة على الودائع المقوّمة بالعملة المحلية. ففي هذه الحال، تصبح مصلحة الأفراد والشركات الإيداع في المصارف بدلاً من شراء العملات الأجنبية من السوق. لكن في الحالة اللبنانية، لا يعدّ رفع أسعار الفائدة أمراً ممكناً، لأن أزمة تعدّد أسعار الصرف تترافق مع أزمة مصارف غير قادرة على دفع فوائد مرتفعة، كما أنها فقدت ثقة العملاء فيها، ولن تستطيع استردادها حتى ولو وعدتهم بفوائد مرتفعة، لذلك فهي تبقى غير قادرة حتى على جذب أموالهم بالعملة المحلية.

> لا ثقة بالمصرف المركزي لتقييم السعر الحقيقي لليرة اللبنانية
>
> توحيد اسعار الصرف خطوة هادفة ام في سبيل نيل رضا صندوق النقد؟

ماذا عن التواصل؟

بالتزامن مع عملية توحيد أسعار الصرف، يفترض تنفيذ «سياسة تواصل» مناسبة. الهدف أن يتم توضيح الأهداف والمنافع للأطراف الاقتصادية من خلال الإجابة على كل الأسئلة التي تهمّ جميع الأطراف من الشركات والأفراد. يقول سيمون غراي في ورقة بعنوان «إدراك الواقع: توحيد أسعار الصرف الرسمية والموازية في السوق»: «كلما زاد الوضوح الذي يمكن للسلطات توفيره في عملية توحيد أسعار الصرف، كلما تم استقرار سعر الصرف بشكل أسرع، وعلى سعر توازن جديد (بين العرض والطلب)، وكلما كان احتمال التقلّب في سعر الصرف أقل».

في الواقع، يطرح غراي مسائل مهمة حول أهداف «سياسة التواصل»:

- ما هي سياسة سعر الصرف المستقبلية؟
- ما نوع سياسات التدخل التي سيمارسها المصرف المركزي والتي يجب أن تتوقعها الأطراف الاقتصادية مستقبلاً؟ فهل يخطّط المصرف المركزي للتحوّل من كونه مزوداً صافياً للعملات الأجنبية إلى مشترٍ صافٍ؟ يجب توضيح الأمر للسوق.
- إن استخدام الإقناع الأخلاقي لتوجيه تعديل سعر الصرف اللاحق، سيحفز المشاركين في السوق على إبقاء العملات الأجنبية خارج السوق. لذا، من المهم تجنّب أي اقتراحات توحي بأن البنك المركزي قد يعود إلى إدارة السعر بشكل مباشر.
- كيف سينفذ المصرف المركزي سياسات أسعار الفائدة؟

ما بعد التوحيد؟

هناك العديد من الخيارات أمام الدول لرسم سياسة سعر الصرف التي يمكنها أن تتبعها بعد التخلّص من تعدّدية أسعار الصرف في أسواقها. هذه السياسات تتراوح في مدى يبدأ من إعادة تثبيت سعر الصرف على سعر يناسب العرض والطلب في السوق، ويصل إلى تعويم سعر الصرف بشكل كامل. ومعظم الحالات تنتهي بتعويم الصرف بشكل الكامل، لأن الأزمات تكون قد أرهقت احتياطات العملات الأجنبية حتى لا يعود بإمكان البنك المركزي التدخل لتثبيت سعر الصرف أو التحكّم به.

لكن عندما يكون هناك مجال لإدارة سعر الصرف من قبل المركزي، فإن الخيارات العامة تشمل إعادة التثبيت والتعويم المنظّم. وإعادة التثبيت هي أمر صعب بحسب غراي، لأن تحديد السعر الجديد المناسب للسوق يكون أمراً معقّداً في عدة حالات أهمها:

(1) إذا كان التعديل المطلوب في سعر الصرف كبيراً، لأنه في هذه الحالة يكون هامش الخطأ أكبر.

(2) إذا لم تتم معالجة أسباب الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي الرسمي بشكل فعال.

(3) إذا لم يتم تقدير أو السيطرة على التضخم الناتج عن تعديل سعر الصرف بشكل جيد.

أما التعويم المنظّم، أي تعويم السعر بشكل غير كامل، حيث يبقى هناك هامش لتدخّل المركزي في السوق، فغالباً ما يكون نتيجة إعادة تثبيت فاشلة، حيث يضطرّ المركزي أن يعدّل السعر المعلن تثبيته بشكل مستمرّ لأن الأسعار التي يحددها للتثبيت لا تكون مناسبة للعرض والطلب في السوق.

مؤشر

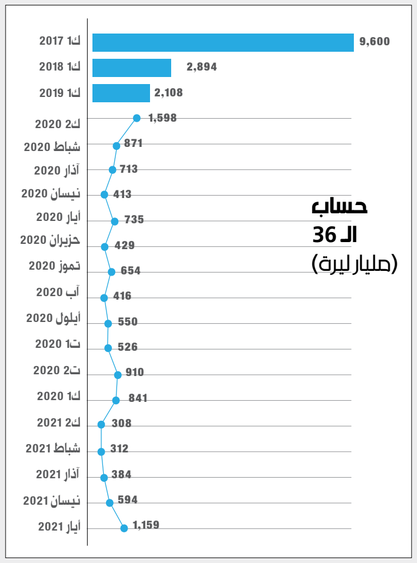

حساب الـ 36 (مليار ليرة)

حساب الـ36 «شبه فاضي»

حساب الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان، المعروف بحساب الـ36، يتكوّن من مجموع حاصلات الخزينة ونفقاتها، مضافاً إليه مجموع المبالغ التي اقترضتها الوزارة من دون حاجة فعلية إليها، بل باعتبارها مدّخرات احتياطية تنفع الدين العام وخدمته، وتُستعمل من أجل تسديد دفعات طارئة فرضتها الظروف المستجدّة أو القوى السياسية. حالياً، إن حساب الـ36 شبه مفلس. منذ نهاية 2017 أنفقنا أكثر من 10 آلاف مليار ليرة من هذا الحساب، من دون أن تتمكن وزارة المال من تغذيته سواء عبر ما تجمعه من حاصلات أو ما تستدينه بواسطة السندات.

في السنوات الخمس الأخيرة بلغ حساب الـ36 ذروته مرّتين: الأولى في منتصف 2016، والثانية في نهاية 2017. في المرّتين استحود الحساب على ما يفوق 11 ألف مليار ليرة. لكن مذّاك، بدأ يتناقص بوتيرة متسارعة حيناً وبوتيرة بطيئة أحياناً تبعاً لسياسات وزير المال ومدى قدرة الإدارة الضريبية على التحصيل من المكلّفين، سواء في السنوات التي يتم فيها فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات ضرائب سابقة، وربطاً برغبة مصادر التمويل في الانخراط بشراء سندات خزينة وتحمّل مخاطرها المرتفعة مقابل عوائدها السخية. ويأتي ذلك في ظل انحسار التمويل من السوق وحلول مصرف لبنان محلّ المصارف في تغطية الطلب على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية.

على أي حال، كان في حساب الـ36 نحو 11600 مليار ليرة في تشرين الأول عام 2017، لكنه بلغ 9600 مليار ليرة في نهاية 2017، وواصلت السلطة الغرف منه إلى أن بلغ 300 مليار ليرة في مطلع 2021. واستمر الحال على ذلك إلى أن أتيح لوزارة المال أن تغذّي الحساب ليصل إلى 1159 مليار ليرة في نهاية أيار 2021، أي بعد شهرين على قرار وزارة المال فرض تحصيل الضرائب من العمليات الجارية بالدولار لدى الشركات بعد تسعيرها بسعر الدولار في السوق الحرّة بتاريخ حصول العمليات.

وطوال هذه الفترة لم تكن وزارة المال قد عملت على زيادة التقديمات للقطاع العام، بل هي توقّفت عن الإنفاق بشكل لافت. فهي لم تزد التعرفات الاستشفائية، وتوقفت عن شراء قطع الغيار والصيانة، كما قرّرت التوقف عن شراء الورق والمحابر وسواهما من الأمور التشغيلية التي باتت تُسعّر بالدولار الحرّ في السوق.

حساب الـ36 يمكن أن يتغذّى أيضاً من أرباح المؤسّسات العامة، مثل كازينو لبنان، مصرف لبنان، مرفأ بيروت وسواها. لكن بدل أن لا تغذية من هذه المؤسسات مقابل حاجات كبيرة للخزينة لا يمكن تغطيتها. وهذا الحساب يعكس أيضاً مدى التبعية لمصرف لبنان. فعندما يتدنى مجموع ما في الحساب إلى ما يقارب الصفر، تصبح الخزينة رهناً بالدائنين وعلى رأسهم مصرف لبنان كونه الدائن الوحيد حالياً وسط غياب المصارف وسعيها إلى خفض حصّتها من سندات الخزينة. وكون مصرف لبنان يتحكّم بمفاصل اللعبة المالية والنقدية في لبنان، فإنه لا يمكن تغذية هذا الحساب إلا عبر تقنين تسديد الدفعات للمستحقين، من متعهدين وفواتير استشفاء وضمان اجتماعي... حالياً يترتب على الدولة أكثر من 4500 مليار ليرة للضمان الاجتماعي، وعليها فواتير غير مسدّدة بقيمة يصل مجموعها إلى 4 مليارات دولار (بالسعر النظامي لليرة مقابل الدولار).

كل تأخير في تسديد هذه الديون، يفقدها قيمتها بسبب تدهور سعر صرف الليرة مقابل الدولار. صحيح أن قيمة هذه الديون تنخفض على الخزينة إذا جرى تقويمها بالدولار، لكن إذا لم يتم تسديدها بما يساوي قيمتها، فإن الضمان الاجتماعي سيفقد جزءاً كبيراً من رأسماله المخصّص لتعويض نهاية العمال والمسحوب بطريقة غير مشروعة لتغطية النفقات الصحية في ضمان المرض والأمومة.

هذا الحساب ليس مجرّد واجهة إدارية للدولة، بل هو مدخل مركزي لكل الدولة في التعامل مع سيولتها اليومية وبرمجة دفعاتها والاستحقاقات المترتبة عليها ضمن مدى زمني متغيّر. التعامل مع هذا الحساب لا يكون من خلال الفائض أو التقنين فقط، بل باعتباره أداة تساعد صناعة القرار على تطوير الرؤية التنموية. رؤية كهذه لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تطوير مفهوم عمليات الموازنة والخزينة نحو برامج الأداء التي تحاسب على الأفعال.

مطلوب هيئة مستقلّة عن «المركزي»

كيف تتم تسوية اوضاع المصارف المازومة؟ الإجابة تأتي في تقرير اعدّه بنك التسويات الدولية يحدّد فيه نماذج للتسويات بالاستناد إلى 16 تجربة حول العالم. خلاصة التقرير أن استقلالية سلطة تسوية المصارف، او إعادة هيكلتها، أمر ضروري لمنع تضارب المصالح ولو على حساب سهولة تدفق المعلومات

رغم كل الشبهات التي كانت تُثار حول أداء مصرف لبنان في التعامل مع القطاع المصرفي المفلّس، ولا سيما منذ 2016 حين تبيّن أن هناك أزمة آتية لا محال، إلا أن الأمر تُرك بيد الجهة نفسها لإدارة الأزمة والتعامل معها. هذه المسؤولية أدخلت لبنان في النفق الذي يقبع فيه اليوم. ففي النتيجة، تبيّن أن الجهة المسؤولة عن حصول الأزمة وانفجارها وقصورها عن معالجتها، أخذت فرصة طمس الوقائع التي تدينها. إذاً، السؤال الأساسي مَن هو صاحب القرار في التعامل مع تداعيات الأزمات المصرفية؟ في حالة لبنان، هل يجب أن يكون مصرف لبنان الذي كرّس الأزمة وعمّقها منذ 2016 لغاية اليوم، أم يجب أن تكون هناك هيئة مستقلّة؟

أعدّ بنك التسويات الدولية تقريراً يحدّد بطريقة علمية وتقنية واضحة استناداً إلى 16 تجربة حول العالم دواعي وجود هيئة مستقلّة ومدى انخراطها مع هيئات الإشراف والرقابة مثل المصرف المركزي وهيئات الرقابة على المصارف. تشير الدراسة إلى أن هناك حاجة لاستقلالية الهيئة المعنية بالعمل على «تسوية الأوضاع المصرفية الناشئة عن الأزمة»، بعيداً من ضغوط المصرف المركزي - مصرف لبنان في الحالة اللبنانية، فضلاً عن ضرورة منع وجود التضارب في المصالح معه، بالإضافة إلى ضرورة التعاون والتنسيق مع جهات الإشراف (لجنة الرقابة على المصارف في الحالة اللبنانية).

الدراسة أعدّها باتريزيا بودينو وكارلوس سانشيز وروث وولترز، بعنوان «الإجراءات المؤسّساتية لتسوية أوضاع المصارف». وهي تميّز بين سلطة الإشراف على القطاع المصرفي (الرقابة على المصارف)، وبين سلطة تسوية المصارف، وبين المصرف المركزي. فعندما تتداخل سلطتي الإشراف والتسوية، يكون هناك تنسيق أكبر وسهولة في تدفق المعلومات، لكن يقع النموذج في فخّ «الانحياز» الذي يمكن أن يحدث في تغليب وظيفة الإشراف على المصارف، على وظيفة التسوية، ولا سيما في حال حدوث تعارض بين الوظيفتين. ويمكن أن يترجم هذا النزاع في تعزيز مقاومة سلطة التسوية، سواء عبر الامتناع عن الاعتراف بفشل المؤسسة المالية التي كانت خاضعة لسلطة الإشراف، أو بسبب المخاوف من التفاؤل المضلل بإمكانية استعادة عافيتها. فعلى سبيل المثال، قد تسعى الجهة المشرفة إلى تمديد فترة تدابير التعافي المفروضة على مصرف ما، بينما يكون لدى سلطة التسوية مصلحة في تسريع عملية التسوية. كذلك، يحتمل وجود تضارب فيما يتعلق بمستويات استيعاب الخسارة، بين التركيز الإشرافي المستمرّ على الربحية، وبين حوافز سلطة القرار لتعظيم الموارد التي ستكون متاحة لتسوية الخسارات السابقة.

ومن النماذج التي سلّطت الدراسة الضوء عليها، النموذج الهجين الذي يقسّم وظيفة «تسوية المصارف» بين أكثر من سلطة. يتطلب هذا النموذج تنسيقاً قوياً بين مختلف السلطات، ما يجعل العمليات تستغرق وقتاً طويلاً وتستهلك موارد كثيرة. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً خطر من أن يكون صنع القرار عملية مرهقة أكثر لأنها تحتاج إلى جهود جهات عدّة لا صلة بينها قانونياً. وأخيراً، يجب أن يكون هناك ترتيبات لتبادل المعلومات بسلاسة، لتجنّب مخاطر أن تكون تدفقات المعلومات أقلّ سهولة مما هي عليه في النماذج الأخرى.

أما فصل التسوية والرقابة عن «المركزي» فلم يُتّبع سوى في حالتين فقط. إذ أعطيت المؤسّسة الكندية للتأمين على الودائع (CDIC) وظيفة تسوية أوضاع المصارف بشكل مستقلّ عن سلطة الرقابة على المصارف وعن المصرف المركزي. لكن من مخاطر هذا الفصل أن تكون الجهات المسؤولة عن الإشراف، هي أيضاً مسؤولة عن تحديد قابلية الاستمرار في الحياة كشرط للدخول في عملية التسوية. فقد يتفاقم التضارب في المصالح.

إذاً، أين لبنان من هذا الأمر؟ المشكلة في لبنان أن سلطة الإشراف ممثلة بلجنة الرقابة على المصارف تخضع إدارياً ومالياً لحاكمية مصرف لبنان. بمعنى أن حاكم مصرف لبنان يسيطر على عمل الهيئة ويتحكّم بمواردها ورواتب موظفيها وسائر عملية تشغيلها. وهذا الأمر يجعلها أيضاً خاضعة موضوعياً لمصرف لبنان الذي يحدّد السياسات ويطلب من اللجنة تنفيذها من دون أن يكون لديها رأي حاسم بهذا الأمر. لذا، فإنه من بين النماذج المشار إليها في دراسة بنك التسويات الدولية، ينطبق على لبنان النموذج المتعلق بأنه لا وجود لهيئة مستقلة تقوم بعملها. ليس هناك أي جهة منفصلة عن المصرف المركزي، ولا عن لجنة الرقابة على المصارف. أي سلطة لتسوية أوضاع المصارف، إذا حصرت بالسلطة المشرفة على المصارف، ستكون تلقائياً تحت عباءة مصرف لبنان.

وهذا الأمر، بالنظر إلى مسؤولية مصرف لبنان وحاكمه في الأزمة، قد يؤثّر بشكل مباشر على استقلالية العمل في وظيفة التسوية. ومن ناحية أخرى إذا وُضعت هذه الوظيفة في يد سلطة مستقلة عن السلطة الإشرافية، وبالتالي عن سلطة مصرف لبنان، ستمنح الاستقلالية في القرار والتطبيق، لكن في الوقت نفسه قد يكون عملها عرضة للتباطؤ بسبب انعدام سهولة انسياب المعلومات بين السلطات.

> حصر اي سلطة لتسوية اوضاع المصارف المفلسة بـ«السلطة المشرفة» ستكون تلقائياً تحت عباءة مصرف لبنان

لكن بشكل عام، أن تكون الهيئة مستقلّة عن لجنة الرقابة أو مصرف لبنان هو أمر مطلوب لأن التجربة السابقة أيام حكومة حسان دياب، تشير بما لا يرقى إليه شكّ بأن مصرف لبنان لديه تضارباً في المصالح مع أي عملية تسوية كون ميزانياته متداخلة إلى حدّ كبير مع ميزانيات المصارف ومع ميزانية الدولة اللبنانية.

إسقاطه هو الحلّ
92% من الدين العام فوائد

أمين صالح *

المشكلة في لبنان هي مشكلة الدين العام. الدولة عجزت عن سداده وأعلنت أنها متوقّفة عن الدفع (مع التمييز قانوناً عن الإفلاس). هذا الدين، في الواقع، هو عبارة عن فوائد متراكمة وليست تدفّقات حقيقية دخلت إلى خزينة الدولة. منذ عام 1993 إلى اليوم، كانت الفوائد تشكّل 50% من نفقات الدولة، وفي بعض السنوات، 137% من نفقات الدولة. بالأحرى، لا غرض من الدين سوى سداد خدمته، وعندما عجزت الدولة عن ذلك، لجأت إلى وسائل نقدية عبر خفض سعر صرف الليرة فتكبّد المواطن كلفة هائلة من خلال تضخّم الأسعار وسلب الناس مدّخراتهم وروائبهم. وبحسب الإحصاءات فإن عجز الموازنات العامة يبلغ 124 ألف مليار ليرة، بينما فوائد الدين المتراكمة تبلغ 131 ألف مليار ليرة. فوائد الدين هي أكبر من عجز الموازنة. فإذا استبعدنا أقساط الدين، يظهر لدينا وفرٌ في قطع حساب الدولة بقيمة 4 مليارات دولار. الخروج من الأزمة يتطلب إسقاط الدين العام. هذا الدين العام هو خسائر على الدولة لا يمكنها تسديدها طالما أنها عبارة عن فوائد مركبة مرتفعة أدّت إلى تضاعف الدين خمس مرات بنحو 10 سنوات. تحديد الخسائر يجب أن يبدأ على هذا الأساس: خسائر توقّف الدفع عن الدفع، خسائر مصرف لبنان نتيجة نشاطه، وخسائر المصارف نتيجة نشاطها أيضاً، والمودعون الشركاء في عملية المكاسب.

ارتفع الدين العام من 138% في عام 2014 إلى نحو 160% في عام 2019. وبلغ إجمالي الدين العام حتى نهاية 2020 نحو 144,108 مليار ليرة، أي ما يعادل 95,59 مليار دولار. في المقابل، بلغت نسبة الفوائد من إجمالي الدين العام خلال الفترة الممتدة بين عامَي 1993 و2019، نحو 92,8% وإذا استثنينا ما حصل في عام 2020 لجهة توقف الدولة عن تسديد سندات اليوروبوندز، فإن هذه النسبة تنخفض إلى 91%. لكن من المهم الإشارة إلى أن التوقف عن الدفع لا يعني الشطب أو الإلغاء بل قد تلجأ الحكومة تحت الضغط إلى إعادة دفع هذه الفوائد.

عملياً، بلغت نسبة الزيادة في الدين العام من عام 1993 حتى عام 2020 نحو 2070%، بينما بلغت قيمة الفوائد المدفوعة عن الفترة نفسها نحو 131145 مليون ليرة. وقد تبيّن أن 36% من الإنفاق الحكومي ما بين 1993 و2018، ذهب فوائد الى الدائنين. كان هذا ربحاً للمصارف التجارية ولكبار المودعين. وهذا المبلغ وحده كافٍ لحل أزمة لبنان المالية والاقتصادية وأزمة السكن والاستثمار في الكهرباء والمياه والصرف الصحي، ومعالجة أزمة الفقر والبطالة وتدنّي الخدمات الاجتماعية، بينما قدّمته الطبقة الحاكمة هدية إلى مالكي المصارف وأصحاب الودائع الكبيرة والذين يشكلون 1% من المودعين وهم نفر قليل جداً من اللبنانيين.

إن تضخّم كلفة فوائد الدين العام سببه الأساس السياسة النقدية المعمول بها من قبل مصرف لبنان بالاتفاق مع المصارف ووزارة المال ولا سيما بعدما وصلت أسعار الفوائد إلى 43% في بعض الأحيان. وإلى جانب ذلك، هناك أسباب أخرى أقلّ أهمية مثل الإنفاق على الكهرباء الذي استحوذ على 15% من نفقات الحكومة في الفترة المذكورة، أو ما يعادل 28 مليار دولار. أُنفق هذا المبلغ لتشغيل مؤسّسة كهرباء لبنان من دون إنشاء أي معمل إنتاج للكهرباء، ويترتّب عليه فوائد لا تقلّ عن 12 مليار دولار. إنما في النتيجة، لا كهرباء في البلد حتى اليوم، بل مجرد قانون أقرّته السلطة الحاكمة، يقرّ صلاحيات للوزير بإعطاء امتيازات مرافق عامة خلافاً لأحكام المادة 89 من الدستور، هذا بالإضافة إلى شرعنة مافيات النفط والمحروقات والمولّدات في الأحياء والأزقة والبلدات بحسب الطوائف والمذاهب.

لكنّ الإنفاق لم يكن محصوراً في هذه الأبواب. فالإنفاق على الرواتب والأجور بلغ 31% من مجمل النفقات في الفترة المذكورة، لكنه ذهب إلى نحو 360 ألف عائلة لا يمكن تحميلها وزر الحشو الذي مارسته قوى السلطة في الإدارة العامة. والإنفاق الجاري تضمّن تحويلات إلى مؤسّسات عامة وخاصة لا جدوى منها، أو مؤسّسات تدّعي أنها لا تبغي الربح، أو عطاءات خاصة لا اسم لها، ودعم فوائد القروض السكنية والصناعية والزراعية التي يستفيد منها كبار الأغنياء وعلية القوم. من هذه المؤسسات:

- 101 صندوق ومؤسسة وهيئة وبرنامج ومشروع داخل القطاع العام يُخصص لها في الموازنة العامة مبلغ 2486 مليار ليرة.
- 81 هيئة لا تبغي الربح يُخصص لها 312 مليار ليرة.
- 63 جهة خاصة غير مسماة يُخصص لها 45 مليار ليرة.

نتج عن هذا الإنفاق عجز في الموازنات العامة بلغ 120804 مليارات ليرة بين عامَي 1993 و2019. في المقابل، بلغت قيمة الفوائد المتراكمة على الدين العام عن الفترة نفسها نحو 128228 مليار ليرة. أي أن نسبة الفوائد إلى العجز بلغت 106,15%، أما في حال كانت الفوائد في لبنان مثل المعدلات العالمية، فتصبح نسبة الفوائد إلى العجز تساوي 34,75% وتكون نسبة الوفر 71,4%. لذا، لا بد من التوقف ملياً أمام الفرق في الفوائد بين المستوى المحلي والعالمي والذي بلغ نحو 86257 مليار ليرة ونسبة 67,26% من إجمالي الفوائد، وبساوي 62,43% من إجمالي الدين العام، وذلك حتى عام 2019. السبب في ذلك يعود إلى الفارق الكبير بين معدلات الفوائد المفرطة التي دفعتها الحكومات ومعدلات الفوائد في أسواق النقد العالمية.

> **36% من الإنفاق الحكومي ما بين 1993 و2018 ذهب فوائد إلى الدائنين**

إذاً، ما الغرض أو الغاية من الدين العام في لبنان؟ عملياً، إن هدف الدين العام هو خدمة الدين العام. إذ لم يكن له دور في زيادة الإنتاج، أو رفع مستوى الدخل الوطني، أو في تنمية الموارد وبناء اقتصادات الدولة أو في تنمية وحسن استخدام موارد الدولة أو تحقيق استقرار الدخل ومحاربة الفقر والبطالة. في المقابل، رتّبت فوائد الدين العام أعباء كبيرة على الاقتصاد الوطني مثل حجب الأموال عن الاستثمار الحقيقي المنتج، وتحوُّل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد ريعي. فضلاً عن آثار انكماشية ناتجة من تحويل قوّة شرائية من الطبقات الفقيرة عبر ما فُرض عليها من ضرائب غير مباشرة إلى الطبقات الغنية التي تملك معظم سندات الدين العام والتي تكتنز أصلاً المال ولا تسعى إلى إعادة استثماره في الاقتصاد المنتج. وأدى ذلك إلى خفض الإنتاج الوطني وسوء استخدام الموارد الاقتصادية. كل ذلك أدّى إلى إفلاس الدولة وتعثّرها وعجزها عن سداد سندات الدين العام فأعلنت عن توقفها عن دفع السندات بالعملة الأجنبية وكذلك نقل عبء هذا الدين إلى الأجيال المقبلة والحدّ من حرية الدولة في توزيع النفقات العمومية، ولا سيما الإنفاق على الشؤون الاجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية والخدمات الأساسية للمجتمع.

* النقيب الأسبق لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان

السنة	الزيادة	الدين الاجمالي	الفوائد	الزيادة	متوسط معدل الفائدة	متوسط الفائدة العالمية	الفرق	متوسط العالمية * الدين الاجمالي
1993	0	6641	325	0	4,89	3,63	1,26-	241,06
1994	3925	10566	1596	1271	15,1	6,22	8,88	657,2
	%59,10			%39,07				
1995	4489	15055	2156	560	14,32	6,27	8,05	943,94
	42,48			35,08				
1996	5135	20190	4229	2073	20,94	5,77	15,17	1164,96
	34,1			96,15				
1997	3308	23498	4120	109-	17,53	5,92	11,61	1391,08
	16,38			2,57-				
1998	4472	27970	3041	1079-	10,87	5,47	5,4	1529,95
	19,03			26,18-				
1999	5763	33733	3905	864	11,57	5,69	5,88	1919,4
	20,6			28,41				
2000	4257	37990	4175	270	10,99	6,43	4,56	2442,75
	12,61			6,91				
2001	4625	42615	4242	67	9,95	3,21	6,74	1367,94
	12,17			1,6				
2002	4605	47220	4716	474	9,99	2,37	7,62	1119,14
	10,8			11,17				
2003	3065	50285	4878	162	9,7	1,39	8,31	698,96
	6,49			3,43				
2004	3797	54082	4021	857-	7,43	2,29	5,14	1238,47
	7,55			17,56				
2005	3903	57985	3659	3,62-	6,31	4,63	1,68	2684,7
	7,21			9				
2006	2872	60857	4285	626	7,04	5,31	1,73	3231,5
	4,95			17,1				
2007	2507	63364	5223	938	8,24	4,97	3,27	3149,19
	4,11			21,84				
2008	7577	70941	4523	700-	6,37	2,79	3,58	1979,25
	11,95			13,4-				
2009	6171	77112	5723	1200	7,42	1,32	6,1	1017,87
	8,7			26,53				
2010	2189	79301	6314	591	7,96	1,11	6,85	880,24
	2,83			10,32				
2011	1636	80937	4102	2212-	5,06	1,07	3,99	866,02
	2,06			35,03-				
2012	6037	86974	4709	607	5,41	1,01	4,4	878,43
	7,45			14,8				
2013	8738	95712	4817	108	5,03	0,68	4,35	650,84
	10,04			2,29				
2014	4652	100364	6281	1464	6,25	0,56	5,69	562,03
	4,86			30,39				
2015	5667	106031	6980	699	6,58	0,79	5,79	837,64
	5,64			11,12				
2016	6879	112910	6535	445-	5,78	1,38	4,4	1558,15
	6,48			6,37-				
2017	6982	119892	7451	916	6,21	1,79	4,42	2146,06
	6,18			14,01				
2018	8455	128347	8156	700	6,35	2,76	3,59	3542,37
	7,05			9,46				
2019	9803	138150	8066	1980,25	5,84	2,37	3,47	3274,15
	7,63			39355,38				
المجموع	131509	138150	128230	127905				41973,4
العام	1980,25			39355,38				

ندوة

مشكلتنا في الدين الخارجيّ
من يعوّض على المودعين؟ *

إيلي يشوعي **

قد يصحّ عنوان إعادة هيكلة الدين العام لو لم تعلن الحكومة السابقة إفلاس الدولة اللبنانية. فمع إعلان الإفلاس لا يمكن الحديث عن إعادة هيكلة، بل عن شيء آخر. في العادة، إن الدول التي ترزح تحت أعباء مديونية عالية، مضافاً إليها طبقة حاكمة فاسدة وتراكم للدين العام، كل ذلك من دون أن يكون لدى هذه الدول اقتصاد داخلي يمكّنها من تحمل كل هذا المسار ونتائجه، فعندئذ تعلن هذه الدول إفلاسها ويتدخل الصندوق ليفرض شروطه ويمدّها بالرساميل حتى تخرج من أزمتها، كما يعتقد الصندوق.

هناك طريقتان في الذهاب إلى صندوق النقد: أن تلجأ إلى الصندوق مع برنامج إصلاحي، أو من دون أن تتسلّح بأي برنامج بل تناقشه مع الصندوق قبل مباشرة هذا الأخير بفرض شروطه. الشروط باختصار هي على النحو الآتي: السعي إلى تصحيح الأرقام، أكثر من السعي لتعزيز نوعية حياة الإنسان والمجتمع. على حساب هذه النوعية تُفرض تلك الشروط.

هنا أودّ الإشارة إلى أن الحكومة السابقة أخطأت كثيراً عندما أعلنت من دون أي مبرر إفلاس الدولة اللبنانية، لأنه كان بإمكانها أن تدفع مستحقات 2020 بنحو 60% أو 65% من قيمتها الإصدارية نظراً إلى أسعار التداول المتدنية لسندات اليوروبوندز. بدلاً من تسديد 2,5 مليار دولار، كان يمكنها أن تدفع 1,8 مليار ثمناً لها. ثم ترتضي مع البنك المركزي على إنفاق ما لا يقل عن 10 مليارات دولار في عملية سُميت على خطأ، دعماً.

هذه مصادرة فاقعة لأموال الناس واستعمالها بطريقة شابتها الكثير من العيوب. الناس أعلم من هذه الدولة العاجزة كيف يتصرّفون بأموالهم، ولا يحتاجون إلى ولي كهذا على أمورهم المالية. لكن نيّة السرقة وإكمال عملية السطو والنهب على مدّخراتنا، ولا أستبعد أن تكون هناك مؤامرة إسرائيلية في هذا الموضوع، لأنه بعد عجز إسرائيل عن تقسيم لبنان وعن إسقاطه بواسطة نهر البارد ومن خلال داعش أيضاً، نجحت في إسقاطه مالياً. إن استكمال عملية النهب تمّت بواسطة هذا الدعم المفترض، لدرجة أنه لم يتبقَّ في المصرف المركزي أكثر من 5 مليارات دولار على الأكثر.

أقول إنه ممنوع أن نرفع هذا الدعم قبل أن نملأ جيوب اللبنانيين بدولاراتهم وإلا سترتفع الكتلة النقدية بالليرة وارتفاع الأسعار، وهذا يعني فقدان جزء من القدرة الشرائية والأجر الفردي وينعكس سلباً على سعر صرف الليرة في السوق الواقعية.

إذاً، هذه كلها إجراءات تندرج في إطار إعادة الهيكلة. فإذا كنّا سنذهب إلى صندوق النقد الدولي، مسلّمين رقابنا كلياً، أو متسلّحين بخطة تناسب أوضاعنا

> **هناك طريقتان في الذهاب إلى صندوق النقد: أن تلجأ إلى الصندوق مع برنامج إصلاحي، أو من دون أن تتسلّح بأي برنامج بل تناقشه مع الصندوق قبل مباشرة هذا الأخير بفرض شروطه**

العامة للأسر والأجراء والشركات ومدى حاجة 81% من فقراء لبنان إلى تقديمات اجتماعية من قبل وزارة الصحة وغيرها. فإن صندوق النقد سيطالب بموازنة متوازنة تتضمن: تشحيل القطاع العام، وقف الصحة، الشؤون الاجتماعية. سيطالب الصندوق بتحرير سعر الصرف، وتحرير التجارة الخارجية... تسليم رقابنا بهذا الشكل يُعدّ خطراً كبيراً على ما تبقّى لدينا من قدرة احتمال.

الحكومة التي تألّفت، وبدلاً من أن تكون حكومة الوظيفة، أتت حكومة موظفين لدى الطبقة السياسية. هؤلاء، أجراء عند الأحزاب السياسية. وبما أن هذه الأخيرة أفلست البلد وهي مفلسة فكرياً وأخلاقياً ووطنياً وفي كل شيء، أستبعد أن تستطيع هذه الحكومة أن تضع مشروعها. لذا، لست متفائلاً من التعامل مع صندوق النقد ومن سلوكياته تجاهنا في ظل حكومة أجراء وقدرتها على تقديم برنامج إصلاحي يمكن المطالبة على أساسه صندوق النقد بإعادة هيكلة القطاع المصرفي. وذلك بعدما تناقش محتوى برنامج الحكومة للتفاوض على إعفاء لبنان من جزء أساسي من دينه الخارجي. صحيح أن دين لبنان تراجع بالليرة والدولار إلى أكثر من 120 مليار دولار. ديننا باللبناني تهاوى من 60 مليار دولار إلى 10 مليارات دولار، لكنّ ديننا الخارجي بالعملة الصعبة، وهو تقريباً يلامس الـ50 مليار دولار.

في المحصّلة تراجع ديننا العام بنسبة 50%. المستثمرون الخارجيون، لديهم محفظة استثمارات في سندات دين وعادة يذهبون إلى الدول التي تدفع فوائد سخية على البوندات، وهي بالعلم المالي تصبح «جانك» (Junk) كلما ارتفعت الفائدة عليها، وهم يضعون نصب أعينهم الربح والخسارة. هذا يعني أن الـ«Debt Relief» الذي أجري مع الكثير من الدول النامية الغارقة في الديون، أعفاها من الدين الخارجي. وفي لبنان الهدف من الإصلاحات أن يُخفَّض الدين إلى 18 مليار دولار، لكن لم يدخل بعد أيّ دولار، معناه لا علاقة بين الأمرين. في العادة الدول التي تفلس شعوبها تفقد ودائعها في المصارف... في لبنان الأموال كلّها كان بعضها مرتبطاً ببعض من الدولة إلى مصرف لبنان والمصارف. مصرف لبنان نشّف السيولة من المصارف، بينما تعريف المصرف هو أنها شركة سائلة يمكنها أن تلبي الطلب على السيولة. ليست لدينا مشكلة مع الدين الداخلي، بل مع الدين الخارجي.

لماذا سقطنا في امتحان الدين الخارجي؟ كلّ السياسات التي انتُهجت من عام 1993 إلى عام 2019، كلّ السياسات لم تبنِ اقتصاداً أبداً. مع الـ185 مليار دولار كودائع إجمالية في المصارف (منها 120 ملياراً بالعملات الأجنبية) كنا نقدر أن نولّد ناتجاً محلياً بقيمة لا تقل عن 250 ملياراً ويصدر بين 25 و30 مليار دولار سنوياً تكفينا. هذه مصادر شديدة التأثير بعوامل خارجية، وبالتالي ليس هناك سوى الصادرات لرفد البلد بالدولارات. عندما يكون لدينا اقتصاد قوي وقادر، نكون قد ضمنّا تغطية بين 6 أشهر و8 أشهر من حاجاتنا الاستيرادية.

الأنكى من كلّ ذلك، أن من سرقنا وأذلّنا وأفقرنا لا يزال يحكمنا. هذا أمر خارج المنطق.

لا بدّ من مساءلة ومحاكمة ومصادرة الأملاك والأموال في الداخل والخارج وتسييلها وتوزيعها على المودعين. هذا هو المدخل. خسارتنا كمودعين هي بقيمة 120 مليار دولار. من سيعوّض علينا؟ صندوق النقد؟ لن يعوّض علينا أحد!

* هذا النصّ تلاه الدكتور إيلي يشوعي في ندوة عقدها المنتدى الاقتصادي والاجتماعي
** أستاذ جامعي

إحصاءات

المصارف تتخلّى عن الليرة

في نهاية أيار 2021، بلغت قيمة الدين العام الإجمالية نحو 148 ألف مليار ليرة، أي بزيادة 9852 مليار ليرة مقارنة مع كانون الأول 2019 حين كان 138150 مليار ليرة. هذه الزيادة ناشئة بمعظمها عن سندات دين بالليرة اللبنانية حملها مصرف لبنان، فيما عمدت المصارف إلى التخلّي عن سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، رغم أنها ليست واردة ضمن التوقف عن السداد ورغم أنها ما زالت تحصل على إيرادات من فوائدها. لكنّ للمصارف منطق ثانٍ يشير إلى أن إطفاء الخسائر في ميزانياتها يتطلّب تقليصاً لهذه الميزانيات وتقليص حمل الليرة اللبنانية المكشوفة على مخاطر الدهور أكثر فأكثر، في مقابل التركيز على حسابات الفريش لتغذية حسابات السيولة بالعملات الطازجة لديها، وحسابات الملاءة أيضاً. التخلّي عن سندات الخزينة، هو التخلّي عن توظيفات بدأت تخسر قيمتها بفعل انهيار قيمة الليرة مقابل الدولار. أي تعديل «رسمي» أو «نظامي» في سعر صرف الدولار، سيجعل هذه التوظيفات غير ذات قيمة في مقابل ميزانيات حبلى بخسائر التوظيف بالدولار مع مصرف لبنان أو في إقراض القطاع الخاص.

هكذا قلّصت المصارف منذ كانون الأول 2019 ولغاية أيار 2021 توظيفاتها في سندات الخزينة بقيمة 2186 مليار ليرة ليصبح مجمل ما تحمله من هذه السندات 23,1 ألف مليار ليرة. في المقابل، انخرط مصرف لبنان أكثر في طباعة النقود لتغذية العجز الحاصل في حسابات الدولة وزاد حصّته من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية بقيمة 6362 مليار ليرة لتبلغ 57079 مليار ليرة في نهاية أيار 2021.

ومصرف لبنان ما زال يحمل نحو 5,03 مليارات دولار من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (يوروبوندز)، بينما المصارف هي الأخرى تخلّت عن أكثر من مليار دولار من هذه السندات في السنة الجارية وحدها، وبقية إجمالية تبلغ 5,7 مليارات دولار منذ نهاية 2019 لغاية أيار 2021. هذا التخلّي عن أحد أهم مصادر أرباح المصارف ومحور رساميلها والنعيم الذي عاشت فيه طوال عقدين ونصف عقد، يعزى إلى أن مصرف لبنان فرض عليها اتخاذ خسائر متوقعة على توظيفاتها في سندات الخزينة بالعملة الأجنبية بمعدل 45%، بينما أتاح التهرّب من الفجوة الأكبر في خسائرها، أي توظيفاتها لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، إذ إنه لم يفرض احتساب خسائر متوقعة إلا بنسبة 1,89% فقط.

في هذا الوقت، تراكمت متأخرات على الخزينة بقيمة 12 ألف مليار ليرة أو ما يوازي نحو 8 مليارات دولار (ما زالت مقوّمة في الحسابات على أساس سعر صرف يوازي 1507,5 ليرات وسطياً).

(مليار ليرة)	كانون الأول 2019	أيار 2021
الدين العام الإجمالي	138,150	148,002
مصرف لبنان	58,300	64,662
بالعملة المحلية	50,717	57,079
بالدولار	7,583	7,583
المصارف التجارية	46,143	35,546
بالعملة المحلية	25,316	23,130
بالدولار	20,827	12,416
أجانب من حاملي سندات اليوروبوندز	19,367	32,777
منظمات ودول مانحة	3,024	3,059
آخرون بالعملة المحلية	11,246	11,900

من قروض السيارات إلى النقل التشاركي

الترقيع بعد التدمير

علي الزين *

مع ارتفاع سعر صفيحة البنزين، بات تطبيق عقد العمل الجماعي في المصارف لجهة بدل النقل يزيد عن أصل الراتب. لذا، تحاول بعض المصارف استبدال تسديد بدل النقل بوسيلة نقل جماعية. المصارف هي التي منعت حصول نقل مشترك من أجل تمويل قروض السيارات، وهي التي تأكل هذا السعّ اليوم، بدل النقل لموظفي المصارف محدّد في عقد العمل الجماعي وفق معادلة تأخذ في الاعتبار المسافة بين مكان إقامة الموظف ومكان عمله ومتوسط سعر صفيحة البنزين في الشهر المدفوع عنه البدل. إلا أنه مع ارتفاع سعر صفيحة البنزين إلى 206 آلاف ليرة فإن بدل النقل لمن هم يقيمون ضمن مسافات بعيدة نسبياً عن مكان العمل يصبح أكثر من 10 صفائح بنزين، أي أكثر من مليوني ليرة، وإذا جرى تسعير صفيحة البنزين بالدولار الحرّ في السوق خلافاً لما هي عليه اليوم (اليوم مسعّرة على أساس 14000 ليرة)، فإن كلفة الـ10 صفائح ستتجاوز 3 ملايين ليرة، اي ما يعادل تقريباً الراتب الوسطي لموظفي المصارف.

بعض المصارف قرّرت اللجوء إلى النقل التشاركي لتقليص كلفة النقل على ميزانياتها. بعضهم يعمل على شراء عدد من المركبات (سيارات صغيرة، ميني باصات وباصات) لتشغيلها في إطار عملية نقل تشاركي بين الموظفين. صحيح أنها خطوة إيجابية، إلا أن هذا التطوّر يضعنا أمام تعقيبين؛

- الأول، هو سريالية الموقف لأن القطاع المصرفي هو «راس حربة» أساسي وفعال جداً في ما وصلنا إليه من تدمير لقطاع النقل عامةً وللنقل المشترك خاصة. خلف هذا القطاع يقف كارتيل متشابك المصالح مع قطاعات أخرى مثل المصارف، وكلّهم كانت لديهم رغبة في الحفاظ على النقل المعتمد على السيارة مع تدمير ممنهج للنقل المشترك وإهمال متعمّد للتنقل السلس. فشل هذاالقطاع كلّفنا مبالغ هائلة من تلوث وزحمة سير وصدامات مرورية تصل إلى نحو 6% من ناتجنا المحلي (2015) عدا عن خسارة المساحات العامة لصالح الطرقات والمواقف، بالإضافة إلى التمدد العمراني وتعزيز اللاعدالة الاجتماعية وبشكل خاص لا عدالة التنقل بين الطبقات الاجتماعية، وبين مستخدمي السيارات وغير مستخدميها، بين سكان المراكز وسكان الأطراف.

وفيما كان المجتمع يتحمل هذه الأكلاف الضخمة، كانت المصارف تحشو صناديقها كسباً وربحاً من معاناتنا التي وصلت إلى قمتها في انهيار قطاع النقل ووضع تنقلات الناس في خطر حقيقي مع كل ما لذلك من تبعات اجتماعية، اقتصادية وحتى صحية ونفسية.

يتفق الباحثون العاملون على أنظمة النقل المعتمدة على السيارة، كالفرنسيين مارك أوفنير وغابرييل دوبوي، أن طُعْم الوقوع في شرَك السيارة هو الوصول إليها (عبر تملّكها أو استعارتها). حينها يصبح الخروج من الاعتماد عليها صعباً جداً. يُشبّهها الباحث البريطاني فيل غودوين بالإدمان على المُخدّر أو السيجارة، أو كالدواء الذي لا مفر منه. ما فعلته المصارف في نظام النقل الفاشل في لبنان هو أنها ساهمت بشكل أساسي وحاسم في دفع الناس إلى تملّك السيارات. هذا كان جرمها ببساطة. فنظام النقل يُبنى على إقامة كل ما يمكن، لإجبار الناس على الاعتماد على السيارة، وما فعلته المصارف هو لعب دور الصيّاد الذي رمى طُعْم القروض الميّسرة للسيارات ما سهّل امتلاك هذا «المخدر» والإدمان عليه.

والناس لا تُلام البتّة على ذلك لأن لا بديل لهم سوى السيارة. تشير التقديرات إلى أنه حتى الربع الأول من 2019 كان لدى المصارف نحو 960 مليون دولار قروض سيارات، تُضاف إليها القروض الشخصية المستخدمة لشراء سيارة. وفي إحصاء قمنا به عام 2018، تبيّن أن 45% من مالكي السيارات في لبنان اشتروها بالدين، وتلثيهم عبر قروض من المصارف. وهنا من المفيد التنويه أن أغلب المصارف كانت ترافق قروض السيارات ببوالص تامين لشركات غالبيتها مملوكة منهم مباشرة، وكانت تقدم عمولات سخيّة لتجار السيارات (الجديدة والمستعملة) لحثّهم على إحضار زبائن اكثر لقروض السيارات.

> **كلفة انتقال موظفي المصارف باتت تساوي رواتبهم وربما أعلى**

بالإضافة إلى القروض، تُضاف المساهمة الفعلية والفعّالة للمصارف في تغذية النظام العقاري الذي لا يقل فشلاً ووحشية عضوياً. التمدّد العمراني المدفوع بشكل أساسي من المضاربين العقاريين والمصارف، هو أحد الأعمدة الأساسية لهيكل الاعتماد على السيارة في تنقلاتنا. إذ إن الابتعاد عن المركز وربطه بالأطراف القريبة خاصة، بشبكة طرقات سخية، كان دافعاً أساسياً لتملك السيارة. أبسط تصوير لذلك هو التمدّد في جنوب بيروت حتى الجية وفي شرقها وشمالها وإن بدرجات أقل نظراً إلى كونها كثيفة سابقاً، وما زحمات السير الجهنمية بين بيروت وجونية مثلاً سوى دليل واضح على ذلك.

أخيراً، نستطيع التطرق أيضاً إلى عدم مساهمة المصارف بأي فلس في تمويل قطاع النقل المشترك مثلاً. ففي إطار عمل بحثي في 2017، استهزأ أحد المصرفيين بفكرة إعطاء الدولة قرضاً تشاركياً بين عدة مصارف واشتراط استعماله للنقل المشترك. علّق قائلاً: «عذاب قلب»، الأسهل إقراض الناس للسيارات والدولة بلا قيود كهذه. هنا تُلام الدولة أيضاً على تساهلها في التعامل مع المصارف وأرباحها الهائلة بعدم الاستفادة منها لأي استثمار فعلي. على سبيل المثال لو اقتطعت الدولة ضريبة استثنائية (30% أو 40%) على الأرباح الهائلة التي حققتها المصارف جراء الهندسات المالية (نحو 5,5 مليارات دولار) لكانت استطاعت تمويل مشاريع ضخمة في القطاع كتامين 70% من تمويل قطار بيروت - طرابلس للركاب والبضائع.

إذاً، لا شكّ بأن المصارف تشكل إحدى أيادي أخطبوط كارتيل النقل (متعهدي طرقات، كارتيل المحروقات، تجار السيارات، تجار العقارات، سياسيين...). بحث المصارف في سبيل تأمين تنقلات موظفيها يصحّ فيه القول إن «طابخ السم آكله». فالقطاع المصرفي، المدمّر الأساسي لقطاع النقل، ها هو (مع شركائه) يقع في شر أعماله ويدفع بطريقة ما ثمن انهيار قطاع النقل.

- التعقيب الثاني، هو أن المصارف لا تقوم بهذه الخطوة كجزء من رغبتها بتطوير قطاع النقل لما لذلك من مصلحة عامة، وبالطبع لا تسعى لتامين تنقلات موظفيها بدافع إنساني ومجتمعي، إنما بمنطق رأسمالي بغيض يقول إن تامين تنقلات الموظفين ووصولهم مرتاحين إلى مكان عملهم هو فقط للحفاظ على إنتاجيتهم وعدم هدر طاقتهم في التنقل. ذلك ليس حكراً على القطاع المصرفي اللبناني إنّما هو فكر مُتبنًى عالمياً. رغم ذلك، لا يمكن أن نرى المصارف التنقل مستقلاً عن السيارة، وها هي تموّل شراء بعض السيارات لوضعها في خدمة النقل التشاركي لموظفيها.

لو أتى اعتماد النقل التشاركي من القطاع المصرفي سابقاً أو من قطاع آخر، لكانت خطوة صادقة أكثر. ولكن أن تاتي من جهة دمرت قطاع النقل عن سابق إصرار، فذلك يُلغي حتماً حسن النية.

وأكثر من ذلك، إن النقل التشاركي فكرة ممتازة بالمطلق لكن أن تاتي هذه المبادرة بشكل فرداني من قبل بعض الشركات، لا سيما المحظية منها، ممن لها القدرة على ذلك دوناً عن غيرها، يُسهم في ترقيع الحلول ويعفي الدولة من مسؤوليتها في وضع خطة شاملة كاملة للنقل.

من البديهي هنا أن لا نلوم الشركات إن كانت ترغب بالقيام بذلك، باستثناء المصارف. للقطاع المصرفي حتى اليوم كلمته لدى السلطة ودور أساسي فيما ستؤول إليه الأيام في هيكلة وتشكيل الاقتصاد مستقبلاً. وكون السلطة ومجالس إدارات المصارف روحان في جسد واحد، فإن ترقيع النقل وعدم ذكر أي الحديث عن أي حاجة لإعادة هيكلة قطاع النقل هو كلام تنقله المصارف بلسانها عن عقل السلطة بأن الحلول لن تتخطى الترقيع وسيتم دفع كل فرد ومؤسسة وجماعة إلى اعتماد مبدأ «اللّهم نفسي» بحثاً عن تامين تنقلاتهم بأنفسهم فيما تلعب دور المتفرج من خلال سياسات نيوليبرالية تعمل على الترقيع بعد التدمير. الترقيع في انتظار إعادة إنتاج نموذج اللاعدالة والإمعان في تدمير قطاع النقل.

* باحث متخصص في مجال النقل

قراءات

مقال

أوقفوا تسونامي هجرة الشباب

حسين رمال *

ليس جديداً على لبنان أن يركب أبناؤه قطار الهجرة كلما ألّمت بوطنهم جائحة. فخلال سنوات الحرب العالمية الأولى وما رافقها من ويلات، حمل تيار الهجرة العاصف، نصف اللبنانيين على الأقل. يذكر المعمّرون في بلدتنا أن نصف شبابها تركوا بلدهم وغادروا على متن مركب تجاري أبحر من ميناء صور، ليرميهم على شواطئ بادان في أميركا اللاتينية. حتى قيل: إن البرازيل وحدها، تأوي جالية لبنانية أو يتحدّر أفرادها من أصول لبنانية، يفوق عددها عدد سكان لبنان.

بعد مضي أكثر من نصف قرن على تلك الهجرة، عصفت بلبنان حرب أهلية مدمّرة تسبّبت بهجرة ما لا يقل عن ثلث شباب لبنان. هاموا في أربع رياح الأرض هرباً من شظف العيش في بلادهم وبحثاً عن ملاذٍ آمن، وطلباً للعمل والرزق. أخطر ما في تلك الموجة، أنها حملت معها خيرة الكوادر من العاملين في المؤسسات التربوية، وفي الإدارات العامة والخاصة. من بين هؤلاء بعض الأساتذة العاملين في الجامعة اللبنانية، وبعض كبار الفنيين والاختصاصيين العاملين في المؤسسات العامة والخاصة...

اليوم، بعد مرور نحو خمسين عاماً تعرّض لبنان مجدداً إلى حرب دارت رحاها على جبهتي كورونا، والحرب الاقتصادية الشاملة التي تمثّلت في انهيار العملة الوطنية والقدرات الشرائية للمداخيل، وتضخّم هائل... ما أدّى إلى سقوط نحو 82% تحت خطّ الفقر بحسب دراسة أعدّتها أخيراً منظمة إسكوا. وإلى جانب الفقر المدقع، برز تيار الهجرة مجدداً، حاملاً معه آلاف الكوادر العلمية والفنية والقوى الحية والكفاءات. أبلغ تعبير عن هذه الظاهرة، ما صرح به اللواء عباس إبراهيم أخيراً عن أن مكاتب الأمن العام تتلقى يومياً، 10 آلاف طلب جواز سفر، يُنجز منها 3 آلاف طلب في اليوم الواحد. وقد وصل عدد الجوازات غير المنجزة، إلى نحو 50 ألفاً. فإذا افترضنا أن نصف طالبي الجوازات، يحصلون على تأشيرات من السفارات، فذلك يعني أن عدد اللبنانيين الذين يغادرون لبنان إلى الخارج، سيصل إلى نحو مليون مهاجر.

أخطر ما في هذه الموجة، هو هجرة الأدمغة والكوادر العلمية. فقد صرّح نقيب الأطباء أن نحو ألف طبيب وممرض غادروا لبنان حتى الآن، وأكثر من ألف آخر طلب إذناً من النقابة، بالسماح له بالمغادرة.

وقد امتدت جائحة الهجرة إلى الجيش، وقوى الأمن الداخلي، إذ تشير بعض المصادر إلى أن عدد المغادرين وطالبي المغادرة والوضع في الاستيداع، أصبح يعدّ بالآلاف في صفوف القوى الأمنية.

وإذا كان لهجرة الشباب بعض المنافع المادية والانعكاسات الإيجابية على الاقتصاد، ومن بينها رفد أهلهم بالمساعدات المادية والعملة الصعبة، فإن لها آثاراً سلبية تفوق ذلك بكثير:

- خسارة الكفاءات العلمية والفنية، وهجرة الأدمغة المنتجة، وحرمان الجامعات ومراكز الأبحاث في الوطن من عطاءات ومنجزات هذه الكوادر التي لا تعوض.

- الخلل البنيوي الاجتماعي والديموغرافي الذي تسبّبه هجرة الشباب، والتي تؤدي إلى ارتباط معظمهم بزوجات أجنبيات لتسهيل الحصول على الجنسية الأجنبية على حساب اللبنانيات.

- سرعة اندماج اللبنانيين مع المجتمعات الجديدة وسهولة الحصول على جنسيات في تلك البلدان بينما المهاجر المصري، على سبيل المثال، يرفض التخلي عن جنسيته لصالح جنسية أجنبية، رغم ما فيها من منافع ومكتسبات له، وذلك يعود إلى اعتباره مصر أم الدنيا، ولا بديل لها. وهذا يعود، إلى أن لبنان لم يشكل قط، بالنسبة لغالبية سكانه، وطناً نهائياً.

هناك شريحة واسعة من الشباب، ما زالت تؤمن بأن لبنان هو جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وأن بعض قياديّيه كانوا قد اعترضوا على انضمام مناطقهم إلى دولة لبنان الكبير إبّان الإعلان عنها. كما أن شريحة أخرى من الشباب تعتبر أن لبنان جزء لا يتجزأ من سوريا الطبيعية، وحتى الذين يؤمنون بلبنان وطناً نهائياً يعود تاريخه إلى العهد الفينيقي، تراهم لا يصمدون لحظة إذا عرضت عليهم جنسية فرنسية أو بريطانية أو أميركية...

> **وصل عدد الجوازات غير المنجزة، إلى نحو 50 ألفاً**

يعود الاستهتار بالوطن وضعف الانتماء إليه إلى أسباب موضوعية مبررة. فهو وطن لم يوفّر لأبنائه على امتداد عهود ما بعد استقلاله، شروط العيش الكريم، ولا الاستقرار الآمن. فسكانه يعانون العطش والجفاف رغم أن وطنهم يعتبر قصراً مائياً. كذلك يعيش سكان هذا الوطن في عتمة شبه دائمة رغم ما أهدرته السلطات المتعاقبة من أموال في مجال توفير الطاقة تفوق 40 مليار دولار أميركي. هذه المبالغ تكفي لبناء عشرات معامل إنتاج الطاقة الكهربائية. وبسبب السياسات النقدية التي مارسها مصرف لبنان، والسياسات المالية التي مارستها وزارة المال بالاتفاق مع المصارف ومصرف لبنان لتنظيم عمليات النهب، خسر اللبنانيون ثرواتهم ومدخراتهم. كذلك، ترك اللبنانيون حقولهم ومراعيهم فأصابها القحط. وفشلت الإدارة الزراعية والمائية. وانكشف لبنان في خبزه وغذائه واعتماده كلياً على الخارج.

هكذا لم يبق أمام اللبنانيين مفرّاً سوى الهجرة والبحث عن فرصة عمل وخدمات معقولة. إذاً، لماذا نعتب على الذين غادروا، أو على الذين يعدّون العدّة للمغادرة. فغالبية رواتب اللبنانيين بالكاد تغطّي حاجة واحدة من حاجاتهم الأساسية. أما رواتب الفئات الدنيا من الموظفين، فهي بالكاد تغطي اشتراك الكهرباء في المولّد الخاص، وبات بدل النقل من البيت إلى مكان العمل يعادل ضعفي الحد الأدنى للأجور. أما الحاجات الغذائية لعائلة مؤلفة من خمسة أشخاص، فهي تساوي 5 أضعاف الحدّ الادنى للأجور. في مقابل متوسط للأجر الشهري لا يتجاوز ضعفي الحدّ الأدنى. ثمة الكثير من الشواهد على هذا الوضع ضمن طوابير الذل على محطات المحروقات، أو مستوعبات نقل مياه الخدمة، أو ساعات التقنين القاسية... لذا لا عجب أن ترى اللبنانيين واقفين صفوفاً أمام أبواب السفارات للحصول على تأشيرة تمكنهم من مغادرة وطنهم الذي تحوّلت الحياة فيه إلى «جهنم» لا تطاق. فهم بذلك ينفّذون وصية آبائهم وأجدادهم التي تقول: الهجرة من الوطن أفضل من العيش الذليل في ربوعه.

* مهندس زراعي

وهم الرأسمالية الخضراء *

كاثارينا بيستور **

أدّت موجات الحر والفيضانات والجفاف ونشوب حرائق الغابات إلى تدمير المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وبمرور الوقت يتوقع أن تزداد هذه الأحداث حدّة. وفيما لا يزال منكرو التغيّر المناخي مُصرّين على موقفهم، فإن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة أصبحت الآن واضحة حتى لمن هم خارج دوائر الناشطين البيئيين. فالحكومات والمنظمات الدولية، وحتى قطاعات الأعمال التجارية والشؤون المالية، استسلمت للأمر الواقع، أو هكذا يبدو الأمر.

في الواقع، لقد أهدر العالم عقوداً من الزمان من الترقيع بمخطّطات تجارة الكربون ووسم الأدوات المالية بكلمة «خضراء»، والموضة السارية حالياً هي ابتكار استراتيجيات تحوّط خيالية، مثل «تعويضات الكربون»، في تحدٍّ للحقيقة البسيطة المتمثّلة في أن كل البشرية تجلس في القارب نفسه وتواجه الأزمة نفسها. فقد تحمي «التعويضات» الأفراد أصحاب الأصول، لكنها لن تُساعد في تجنب الكارثة المناخية التي تنتظرنا جميعاً.

يبدو أن تبني القطاع الخاص «للرأسمالية الخضراء» هو وسيلة تحايل أخرى لتجنّب مواجهة الحقيقة. لو كان كبار رجال الأعمال والمستثمرين جادين في مواجهة الأمر، لأدركوا الحاجة إلى تغيير المسار بشكل جذري لضمان بقاء هذا الكوكب ملائماً للبشرية جمعاء، الآن وفي المستقبل. لا يتعلق الأمر باستبدال الأصول البنية، أي الأصول التي لا تلتفت إلى الموضوع البيئي، بالأصول الخضراء، بل يتعلق بتقاسم الخسائر التي فرضتها الرأسمالية البنية على ملايين البشر وضمان مستقبل أفضل، حتى للفئات الأكثر ضعفاً.

إن مفهوم الرأسمالية الخضراء يعني ضمناً أن أكلاف التصدّي لأزمة تغير المناخ باهظة للغاية، ما يجعل الحكومات عاجزة عن تحملها بمفردها، وأن القطاع الخاص لديه دوماً حلول أفضل. ولذلك، يعني هذا المفهوم أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص سوف تضمن، بالنسبة إلى مؤيدي الرأسمالية الخضراء، أن يكون الانتقال من الرأسمالية البُنية إلى الخضراء محايداً من ناحية الأكلاف، أي أنها لن تؤثّر على مساره. كما أنه يفترض أن تؤدّي الاستثمارات في التقنيات الجديدة إلى منع البشرية من الانزلاق إلى الهاوية.

لكنّ هذا الأمر يبدو أقرب إلى الخيال، إذ إن أساس الرأسمالية يجعلها غير مُناسبة للتعامل مع التداعيات الناجمة عن التغيّر المناخي، وهو، أي هذا التغيّر، ناتج عن الرأسمالية نفسها. يقوم النظام الرأسمالي بالكامل على خصخصة المكاسب وتوزيع الخسائر على أفراد المجتمع، لكن ليس بطريقة شاملة، إنما بموجب القانون. يتيح القانون لأي شخص يتمتع بالذكاء الكافي لإنشاء كيان انتماني أو مؤسسي قبل التسبب في التلوث، بالتهرّب من عواقب تدمير الكوكب. ويُشجع القانون على التهرّب من تحمّل الالتزامات البيئية المُستحقّة، أي الغرامات المفروضة على الأعمال التي تتسبب بالتلوّث، من خلال عمليات إعادة الهيكلة في حالات الإفلاس. كما يضع دولاً بأكملها رهينة للقوانين الدولية التي تمنح الأولوية لحماية عائدات المستثمرين الأجانب على حساب رفاهية شعوب هذه الدول. فقد تم رفع دعاوى قضائية ضدّ العديد من البلدان، من قبل الشركات الأجنبية بموجب معاهدة ميثاق الطاقة، لمحاولة الحدّ من ممارستها التي تُساهم في زيادة انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

> **لقد ضخّ القطاع المالي تريليونات الدولارات في الأصول الصديقة للبيئة والتي تبين في ما بعد أنها ليست مناصرة للبيئة على الإطلاق**

إن ثلثَي إجمالي الانبعاثات منذ الثورة الصناعية تسببت بهما 90 شركة فقط. ومع ذلك، حتى لو كان مالكو أكبر الشركات الملوّثة في العالم على استعداد لتنفيذ عملية التخلّص من انبعاثات الكربون بشكل سريع، فإن أصحاب الأسهم سيُعارضون هذه الخطوة. فعلى مدى عقود من الزمن، كان تعظيم أهميّة المستثمرين هو السائد، الأمر الذي أجّج خوف المدراء التنفيذيين من أن تتم مقاضاتهم في حال فعلوا ما يعاكس مصلحة المستثمرين.

لا عجب أن كبار رجال الأعمال والمستثمرين يُطالبون الآن بكشف الشركات عن بياناتها المُتعلقة بالمناخ، مثل كمية الانبعاثات التي تتسبّب بها، باعتباره الحلّ الأمثل للأزمة. الرسالة هنا هي أن المساهمين، وليس المدراء، يجب أن يعملوا على تحفيز التغيير السلوكي الضروري. لكنّ السؤال الذي يطرح نفسه بلا إجابة: لماذا يتعين على المستثمرين الذين لديهم خيار الخروج السهل من استثماراتهم، والكثير من فرص التهرب بفعل القانون، الاهتمام بالكشف عن الضرر البيئي المستقبلي لبعض الشركات في محافظهم الاستثمارية؟ من الواضح أن هناك حاجةً إلى المزيد من التغييرات الجذرية، مثل فرض ضرائب على انبعاثات الكربون، والوقف الدائم لاستخراج الموارد الطبيعية في حال مخالفة القواعد البيئية، وما إلى ذلك. غالباً ما يتم استبعاد هذه السياسات باعتبارها آليات من شأنها أن تُشوه الأسواق. فقد عملت الحكومات على دعم صناعة الوقود الأحفوري بسخاء على مدى عقود من الزمان، حيث أنفقت 5.5 تريليون دولار، أو 6,8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، على هذا القطاع. وإذا ما توقّفت شركات الوقود الأحفوري عن تحقيق الأرباح، فإنها تستطيع ببساطة بيع نفسها لشركة أكثر ربحية، وبالتالي مكافأة مساهميها على ولائهم. تمّت كتابة نص هذه الاستراتيجيات منذ فترة طويلة في قانون عمليات الدمج والاستحواذ.

ومع ذلك، تتمثّل أكبر آليات الدعم المالي في العملية التي استمرت لقرون، والتي تتلخّص في تثبيت رأس المال بشكل قانوني من خلال قوانين الملكية والشركات والائتمان والإفلاس. فالقانون، وليس الأسواق أو الشركات، هو الذي يحمي مالكي الأصول الرأسمالية حتى مع فرضهم أعباء ضخمة على الآخرين.

يأمل أنصار الرأسمالية الخضراء في مواصلة هذه اللعبة. لهذا السبب، يقومون بالضغط على الحكومات لدعم استبدال الأصول(البنية بالخضراء)، حيث سيرتفع سعر الأصول الخضراء مع انخفاض سعر الأصول البنية. مرة أخرى، هذا ما تعنيه الرأسمالية. أما في ما يتعلق بالسؤال حول ما إذا كانت الرأسمالية الخضراء تُمثل أفضل إستراتيجية لضمان قابلية الكوكب للسكن فهي مسألة مُختلفة تماماً.

بدلاً من معالجة مثل هذه التساؤلات، استسلمت الحكومات والهيئات التنظيمية مرة أخرى للأصوات التي تضغط من أجل فرض الآليات المثالية للسوق المالي. يُركز الإجماع الجديد على أهميّة الكشف عن البيانات البيئية لأن هذا المسار يعد بالتغيير من دون الحاجة إلى تنفيذه. كما أن هذا المسار يؤدي إلى خلق فرص عمل لقطاعات كاملة من المحاسبين والمحامين وخبراء الأعمال الاستشاريين.

ليس مستغرباً أن تكون النتيجة موجة من سلوكيات تلميع صورة الرأسمالية الخضراء. لقد ضخّ القطاع المالي تريليونات الدولارات في الأصول الصديقة للبيئة والتي تبين في ما بعد أنها ليست مناصرة للبيئة على الإطلاق. ووفقاً لدراسة حديثة، فإن 71% من الأموال المُوجهة بما يُراعي الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمُتعلقة بالحوكمة (والتي يُفترض أنها تعكس المعايير البيئية أو الاجتماعية أو معايير الحوكمة) لا تتماشى مع أهداف اتفاقية باريس للمناخ.

إن الوقت المُتاح لإجراء مثل هذه التجارب بدأ ينفد. إذا كان «تخضير» الاقتصاد هو الهدف الذي نسعى حقاً لتحقيقه، فستكون الخطوة الأولى هي إلغاء جميع الإعانات المباشرة والإعانات الضريبية للرأسمالية البنية وإصدار الأمر بوقف ممارسات استخدام الكربون. يتعيّن على الحكومات أيضاً عدم حماية الشركات الملوّثة ومالكيها، والمستثمرين المسؤولين عن الأضرار البيئية. ومن قبيل المُصادفة فإن مثل هذه التدابير من شأنها أيضاً أن تُزيل بعض أسوأ تشوّهات السوق.

*أستاذة القانون المقارن في كلية كولومبيا للقانون ومديرة مركز الكلية للتحوّل القانوني العالمي

**نُشر هذا المقال على موقع Project-Syndicate. org في 21 أيلول

دراسة

أعدّ المدير العام السابق للمالية العامة ألان بيفاني، دراسة عن أصل الأزمة في لبنان منذ اتفاق الطائف لغاية اليوم. كيف تطوّرت النخبة السياسية من ميليشيات بالتوازي مع تطوير نظام قائم على إدمان التدفقات والنهب بعيداً من أي إصلاحات. ستعرض هذه الورقة على ثلاث مراحل، أولها يبدأ مع نهاية الحرب الأهلية وينتهي بنهاية الأزمة المالية العالمية في 2009

أصل أزمة القطاع المصرفي اللبناني [1]

من اتفاق الطائف إلى الأزمة المالية العالمية

آريس ـ كوبا
ARES

ألان بيفاني *

مع نهاية الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1990، كان البلد في حالة دمار. كان اتفاق السلام الذي أُبرم في الطائف في المملكة العربية السعودية يدور في غالبيته حول تعويض أمراء حرب الميليشيات لإقناعهم بتسليم أسلحتهم مقابل مكاسب ومزايا كبيرة في ظل النظام الجديد، باستثناء حزب الله، الذي سُمح له بالاحتفاظ بترسانته ضد إسرائيل.

لكن البداية الحقيقية كانت في 1992 عندما أصبح رفيق الحريري رئيساً للوزراء بعدما كان رجل أعمال مغمور. يومها أُسقطت حكومة عمر كرامي تحت ضغط شعبي نتج من موجة واسعة من المضاربة على الليرة اللبنانية أدّت إلى تلف جزء كبير من ثروة المقيمين وركزتها في أيدي المستفيدين من المعلومات السريّة للمضاربات. وأصبح نبيه بري، رئيس ميليشيا أمل الشيعية، رئيساً للبرلمان بعد الإطاحة بحسين الحسيني، وهو مشرّع يحظى باحترام كبير وكان له دور فعال في وضع الدستور الجديد عام 1989.

منذ تلك البداية وحتى يومنا هذا، حكم الثنائي الحريري - بري لبنان ومؤسّساته. حوّل بري مجلس النواب اللبناني إلى شريك فاعل في الفساد، وأصبح هو نفسه لاعباً رئيسياً في السلطة التنفيذية، ما شلّ وظيفة الرقابة للسلطة التشريعية بشكل كامل. كيف يمكن للبرلمان أن يسيطر على مجلس وزراء يعكس الكتل النيابية بشكل مثالي؟ كان الرجلان وحزباهما، بدعم من الآخرين، مسؤولين أيضاً عن شلّ السلطة القضائية، من خلال تعيين رجال مؤتمرين أو شخصيات فاسدة لشغل مراكز مهمة، أو من خلال إشغال الوظائف الرقابية. ومع انعدام الرقابة البرلمانية والقضائية، بدأ الفساد ينمو، وفقد النظام حصانته. هكذا تحولت المعارضة من مشروع محاسبة الحكومة للضغط عليها بهدف الحصول على حصّة من الكعكة. الأسوأ، أن الحريري وبري، وبمباركة لاعبَين آخرين، شوّها القانون، إذ سُمح لمجلس الوزراء بصفته الهيئة التنفيذية العليا باتخاذ أي قرار أو إجراء حتى تلك الإجراءات التي تسري ضدّ القانون بشكل واضح. كذلك اتفقا على أن الوزراء ليسوا مسؤولين أمام الجهات الرقابية أو القضاء ومحاكمه، بل يمكن ملاحقتهم ومحاكمتهم فقط من قبل لجنة برلمانية يتم تشكيلها بين الحين والآخر. طبعاً يشير الدستور اللبناني إلى هذه المحكمة النيابية لكن الهدف منها متصل بأعمال الخيانة العظمى وليس السرقة المبتذلة وإساءة استخدام الأموال العامة التي يمكن للمحاكم العادية أن تحكم بها.

في هذا السياق الغريب يجب قراءة قصّة الانهيار اللبناني. الموجة العنيفة من المضاربة على الليرة في 1992 دفعت سعر الدولار إلى 2825 ليرة لبنانية مقارنة مع 880 ليرة لبنانية في أدنى مستوياته في كانون الأوّل 1991 (كان 18 ليرة لبنانية في كانون الأول 1985). في النتيجة قُضي على الطبقة الوسطى وتركّزت الثروة بشكل كبير في أيدي المطلعين على معلومات المضاربة من الأجهزة السياسية والأمنية إلى جانب بعض المصرفيين والمسؤولين السوريين. هكذا مُنحت النخبة الجديدة، الثروة التي تحتاجها للانضمام إلى العملية السياسية والحفاظ على نفوذها مستقبلاً، ودُفع اللبنانيون إلى أحضان من صُوّر بأنه الفارس الأبيض وبطل استقرار العملة: رفيق الحريري.

في اللحظة التي دخل فيها لبنان عهد الحريري في نهاية 1992، استقرّ سعر الليرة توازياً مع توقف هجمات المضاربة، وأيضاً بسبب عامل ثقة يرجع إلى تدفّق الأموال والاستثمارات الخليجية إلى النظام المالي، كجزء من شراء الدعم السياسي والحفاظ على سلام هشّ. كان على رفيق الحريري أن ينظّم تدفقات إعادة التوزيع، نحو المحتلّين وأمراء الحرب والنخب الجديدة وجميع سلطات الأمر الواقع. لذا، عيّن الحريري مدير حسابه الشخصي السابق في مصرف ميريل لينش، حاكماً للمصرف المركزي. بدأ الاثنان يدفعان سعر الليرة للارتفاع مقابل الدولار، ببطء شديد وبشكل منتظم. بكلفة عالية جداً، لكن بتأثير كبير من ناحية تأكيد نفوذ الحريري وسيطرته على اللعبة السياسية. ومنذ عام 1992، كانت الليرة مرتبطة عملياً بالدولار لكن من دون أي إجراء قانوني أو تنظيمي لهذا الربط. وفي كانون الأول 1997 تم تحديد السعر عند 1507,5 ليرة لبنانية للدولار.

هذا التثبيت الفعلي لسعر العملة هو أحد الأسباب الرئيسية وراء استنفاد احتياطيات العملات الأجنبية. يمكن المحاججة بأن التثبيت انعكس استقراراً، لكن نفخ قيمة الليرة بسعر أعلى من قيمتها الحقيقية، كان حافزاً لاستيراد السلع والخدمات بدلاً من إنتاجها محلياً. أخذ هذا النمط في الاتساع، وإلى جانب سياسات حكومية غير مبررة أدّى الأمر إلى خنق القطاعات الإنتاجية. كان الميزان التجاري والحساب الجاري يسجّلان عجوزات كبيرة عاماً بعد عام، ما كان يؤكد ضرورة إعادة النظر في الخيارات. لكن رغم الوضع غير المستقر واتساع العجز المزدوج، في الميزان التجاري والحساب الجاري، استمرّ النظام في الاعتماد على جذب ما بين 7 مليارات دولار و10 مليارات سنوياً. كان قادراً على تحدي المنطق والجاذبية. علينا أن نعترف بأن النظام كان جيداً جداً في الترويج لنفسه.

هذا يعني أنه منذ مطلع التسعينيات، احتاج البنك المركزي إلى تدفقات مستمرّة من الدولارات لتعويض عجز الحساب الجاري ودعم تثبيت سعر الصرف. ومنذ ذلك الوقت تم تبنّي طرق مختلفة لتأمين التدفقات. في البداية، بين عامي 1997 و2001، شهد السوق ما يسمى بـ«العمليات الصغيرة والكبيرة» فضلاً عن حيل أخرى كانت تُخفى وراء السرية المصرفية، ثم أتت مؤتمرات باريس المتعاقبة، التي أثبتت لاحقاً أنها لعنة مطلقة.

في عام 1998، كان النظام على وشك الإفلاس وكان رفيق الحريري يكافح لإيجاد مخرج. اعترف بأن لبنان يحتاج إلى سياسات مختلفة، لكنه لم يقترحها. بحلول كانون الأول 1998، اشتبك الرئيس المنتخب إميل لحود مع الحريري، وانضم الأخير إلى المعارضة. كان رياض سلامة، الذي عينه الحريري، ناجحاً جداً في تقويض عمل الحكومة حتى انتخابات عام 2000. وبفضل قانون الانتخابات الذي فرضه غازي كنعان، «الحاكم» السوري الذي استفاد من سخاء الحريري، حقّق رفيق الحريري نصراً ساحقاً عاد به إلى السراي على رأس حكومة تمثل القبائل اللبنانية. بدأ الحريري فوراً بتطبيق سياسة الحدود المفتوحة من خلال خفض الرسوم الجمركية وغيرها من الإجراءات التي أغرقت السوق المحليّة بمنتجات أجنبية منافسة وأهلكت القطاعات الإنتاجية والوظائف. وبينما كانت الحكومة تتوقع انتعاش النمو، بدأ الاقتصاد الحقيقي يدفع ثمناً باهظاً للغاية. فقد كانت وزارة المالية تنزف بسبب انخفاض الرسوم وانخفاض ضريبة الدخل. هذه المرّة، عاد الإفلاس بشكل سريع جداً لتهديد النظام. في المصرف المركزي، كان سلامة كالعادة راضياً للغاية عن الحكومة التي يقودها الحريري وكان يطبع النقود المحلية بينما يخفي أرقام احتياطياته الصافية.

> قبل باريس 3 كانت احتياطات المصرف المركزي الصافية تقدّر بأنها سالبة بقيمة 7 مليارات دولار

في عام 2002، قدّرنا أن صافي الاحتياطيات صار سالباً بقيمة 3 مليارات دولار. في ذلك الوقت، أتى الرئيس الفرنسي جاك شيراك لإنقاذ صديقه المقرّب الحريري داعياً إلى عقد مؤتمر للمانحين. عُقد المؤتمر باسم باريس 2، وجمع تعهدات للمساعدة بلغت 4,4 مليارات دولار (لم يأت منها فعلاً إلا 2,4 مليار دولار). في غضون ذلك، ألغى مصرف لبنان جزءاً كبيراً من الدين مقابل إعادة تقييم احتياطيات الذهب، وطُلب من المصارف التجارية المشاركة من خلال إقراض الخزينة بنسبة 0% لتأمين خفض الدين العام بمقدار 400 مليون دولار.

كانت هذه الإجراءات مهمّة للغاية بالنسبة للبنك المركزي، إذ انخفضت أسعار الفائدة بشكل حادّ. لكن غياب شروط موضوعية، مرتبطة بالدعم الدولي، حوّل الصدمة الإيجابية إلى شيك سخي مكتوب لصالح النخبة الفاسدة التي لم تكن مستعدة للقيام بأي عمل إصلاحي. هي اعتبرت الأمر برمّته بمثابة وعد إنقاذ دائم من المجتمع الدولي، ما شجعها على الاستمرار في الأخطاء بدلاً من التصحيح. بعد عقدين من الزمن، لا يسهل تقييم نوايا شيراك الحقيقية: مساعدة لبنان أو دعم صديقه الحريري بلا قيد أو شرط. مؤتمر باريس 2 بمثابة دفعة قوية للسياسات الكارثية والنظام الفاسد. بمعنى أنه عندما بدأت تجفّ التدفقات الرأسمالية، التي كانت تغطي النزيف في الحساب الجاري، تم إرسال صدمة خارجية متعمّدة سمحت للنظام بالبقاء كما هو.

بعد باريس 2 استُؤنفت حركة التدفقات حتى اغتيال رفيق الحريري بسيارة مفخخة في 14 شباط 2005 في بيروت. بعد هذه المأساة، سادت فترة طويلة من انعدام الاستقرار، وازدادت التدفقات الخارجة بشكل متسارع. ذهب الرجل الذي ربط اسمه بتثبيت سعر الصرف، وظلت التوقعات متقلّبة نسبياً. رياض سلامة، انتهز الفرصة ليحلّ محل معلّمه المُغتال كرمز للاستقرار، واستخدم بقوّة جميع الوسائل الممكنة لتشكيل صورة إيجابية عن نفسه. وأنفق المصرف المركزي الكثير من الأموال لدعم وسائل الإعلام ومختلف صناع الرأي العام، كما قام بتأمين علاقة قوية مع القيادة السورية في نهاية عام 2004.

إلا أنه في عام 2006، أدت الحرب الإسرائيلية المدمّرة على لبنان، إلى حصوله على تمويل هائل من المجتمع الدولي، والذي تبعه مباشرة مؤتمر باريس 3 للمانحين في 25 كانون الثاني 2007. تعهد المجتمعون بمبلغ 7,6 مليارات دولار للبنان (نصف هذا المبلغ فقط صرف للبنان لاحقاً). كان هذا كافياً لشراء وقت إضافي رغم أن صافي احتياطيات المصرف المركزي كانت تقدّر بأنها سالبة بقيمة 7 مليارات دولار، قبل باريس 3 مباشرة. هكذا أصبح واضحاً أن النظام غير مستدام إطلاقاً، بل يحتاج إلى إصلاحات عميقة. ومع ذلك، عرفت النخبة السياسية أن كل إجراء إصلاحي سيتعارض مع مصالحها، ولم يكن حاكم مصرف لبنان على استعداد لإطلاق جرس الإنذار، بل كان مشغولاً ببناء صورة البطل الخارق الذي يمكنه التعامل مع جميع المواقف. كما أنه كان يطمح إلى الدعم السياسي الكامل من النخبة الحاكمة للترشح لرئاسة الجمهورية في المستقبل. تبعاً لذلك، مع مرور الوقت، أصبح الإصلاحيون أكثر وأكثر عزلة في المجال العام، رغم الكارثة التي كانت تلوح في الأفق.

مجدداً، الحدث الخارجي الذي لم يكن له علاقة بلبنان، وفّر بعض الوقت للنظام السيئ الإدارة. فالأزمة المالية العالمية في 2008 دفعت بتدفقات هائلة نحو لبنان ناتجة من هروب المستثمرين من الأسواق المالية ومن الاقتصادات المتقدمة. لكن في لبنان، ومنذ مطلع التسعينيات، لم يُسمح حتى بالمبيعات الآجلة على الدولار لعزل الليرة - المنفوخة القيمة - والحفاظ على ثبات سعرها ضدّ كل منطق. في المحصّلة تلقى القطاع المصرفي اللبناني ودائع جديدة تعادل 59% من إجمالي الناتج المحلي في 2009، وتدفّق نحو 20,7 مليار دولار إلى النظام المالي اللبناني. خلال العامين التاليين، وبدلاً من الاستفادة من هذه الفرصة الهائلة لتطوير البنية التحتية وتحسين شبكات الأمان، أساءت الحكومة استخدام فائض الميزانية، واستمرّ النظام في العمل على النمط السابق نفسه. رُفضت الدعوات المحلية للتغيير، واستمرت الحاجة لتدفقات مالية أكبر، بالنمو. كانت هذه التدفقات الكبيرة تغطي بالفعل الاحتياجات المتزايدة، كما لو أن هذا الوضع كان ليستمر إلى الأبد.

* المدير العام السابق للمالية العامة